

للإتصال: info@RaoufAbbas.org

المحتويات

تمهيد
الإمبريالية وأفريقيا

يعد تاريخ أفريقيا الحديث جزء لا يتجزأ من تاريخ الإمبريالية، فإذا كان القرن الخامس عشر يمثل – بالنسبة لأوروبا – بداية العصر الحديث، فهو يمثل بالنسبة لأفريقيا العصر الذى فقدت فيه بلاد القارة السوداء استقلالها، وأصبحت نهباً للقوى الأوروبية المختلفة التى أخذت تسلبها خيراتها، كما سلبتها حريتها واستقلالها. ومع حلول منتصف القرن التاسع عشر تحولت أفريقيا إلى مرتع خصب للاستعمار الأوروبى، وصطبغت خريطتها بمختلف الألوان التى تحدد مناطق النفوذ الإنجليزى والفرنسى والبلجيكى والبرتغالى والألمانى والإيطالى وأصبحت مصائر الشعوب الأفريقية تقرر على موائد المؤتمرات الأوروبية.

لذلك كله لا يمكن استيعاب تاريخ أفريقيا فى العصر الحديث دون الإلمام بأصول الإمبريالية كظاهرة سياسية نبتت جذورها فى القرن الخامس عشر، واستفحل خطرها مع مرور الزمن، واكتسبت قدرة فائقة على مقاومة عوامل التغير المختلفة، عن طريق تغيير وتبديل أساليبها كلما دعت ظروف العصر إلى ذلك، واستطاعت بذلك أن تحتفظ بوجودها – بصورة أو بأخرى – فى عالمنا المعاصر.

أصول الإمبريالية

الإمبريالية Imperialism مصطلح سياسى يتضمن معانى تختلف باختلاف المدارس الفكرية التى حددت موقفها من هذا المصطلح على نحو ما سنرى، ولكن ثمة إجماع بين المشتغلين بالعلوم السياسية على أن الإمبريالية (إصطلاحاً)، تعنى تلك السياسة التى تنتهجها دولة ما، بهدف فرض سيطرتها على البلاد التى تقع خارج حدودها، وعلى شعوب لا تقبل بتلك السيطرة، وتستوى فى ذلك السيطرة العسكرية أو الإقتصادية أو الثقافية. ولما كانت الإمبريالية مبغوضة من الشعوب التى تقع ضحية لها، فقد اقترنت دائماً باستخدام القوى والقهر والعسف ضد الشعوب. وتباينت ممارسات الإمبريالية بصورة جعلت من إدراك طبيعتها أمراً صعباً لأنها تميل إلى فرض سيطرتها على الشعوب المستضعفة، تختلط بالممارسات السياسية الأخرى، ولا تكاد تفترق عنها إلا من حيث الدوافع التى حركت هذه

الدولة أو تلك، وزينت لها سلوك هذا المسلك أو ذاك. ولما كانت تلك الأساليب تواجه بالرفض من جانب الشعوب المستضعفة، فقد أمعنت القوى الإمبريالية المعاصرة فى إخفاء أيديها التى تعبث بالسياسة أو الإقتصاد أو النشاط الثقافى داخل قفازات وطنية، تتمثل فى عملاء تلك القوى الذين أصبحوا أدوات فى أيديها تمهد لها سبيل السيطرة على بلادها. ويحفل التاريخ المعاصر لدول العالم الثالث بالكثير من الأمثلة الصارخة على ذلك، وهو ما يخرج عن مجال هذه الدراسة.

وقد بلغت الإمبريالية ذروتها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر واقترن ذلك – على نحو ما سنرى – بتطور الرأسمالية، بقدر ما اقترن تاريخ الإمبريالية فى الفترة السابقة على ذلك العصر بنشوء الرأسمالية التجارية وظهور الدول القومية فى أوروبا، والإنتقال إلى عصر الرأسمالية الصناعية، بما صاحبه من تطور فى وسائل المواصلات، وازدياد الرغبة فى ارتياد الآفاق لا من أجل العلم والمعرفة فحسب، بل ومن أجل البحث عن المواد الأولية اللازمة للمصانع الحديثة، وفتح الأسواق أمام منتجات تلك المصانع. وهكذا إلتفت حول الإمبريالية آمال رجال تنوعت دوافعهم ومراميهم، كالتجار والمبشرين والعسكريين والمغامرين وأصحاب النعرات القومية، ولعب الساسة دور المنسق لتلك الدوافع والأهداف، الذى يجمعها فى إطار واحد لخدمة السياسة العامة للقوة الإمبريالية.

وثمة فترات ثلاث شهدها العصر الحديث، أدى فيها التنافس بين السياسات الإمبريالية للدول إلى تكوين إمبراطوريات متسعة الأرجاء، ذات طابع استعمارى بالدرجة الأولى، فيما بين القرن الخامس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، قامت كل من إنجلترا، وفرنسا، وهولندا، والبرتغال، وأسبانيا ببناء إمبراطوريات ضخمة فى الأمريكتين، والهند وجزر الهند الشرقية. وتبع ذلك فترة ركود نسبى فى مجال الإمبريالية استمرت نحو قرن من الزمان نتيجة حدة المقاومة التى واجهها ذلك التيار ولظروف تتعلق بالتطور الرأسمالى للقوى الإمبريالية، وهى نفس الظروف التى جعلت من الفترة الثالثة – التى متدت من منتصف القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى – الفترة التى شهدت علو المد الإمبريالى واتساع رقعة البلاد التى غمرها ذلك المد، وتضارب المصالح بين القوى الإمبريالية الذى دفعها إلى سباق التسلح، ثم جرها إلى خضم الحرب العالمية الأولى فى محاولة أراد كل فريق فيها أن ينتزع

من خصمه بالقوة ما عجز عن الحصول عليه على موائد المؤتمرات العديدة التى سعت للوصول إلى اتفاق حول اقتسام المستعمرات.

ولكن الحرب العالمية الأولى لم تحل مشكلة الصراع الإمبريالى، فقد دخلت إيطاليا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان حلبة ذلك الصراع، وأخذت الإمبريالية تنوع من أساليبها، وتكتفى بالسيطرة على اقتصاديات الشعوب المغلوبة على أمرها بوسائل خفية، مع الإحتفاظ لتلك الشعوب بمظاهر الاستقلال. وهكذا بدأت مرحلة جديدة من الصراع بين القوى الإمبريالية لعبت فيها اليابان وإيطاليا الفاشية وألمانيا النازية دوراً بارزاً دفع القوى التى رسخت أقدامها فى مجال الإمبريالية إلى الإصطدام بالمنافسين الجدد فيما عرف بالحرب العالمية الثانية، وأعادت الإمبريالية تنظيم صفوفها فى عالم ما بعد الحرب، ونوعت من أساليبها، وأمعنت فى التخفى وراء القوى المحلية العميلة، مما أدى إلى وقوع ردود أفعال من جانب الشعوب تتردد أصداؤها من حين لآخر، ويتفاوت حجم حصادها من استمرار التبعية إلى التحرر الوطنى.

الإمبريالية فى الفكر الحديث

حظيت الإمبريالية بجانب كبير من اهتمام المفكرين باعتبارها حركة تاريخية صاحبت تطور الرأسمالية، ومن ثم كان مدار الجدل حولها ذا طابع إقتصادى، يدور حول منفعة الإمبريالية كسلوك سياسى من أجل رخاء الدولة صاحبة تلك السياسة. ويأتى فى مقدمة من تعرضوا للإمبريالية من هذه الزاوية التجاريون الإنجليز حتى انتهى هذا الإتجاه إلى ما انتهى إليه على يد المفكرين من الفاشيين الألمان والطليان واليابانيين ويركز أولئك المفكرون على ما تجلبه الإمبريالية من موارد مادية تتمثل فى المواد الخام، وفى إيجاد أسواق لتصريف الإنتاج، وإفساح المجال لاستثمار رؤوس الأموال التى تضيق أمامها سبل الاستثمار فى السوق الوطنية، وفتح الباب أمام السكان الذين يزيدون عن حاجة البلاد العمرانية لاستيطان المستعمرات.

ولكن ثمة اتجاه قوى بين المفكرين يعارض تلك الإدعاءات ويذهب إلى أن الإمبريالية لا تفيد إلا مجموعة صغيرة من أبناء الدولة صاحبة السياسة التوسعية، تعد صاحبة المصلحة فى

تلك السياسة، وتشكل قوى ضاغطة تدفع إلى انتهاجها، ولكن مثل تلك السياسة لا تفيد الأمة كلها، ويأتى فى مقدمة أصحاب هذا الإتجاه الطبيعيون فى فرنسا، وآدم سميث، ودافيد ريكاردو، وهوبسون. ويستند هؤلاء فيما يذهبون إليه إلى أن سوء توزيع الثروات داخل البلد صاحب السياسة التوسعية لا يجعل ثمار تلك السياسة فى متناول جميع المواطنين، وإنما يفوز بها أولئك الذين تتركز فى أيديهم الثروات، بل كثيراً ما يدفع هؤلاء ببلادهم إلى الإشتراك فى مغامرات عسكرية يقع غرمها على أبناء الأمة ويبقى غنمها لهم وحدهم، ولكن المفكرين الماركسيين أولوا المظاهر الإقتصادية للإمبريالية إهتماماً كبيراً، وتوسعوا فى معالجتها، فاعتبروا الإمبريالية أرقى مراحل الرأسمالية، حيث يبلغ الإقتصاد الرأسمالى مرحلة الإحتكار، ويجد نفسه مدفوعاً لإيجاد سبيل لتصريف فائض الإنتاج وفائض رأس المال، ويجره ذلك إلى التنافس مع الأنظمة الإقتصادية الرأسمالية الأخرى فى هذا المجال، ويتزعم هذا الإتجاه لينين وبوخارين الذى يرى أن الإمبريالية والرأسمالية وجهان لعملة واحدة. بل يذهب لينين إلى أن استغلال "عبيد المستعمرات" قلل من مقدار الظلم الذى تعرض له عمال أوروبا ومن ثم أدى إلى وضع العراقيل فى طريق الثورة. أما الماركسيون المعتدلون من أمثال كارل كوتسكى، ورودولف هلفردنج فيذهبون إلى أن الإمبريالية لا تقترن بالضرورة بالرأسمالية. فقد تكون خطأً سياساً لدولة رأسمالية، وقد لا تكون كذلك. ويعجز أصحاب هذا الإتجاه عن إيجاد تفسير للتوسع الروسى فى آسيا.

أما الإتجاه الفكرى الثانى الذى عالج الإمبريالية، فكان اتجاهاً عنصرياً، يرجع الإمبريالية إلى الطبيعة البشرية للجماعات المختلفة ويضم هذا الإتجاه مكيافيللى، وفرانسيس بيكون، ولودفج جمبلوفتز وهتلر وموسولينى. فالإمبريالية عند هؤلاء تمثل جانباً من الصراع من أجل البقاء، لأن الطبيعة ميزت بين الناس وبعضهم البعض، ومن ثم كان من حق الشعوب التى حبتها الطبيعة بقدرات خاصة أن تسيطر على غيرها من الشعوب التى تفتقر إلى تلك القدرات، وعلى الأمم القوية أن تثبت قدراتها عن طريق إخضاع الشعوب الضعيفة لسلطانها، ولابد أن تمر الدول بمرحلة النمو (أى التوسع) ويذهب موسولينى إلى القول بأن "الفاشية ترى فى الروح الإمبريالية سبيلاً لإظهار حيويتها". ويؤكد علماء السياسة عدم صحة هذا الإتجاه العنصرى ومجافاته لحقائق علم الأحياء وعلم الإجتماع.

أما الإتجاه الفكرى الثالث، فيركز على الأهمية الإستراتيجية والأمنية للإمبريالية. ويذهب أصحاب هذا الإتجاه إلى أن التوسع الإمبريالى ضرورى للأمم من أجل الحصول على القواعد، والمواد الإستراتيجية، وإقامة الدول الحاجزة Buffer States والوصول إلى الحدود الطبيعية، والتحكم فى طرق المواصلات لأسباب تتعلق بالأمن، أو لمنع الدول الأخرى من السيطرة عليها وأبرز نقد يوجه إلى أصحاب هذا الإتجاه أن دعاوى الإستراتيجية والأمن ليست سوى دوافع إمبريالية تبرر سياسة التوسع، وليس ثمة ما يبرر تلك الدعاوى لأن الدول التى أطلقتها عجزت عن تحقيق الأمن لنفسها. بل على النقيض من ذلك أدى التوسع فيما وراء الحدود وفرض السيطرة على شعوب أخرى إلى إثارة الإضطرابات، وجر المتاعب على الدول صاحبة تلك السياسات، لأن أحزمة الأمن ومناطق النفوذ الخاصة بالدول ذات النزعات الإمبريالية تتداخل مع بعضها البعض، ويؤدى التنافس بينها إلى التسابق على التسلح والتورط على التسلح والتورط فى الحرب.

أما الإتجاه الفكرى الأخير فيرى فى الإمبريالية رسالة حضارية يضطلع بها شعب متفوق حضارياً ليأخذ بيد الشعوب المتخلفة حضارياً، ويحررها من الطغيان، ويفتح أمامها آفاق التمدن، ويعبر عن هذا الإتجاه القول بأن ثمة رسالة تقع على عاتق الرجل الأبيض الذى ردده المفكرون الإنجليز، والرسالة الحضارية لفرنسا التى روج لها مفكروها، ودعوى المصير المشترك التى روج لها الأمريكان، والقول بإقامة المجال المتمتع بالرخاء فى شرق آسيا الذى اعتبرته اليابان رسالة مقدسة، وفكرة الجامعة السلافية التى تزعمها الروس، وفكرة الجامعة الجرمانية التى تزعمها الألمان كلها إنعكاسات لهذا الإتجاه الفكرى، وكان الدافع وراء ظهور هذا الإتجاه إزدياد ضراوة المقاومة للإمبريالية وعنفها، مما جعل ثمة حاجة لتقديم الإمبريالية للشعوب المغلوبة على أمرها فى ثوب جديد يستر عوراتها، ويجعلها متقلبة من جانب تلك الشعوب. كما أن إضفاء مسحة المسئولية الحضارية على السياسة الإمبريالية يخاطب الشعور القومى عند شعب الدولة صاحبة تلك السياسة، فتحظى بتأييد الجماهير، التى كثيراً ما كانت تطالب بالمزيد من التوسع الإمبريالى، بعد أن خدعها أسلوب تبرير تلك السياسة.

التوسع الأوروبى فيما وراء البحار

وهكذا شهدت الفترة الممتدة من منتصف القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن السادس عشر تحولاً فى العلاقات بين أوروبا وبقية أنحاء العالم. فقد كان الأوروبيون – باستثناء المدن التجارية الإيطالية – يعتمدون إعتماداً كاد أن يكون تاماً على البضائع الواردة من آسيا خلال العصور الوسطى. وعلى حين كانت البضائع الأسيوية تلقى رواجاً كبيراً فى أوساط أثرياء أوروبا تركزت تجارتها فى يد العرب، ولم تكن السلع الأوروبية التى تمثلت فى الجلود والفراء والصوف والأخشاب تقدم أساساً مجزياً للمبادلة بالسلع الشرقية المتمثلة فى التوابل والحرير والمنسوجات القطنية والمعادن الثمينة والخزف والعاج وغيرها من السلع الثمينة التى كانت تستوردها أوروبا من بلاد العرب والهند والصين. كما كان العرب يقومون بالوساطة التجارية بين الأفارقة والأوروبيين، فكانوا ينقلون التبر والعاج عبر الصحراء الكبرى إلى موانئ شمال أفريقيا حيث يباع للتجار الأوروبيين وازدهر فى نفس الفترة عدد من الموانئ على طول الساحل الشرقى لأفريقيا نتيجة مبادلة السلع الأفريقية بالسلع الواردة من بلاد العرب والهند والصين. وليس من قبيل المبالغة أن نذكر أن التجارة الدولية فى المدن الأفريقية كانت فى ذلك العصر أكثر تقدماً منها فى أى مكان من أوروبا باستثناء المدن التجارية الإيطالية.

ولم يكن أمام الأوروبيين من سبيل للقضاء على علاقة للتبعية التجارية للعرب إلا عن طريق التخلص من الجهل بحقائق الجغرافيا، فقد كانت فكرتهم باهتة عن السلع التى ترد إلى أسواقهم وعن البلاد التى تنتجها، ولما كان العرب يحتكرون الوساطة التجارية، فقد ضاق الأوروبيون ذرعاً، وسعوا للتخلص منهم والإتصال مباشرة بمصادر التجارة الشرقية، فكان ذلك من أهم أسباب قيام الحروب الصليبية التى فتحت أمام الأوروبيين بعض الثغرات التى جعلتهم على مقربة من المراكز التجارية التى تربط بين أوروبا وآسيا. وتمثل حصاد الحروب الصليبية بالنسبة للأوروبيين فى التزود بالثروة والمعرفة الجغرافية والفلكية، التى ساعدت الطبقة التجارية الأوروبية الصاعدة والملاحين، وبناة السفن، ورسامى الخرائط من الأوروبيين، على التمهيد لإزاحة العرب من ميدان الوساطة التجارية والإتصال مباشرة بمصادر التجارة الأسيوية مصادر الذهب على سواحل أفريقيا الغربية والشرقية.

أما بالنسبة لتجار المدن الإيطالية فكانوا أسبق من غيرهم من الأوروبيين إشتغالاً بالتجارة الدولية، فقد لعبوا – أحياناً – دور الوسيط بين العرب وأوروبا، ونافسوا العرب أنفسهم أحياناً أخرى، وبذلك ضربوا المثل الذى اقتدى به البرتغال والأسبان فى القرن الخامس عشر فسعوا للسيطرة على التجارة أكثر من سعيهم للاستيلاء على أراضى جديدة. ولما كانت السيطرة على التجارة هى الهدف الأسمى الذى تسعى إليه أوروبا فقد اهتمت بالكشوف الجغرافية بحثاً عن طرق جديدة للتجارة بعيداً عن سيطرة القوى الإسلامية. ولكن حيثما كانت الأرض ضرورية لتأمين المصالح التجارية، لم تتوان عن احتلالها، لإقامة المحطات التجارية عليها، أو إقامة الحاميات لحراسة الطرق التجارية، فالاستيلاء على الأراضى لم يكن هدفاً فى حد ذاته وإنما كان وسيلة لحماية المصالح التجارية.

وكان البرتغاليون فى طليعة الشعوب الأوروبية التى حذت حذو التجار البنادقة والجنويين، فمنذ عام 1415 تتابعت رحلاتهم الكشفية البحرية فى المحيط الأطلنطى على طول الساحل الغربى لأفريقيا، متسلحين بالخبرة البحرية للبنادقة والجنويين، وبالمعارف الجغرافية والفلكية التى اكتسبوها من العرب، وصولاً إلى مصادر الذهب والعاج والأبنوس والفلفل والعبيد، وهى السلع التى تعودوا على شرائها من موانئ شمال أفريقيا الإسلامية. وما كاد يحل منتصف القرن الخامس عشر حتى كان العبيد الأفارقة يستخدمون فى فلاحة المزارع البرتغالية، ووضع البرتغاليون أيديهم على مصادر التبر على ساحل غينيا. وقبل أن تحل نهاية القرن الخامس عشر استطاع برثلميو دياز الطواف حول رأس الرجاء الصالح وطرق أبواب المحيط الهندى، وجاء بعده فاسكو داجاما ليطوف حول القارة الأفريقية ويقطع المحيط الهندى بمساعدة بحار عربى، ويصل إلى قلب السوق الهندية فى فاليقوط على ساحل المالبار.

وأخذ الأسبان يثبتون أقدامهم على الجانب الغربى للمحيط الأطلنطى فى أراضى العالم الجديد، وطوف ماجلان حول العالم، وقسم البابا الأراضى المكتشفة بين أسبانيا والبرتغال، وبذلك كله حدث تغير كبير بالنسبة لأوروبا نقلها من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، وتفتحت أمامها آفاق التجارة العالمية، ومدت سيطرتها على ما وراء البحار.

وظلت إنجلترا بمعزل عن المشاركة فى تلك الحركة طوال القرن الخامس عشر، لانشغالها بحرب المائة عام ثم حروب الوردتين، التى عكست الصراع بين البيوت الإقطاعية الكبرى،

والتى أدت فى نهاية الأمر إلى زيادة نفوذ طبقة التجار فى البلاط الإنجليزى. وبدأ الرخاء يدب فى أوصال إنجلترا خلال النصف الثانى من القرن الخامس عشر إذ كان الإقطاع آخذاً فى الإنهيار، بينما كانت الصناعة آخذة فى النمو، وتطور تنظيم الإنتاج على أسس رأسمالية أو شبه رأسمالية. ثم بدأ الإنجليز يساهمون بدورهم فى حركة الكشوف عندما خرج جون كابوت عام 1497 لكشف طريق الهند عبر الأطلنطى فاكتشف نيوفوندلاند ولبرادور، وذلك فى محاولة لتجنب الإحتكاك بالبرتغاليين والأسبان والهولنديين، ولم يطرق الإنجليز أبواب أفريقيا إلا قرب منتصف القرن السادس عشر عندما قام وليم هوكنز برحلته المشهورة التى قادته إلى ساحل غينيا، ثم بدأت بعد ذلك التجارة الإنجليزية مع أفريقيا.

المجتمعات الأفريقية فى القرن الخامس عشر

كانت إمبراطورية سنغاى كبرى الممالك فى غرب أفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى) عند بداية التوسع الأوروبى فى تلك البلاد، وقد قامت تلك الإمبراطورية على أنقاض إمبراطوريتى مالى وغانا اللتان سبقتا إمبراطورية سنغاى فى الوجود السياسى، وكانت تلك البلاد ملتقى التجار الذين يفدون من شمال أفريقيا حاملين معهم الملح وغيره من السلع لمبادلتها بذهب غينيا. وكانت الحياة فى معظم الممالك الأفريقية الغربية حياة حضارية، إذ كان السكان يعيشون فى المدن رغم أن غالبيتهم كانت تشتغل بالزراعة، وكانت المدينة تضم عدداً من الأحياء تحيط بالقصر الملكى. ودرج السكان على قضاء سحابة النهار فى فلاحة الحقول، حتى إذا أذنت الشمس بالمغيب عادوا إلى مدنهم أو قراهم. وكانت المدن فى الشرق والشمال محاطة بأسوار تضم داخلها – بالإضافة إلى مساكن الأهالى – مساحات من الأراضى الزراعية تكفى لإعاشة الأهالى فى حالة إضطرار المدينة إلى إغلاق أسوارها دون الأعداء. وكانت غالبية المدن الواقعة إلى الشمال الغربى ترتبط ببعضها البعض بشبكة من الطرق التجارية التى كان يرتادها تجار الهوسا فى الشرق، واليوربا فى الجنوب الشرقى، والماند فى الغرب، حاملين معهم السلع الواردة من خارج الإقليم، التى كانت تسد حاجة الأثرياء وحدهم نظراً لإرتفاع قيمة تلك السلع نتيجة بعد الشقة بين مصادرها وبلاد غرب أفريقيا، ولارتفاع تكاليف النقل فى تلك الأصقاع وتمتع التجار بحماية الملوك، بل كانوا يمارسون نشاطهم كوكلاء للملوك الذين سيطروا على التجارة فى بلادهم، وجاءت الأبقار والخيل، والخرز، والحلى،

والمنتجات المعدنية، والنحاس، والقماش فى مقدمة واردات الإقليم، أما صادرات الإقليم فتمثلت فى التبر، والعاج، والكولا، والعبيد، الذين يستخدمون فى المنازل والذين شكلوا جانباً من صادرات الإقليم إلى شمال أفريقيا إعتباراً من القرن الثانى عشر. وكانت تعقد الأسواق فى المدن بشكل دورى لمبادلة السلع الغذائية بالمنتجات الصناعية وخاصة المنسوجات التى بلغت درجة الرقى فى بعض مدن غربى أفريقيا، وانصرفت غالبية السكان إلى الإشتغال بالزراعة على حين احترف بعضهم صناعة الفخار والسلع المعدنية والنحت.

وانقسم السكان إجتماعياً إلى طبقتين: إحداهما طبقة الحكام، وعلى رأسها الملوك، ورجال البلاط، والعسكريين، والأخرى طبقة الكادحين الفقراء الذين كان عليهم أن يدفعوا ضرائب عينية فى صورة تبر أو ثمار الكولا، ومن ثم كانت الطبقة الأولى عالة على الطبقة الثانية. ولكن حيثما غابت الدولة عن الوجود فى المناطق المعزولة عاش السكان فى مجتمعات منعزلة فى ظل التنظيم القبلى التقليدى القائم على رابطة الدم. وانتشرت بين السكان ديانات مختلفة من الإسلام إلى المسيحية إلى الوثنية إلى الإعتقاد فى السحر.

أما عن شرقى أفريقيا فى القرن الخامس عشر فقد كانت الكيانات السياسية الأفريقية فيه تختلف بعض الإختلاف عنها فى غربى القارة إذ قامت سلسلة من الدويلات فى الموانئ تجمعت أحياناً فى دولة مفككة الأوصال عرفت بإسم دولة الزنج، وانتعشت تلك الكيانات نتيجة الإشتغال بالتجارة التى كان معظمها بأيدى التجار العرب، حيث تدفق العاج والذهب والعبيد إلى الموانئ الشرقية ليصدر إلى بلاد العرب والهند والصين على سفن عربية أو صينية، أما إنتاج السلع وتداولها فى أراضى شرق أفريقيا فقد اضطلع به الأفارقة وحدهم الذين قاموا بتجميع السلع من داخل القارة ونقلها إلى المراكز التجارية على الساحل، وارتبط الساحل الشرقى لأفريقيا بكل من بلاد العرب، وفارس، والهند، والصين، بخطوط ملاحية عبر المحيط الهندى الذى كان محوراً لنشاط تجارى كبير. ولعب تجار الملايو دوراً هاماً فى تلك التجارة، فكانت لهم مستوطنة خاصة بهم فى مدغشقر، وإليهم يرجع الفضل فى إدخال زراعة المحاصيل الجذرية إلى سواحل شرقى أفريقيا، ثم انتشرت منها إلى وسط القارة.

وتلقى كتابات الرحالة الأوروبيين الذين زاروا سواحل أفريقيا الغربية والشرقية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر الضوء على الحياة فى المجتمعات الأفريقية فى ذلك العصر،

فنسمع عن وجود صناعات يدوية على درجة من الرقى فى غينيا بما فى ذلك صناعة الأدوات الحديدية وبصفة خاصة الأدوات الزراعية. كما أن العبيد الذين اقتيدوا من غربى أفريقيا إلى العالم الجديد كانوا على درجة لا بأس بها من المعرفة بالزراعة، وكانت المقايضة أساس التعامل التجارى فى تلك المجتمعات، وإن كان الإقتصاد النقدى قد غلب على المعاملات التى كانت تجرى فى الأسواق الكبيرة نسبياً حيث كانوا يصدرون الذهب، والعاج، والقطن، والفلفل، والضأن إلى واحات الصحراء الكبرى ومنها إلى سواحل أفريقيا الشمالية فأوروبا وآسيا.

ويقدم لنا وصف أحد الرحالة لمدينة بينين – فى مطلع القرن السابع عشر – صورة لمجتمع حضرى متطور فقد كانت المدينة محاطة بسور ضخم شيد من الطين، ذات بوابة كبيرة، وحول السور شق خندق كبير لحماية المدينة، ووراء الخندق تقع مجموعة من القرى التى تشكل ضواحى المدينة، حتى إذا دخلها الزائر مر بشارع رئيسى مستقيم أوسع من شوارع أمستردام (فى ذلك الوقت) بنحو سبع أو ثمان مرات تتفرع منه شوارع مستقيمة متسعة ذات اليمين وذات الشمال، وتقوم البيوت على جوانب الطرق تفصل بين بعضها البعض مساحات من الأرض، ويتكون البيت من عدة غرف تحيط بفناء مكشوف، ودرج السكان على اتخاذ الغرف للنوم وتناول الطعام، بينما كان الطهى يتم فى الفناء أو فى أحد أركان البيت. وكان قصر الملك عظيماً يضم عدداً من الأفنية ذات العقود والأعمدة يفصل بين بعضها البعض بوابات ضخمة.

وكتب ليو الأفريقى يصف مدينة تمبكتو فى مطلع القرن السادس عشر فقال: "إن ثمة حوانيت للحرفيين والتجار وخاصة تلك الخاصة بصناع نسيج الكتان والقطن، ويصل إنتاجهم من المنسوجات إلى أوروبا عن طريق التجار المغاربة، ويخرج النسوة إلى الأسواق محجبات ليبعن ويشترين. ويغلب الثراء على سكان المدينة الذين يشتغلون بالتجارة حتى أن الملك زوج إبنتيه لإثنين من التجار. وكانت آبار مياه الشرب العذبة تنتشر فى المدينة وتستمد مياهها من نهر النيجر، وتربطها ببعضها البعض شبكة من القنوات ذات نظام خاص، والإقليم غنى بإنتاج القمح والماشية ومنتجات الألبان، ولكن الملح نادر الوجود فيه، ويرد إلى البلاد من تازه بالمغرب، ومن ثم فهو غالى الثمن. ويتناول الملك طعامه فى صحائف وأوانى ذهبية،

وحيثما إرتحل الملك ركب بعيراً يمسك بمقوده بعض النبلاء وتحيط به كوكبة من الفرسان، فإذا مثل أحد أمامه كان عليه أن يجثو على ركبتيه ويعفر رأسه وكتفيه بحفنة من التراب. ويحيط بالملك دائماً ثلاثة آلاف فارس وعدد من القناصة المهرة الذين يستخدمون سهاماً مسمومة. وبالمدينة عدد من الأطباء والقضاة ورجال الدين ويقبل السكان على شراء المخطوطات التى يجلبها المغاربة والتى كانت غالية الثمن مقارنة بمستوى الأسعار عندئذ. والعملة المتداولة مصنوعة من الذهب أما العملة الصغيرة فمصنوعة من نوع من الأصداف ويتميز سكان تمبكتو بالطبيعة المرحة فيقضون جانباً من الليل فى الغناء والرقص فى شوارع المدينة".

وترجع عظمة تمبكتو إلى كونها من المراكز الإسلامية الكبرى فى غربى أفريقيا فكانت تعد قلعة للثقافة الإسلامية فى تلك الأصقاع فضلاً عن كونها مركزاً تجارياً هاماً وكثيراً ما كان ملوك غرب أفريقيا يحجون إلى مكة فى قوافل ضخمة مثقلة بالذهب، حتى يقال أن أسعار الذهب بالقاهرة قد هبطت عندما مر بها ملك مالى فى طريقه إلى الحجاز لأداء فريضة الحج من كثرة ما حمل معه من هذا المعدن النفيس.

ويقدم اتساع النشاط التجارى فى غرب أفريقيا والأمن الذى تمتعت به الطرق التجارية الدليل على قوة السلطة السياسية ومركزيتها فى ذلك الإقليم. واعتمدت الدولة فى دخلها على الضرائب التى كان يدفعها التجار، وتأثرت الكيانات السياسية بتحول طرق التجارة نحو الشرق فخلفت مالى غانا، ثم سرعان ما تركت مكانها لسنغاى. ورغم ذلك كانت المتاجر تنقل فى أمان تام نتيجة الاستقرار السياسى، وكان الملك يجمع السلطة كلها فى يده، ولكنه كان يحكم من خلال مجلس يضم رؤساء العشائر، الذين تمتعوا بالنيابة الطبيعية عن الأهالى، وكثيراً ما كان أعضاء هذا المجلس يختارون الملك من بينهم أو يخلعون أحد الملوك عن عرشه، لذلك قام صراع على السلطة أحياناً، ولكن الملوك كانوا يوازنون دائماً بين القيادات العشائرية المختلفة، ويحرصون على تنصيب أقاربهم وصنائعهم حكاماً على الأقاليم التابعة لهم، ويستخدمون الثروات التى توفرت لهم من الضرائب فى تدعيم سلطتهم.

وفيما عدا المدن التى كانت بمثابة مراكز للتجارة، عاشت غالبية الشعب الأفريقى حياتها فى الريف، تشتغل بفلاحة الأرض ولا تكاد تنتج ما يزيد عن حاجتها، وما يسد إلتزامها بدفع

الضرائب لرؤساء العشائر، وحاجتها إلى الأدوات الزراعية التى ينتجها الحرفيون. ولم يكن سكان القرى يرتبطون بموقع معين، إذ كانوا يفلحون الأرض بضعة سنوات حتى إذا فقدت خصوبتها تركوها وانتقلوا إلى أرض جديدة لفلاحتها، وغالباً ما كانوا يستخدمون روث الدواب فى تسميد الأرض.

كذلك كان الكثيرون من سكان غرب أفريقيا الذين يقطنون الغابات المنعزلة يعيشون بمنأى عن سلطة الدولة، فتحولت قراهم إلى وحدات مستقلة ذاتياً يحكمها زعماء العشائر، وتقوم الحياة فيها على التوازن بين العشائر المختلفة التى تجمع بينها رابطة الدم، ومن ثم كانت ملكية الأرض جماعية، وتولى آباء العشائر توزيع عائد الإنتاج على أبناء عشائرهم. وكانت بعض تلك القرى المستقلة ذاتياً تدخل ضمن حدود إمبراطورية غرب أفريقيا، غير أنها كانت تقع على أطرافها بعيداً عن السلطة المركزية، وظلت تحتفظ بتبعية إسمية للدولة. كما قامت هناك ممالك صغيرة مثل موسى وهوسا عمرت طويلاً وحكمتها عائلات بعينها لفترات طويلة.

وكانت التجارة عاملاً جوهرياً فى الحياة الإقتصادية فى شرقى ووسط أفريقيا على نحو ما كانت عليه الحال فى غربى القارة. وأضفى النشاط التجارى على السواحل الشرقية لأفريقيا قدراً من الثراء تعكسه انطباعات فاسكودا جاما عن سكان موزمبيق حيث يصفهم بالنضارة ويؤكد أنهم كانوا يرتدون ملابس صنعت من أحسن المنسوجات القطنية والكتانية والحريرية الموشاة بخيوط ذهبية. ويرجع داجاما هذا الثراء إلى اشتغالهم بالتجارة مع الهند فى الذهب والفضة والتوابل والأحجار الكريمة واللؤلؤ، حتى أن داجاما يزعم أن الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة كانت من الوفرة حتى أن المرء يستطيع أن يملأ منها سلة كاملة دون أن يدفع شيئاً (وهى مبالغة ما فى ذلك شك)، كما وصف داجاما سفن التجار العرب والصينيين التى ترد على موزمبيق بالضخامة ووصف ملاحيها بالمهارة والدقة.

ومثلما وصف داجاما ثراء موزمبيق، وصف غيره من البرتغاليين الذين عملوا فى الهند موانئ وجزر شرقى أفريقيا التى كانت مراكز مزدهرة للتجارة مع الهند والصين وبلاد العرب، مثل مالندى ومنبسه وكلوة (حاضرة دولة الزنج الإسلامية) وسفاليه وغيرها. ويركز أولئك البرتغاليون على وصف النشاط التجارى فى تلك البلاد، ودقة الحرف اليدوية فيها، وعمراتها،

وعمارتها، ورخائها الإقتصادى وصلاتها التجارية بعالم المحيط الهندى. وكان الذهب يستخرج من مناجم أفريقيا الوسطى (فيما يعرف اليوم بروديسيا)، ثم ينقل إلى موانئ شرقى القارة ليصدر عبر المحيط الهندى، وذلك فى مقابل المنسوجات بأنواعها المختلفة، والتوابل، والأحجار الكريمة الواردة من آسيا.

وهكذا كانت أفريقيا عند قدوم الأوروبيين (البرتغاليين) تشتمل على مراكز حضارية مزدهرة تفوق المدن الأوروبية فى العصور الوسطى، كانت أسواقها عامرة بالبضائع بصورة لم تشهدها المدن الأوروبية ذاتها، وفاقت معظم تلك المدن الأفريقية المدن الأوروبية عمراناً وتنظيماً، كما انتظمت المجتمعات الأفريقية فى ممالك كبرى أعقبت بعضها بعضاً فى غربى القارة مثل غانا ومالى وسنغاى ودولة الزنج فى شرقى القارة، كما قامت ممالك أفريقية أخرى فى وسط القارة وفى الكونغو قبل وصول الأوروبيين إلى تلك البلاد. وزود عصر الحديد فى أفريقيا فى العصور الوسطى الكيانات الأفريقية بأسس إجتماعية وإقتصادية لا تقل عن تلك التى كانت لأوروبا فى ذلك العصر، بل فاقت تمبكتو الكثير من المدن الأوروبية علماً ومعرفة حيث كانت قلعة الثقافة الإسلامية فى السودان الغربى، وتداول الأفارقة سلعاً كان الأوروبيون يحلمون بها، كالحرير، والخزف، والذهب، والفضة، والأحجار الكريمة. وكان الإقتصاد الأفريقى متوازناً بين التجارة والزراعة والصناعة اليدوية، فشملت الصناعات المعدنية والمنسوجات التى لم تكن تقل جودة عن المستوى العالمى آنذاك، بل كان الأفارقة أحسن حالاً من الأوروبيين إقتصادياً لأنهم لم يعانوا من التضخم الذى عانته أوروبا فى مطلع العصور الحديثة.

ورغم ذلك التفوق الأفريقى، عجزت القارة السوداء عن الصمود أمام عواصف الإمبريالية التى أخذت تهب عليها منذ مطلع القرن الخامس عشر، حتى قوضت دعائم المجتمع الأفريقى فى نهاية الأمر وعرضته لأبشع عمليات النهب التى عرفها التاريخ. ترى كيف استطاعت أوروبا أن تحقق هذا النصر على أفريقيا رغم ما كانت عليه القارة من إزدهار ؟ ولماذا عجزت أفريقيا عن صد غارات الإمبريالية على أراضيها ؟.

تجرنا الإجابة على هذه التساؤلات إلى حقيقة أن طبيعة العصر فى القارتين كانت مختلفة تمام الإختلاف رغم المساواة الظاهرية من الناحية الحضارية، فقد بدأت أوروبا منذ القرن

الثالث عشر تتغير إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً على حين كانت أفريقيا – شأنها فى ذلك شأن الحضارة الشرقية التى كانت تنتمى إليها – تمر بمرحلة ركود حضارى لم يغير من حقيقته ذلك الرخاء الإقتصادى الذى شهدته القارة، أو شهدته مراكزها التجارية على وجه التحديد.

فمنذ القرن الثالث عشر رسخت أقدام الرأسمالية التجارية فى أوروبا، وعلا شأن الطبقة التى كانت تمثلها (البورجوازية) وبدأ التبشير بالفكرة القومية يتحول إلى حقيقة واقعة تمثلت فى ظهور الدول الحديثة التى تكونت على أساس قومى، ولعبت البورجوازية دوراً هاماً فى بنائها، كما تطورت العلوم التى نقلتها أوروبا عن العرب خلال عصر النهضة، وتدعمت الدراسات الإنسانية، وبدأت الدعوى إلى التحرر من قيود العصور الوسطى فكانت الثورة الدينية وتنافست الكيانات القومية الجديدة مع بعضها البعض فى كل الميادين، ولعبت البورجوازية دوراً هاماً فى دفع الملوك إلى تبنى مصالحها التجارية، فكانت مشروعات البحث عن طرق جديدة تصل أوروبا مباشرة بمصادر التجارة الشرقية دون الحاجة لوساطة العرب التى أدت إلى حركة الكشوف الجغرافية وساعدت البرتغال على بناء إمبراطوريتها التجارية فى الشرق، وفتحت الطريق أمام التوسع الأوروبى فيما وراء البحار.

وعجز الأفارقة عن مقاومة هذا التيار الجارف لعدة أسباب: فقد كان الأوروبيون – فى تلك المرحلة – لا يهتمون بإحتلال الأراضى والتوسع فى الداخل إكتفاء بإقامة محطات تجارية على السواحل، وحاميات للدفاع عن الطريق البحرى الجديد، وبذلك كان إحساس الأفارقة بالخطر محدوداً فى تلك المرحلة من تاريخ الإمبريالية، بل لم يجد الأفارقة بأساً من التعامل مع الوافدين الجدد وتبادل السلع معهم، ولا أدل على ذلك من استعانة البرتغاليين ببحار عربى ساعدهم على عبور المحيط الهندى إلى الهند، وساعد التفكك السياسى لأفريقيا على تحقيق غايات الغزاة الأوروبيين، الذين سرعان ما بدأوا يتوسعون فى الداخل مع حلول القرن التاسع عشر، ويخضعون المجتمعات الأفريقية لسلطانهم بصورة أو بأخرى وينهبون خيراتها، حين كان العصر عصر تفوق أوروبا حضارياً، وعصر أفول نجم الحضارات التى ازدهرت فى العصور الوسطى ومن بينها حضارة أفريقيا.

الفصل الأول
تجارة الرقيق

كانت تجارة الرقيق من أبرز مظاهر النهب الإمبريالى لأفريقيا، واكتوت بنارها المجتمعات الأفريقية سواء فى غربى القارة أو شرقها، فتركت آثاراً مدمرة على المجتمعات البشرية الأفريقية، وشكلت مأساة تاريخية إنسانية، ولم تكن تلك التجارة هدفاً – فى حد ذاتها – للسيطرة الإمبريالية على أفريقيا عندما طرقت القوى الأوروبية أبواب القارة فى القرن الخامس عشر، ولكنها أصبحت دعامة النهب الاستعمارى منذ النصف الثانى من القرن السادس عشر، على نحو ما سنرى. فقد كان جل اهتمام الأوروبيين عند بداية زحفهم على القارة الأفريقية منصرفاً إلى تجارة الذهب والعاج والفلفل، كما أن أفريقيا لم تتح للأوروبيين – فى تلك المرحلة – فرصة الاستقرار كما كانت الحال فى أمريكا أو جزر البحر الكاريبى بسبب ظروف المناخ، وصعوبة المواصلات، وانتشار الأمراض التى لم يعرفها الرجل الأبيض من قبل. فكانت علاقة الأوروبيين بالأفارقة علاقة تبادل تجارى يحصل فيها الأوروبيون على الذهب والعاج والفلفل مقابل بعض السلع المعدنية البسيطة والأقمشة ثم دخلت المشروبات الروحية بعد ذلك ضمن السلع الأوروبية التى تصدر إلى أفريقيا، وكذلك الأسللحة النارية.

وحدث تحول فى التجارة الأفريقية أصبح الرقيق فيه فى طليعة السلع الأفريقية، وذلك فيما بين منتصف القرن السادس عشر ومنتصف القرن السابع عشر، وكان الدافع إلى هذا التغيير زيادة الطلب على العبيد للعمل فى المزارع الأمريكية. ولم تكن تجارة الرقيق بدعة أوروبية مستحدثة إذ عرفتها التجارة الأفريقية من قبل، فقد جرت عادة حكام غرب أفريقيا على تصدير بعض العبيد إلى المغرب العربى، ومن ثم كانت تجارة الرقيق الأوروبية – فى تلك المرحلة بمثابة توسع فى الطلب على سلعة معينة شجع تجار الذهب الأفارقة على التحول إلى تجارة الرقيق، وكان مصدر تلك التجارة – فى بداية الأمر – يأتى من بين أسرى الحروب التى كانت تنشب بين القبائل وبعضها البعض، أو من بين أولئك الذين يفقدون حريتهم نتيجة الوقوع فى ربقة الدين.

وجلب التحول إلى تجارة الرقيق الحرب والدمار إلى المجتمعات الأفريقية الآمنة المطمئنة، فغذى تجار الرقيق نيران حروب محلية فى الشمال والشمال الشرقى للحصول على المزيد من الرقيق مستخدمين الأسلحة النارية، وتحول تبعاً لذلك المركز التجارى لغرب أفريقيا من منطقة السافانا وشمال أفريقيا إلى سواحل جنوب غربى القارة، حيث استقر التجار الأوروبيون فى مستوطنات على الساحل، استأجروا أرضها من القوى المحلية الأفريقية، وأقاموا عليها حصوناً تحميهم من غارات منافسيهم الأوروبيين. وتحولت تلك القلاع إلى جيوب أوروبية على طول الساحل الجنوبى الغربى، استقرت فيها حاميات عسكرية قوية، وكان أول الحصون التى بنيت فى المنطقة هو ذلك الذى أقامه البرتغاليون على ساحل الذهب وكان يعرف بإسم ساوجورج دى مينا، ثم أصبح يعرف – فيما بعد – بالمينا ELMINA، وتم بناءه فى عام 1482. وبانتشار تلك الحاميات على الساحل الجنوبى الغربى إزداد حجم التجارة الأوروبية – الأفريقية، وانعكست آثارها على المجتمع الأفريقى ذاته.

فقد أدى التنافس بين القوى الأوروبية وبعضها البعض إلى قيام تحالفات بين كل قوة أوروبية وإحدى الجماعات الأفريقية ومع احتدام المنافسة إشتد الصراع وانعكست على المجتمعات الأفريقية ذاتها، فجرت التحالفات إلى صراعات أريقت فيها الدماء الأفريقية حيث حرصت المراكز التجارية الأوروبية المتناثرة على الساحل على عدم قيام كيانات أفريقية قوية فى الداخل حتى لا يتأثر تدفق الرقيق على الساحل، ومن ثم زجوا بحلفائهم الأفارقة فى معارك ضد إخوانهم فى الداخل حققت هدفين: أولهما، الإبقاء على التمزق السياسى فى الداخل، وثانيهما الحصول على المزيد من الرقيق من بين أسرى الحرب.

وهكذا لم يدم احتكار البرتغاليين لتجارة غرب أفريقيا فقد زاحمهم الفرنسيون ثم الإنجليز فالهولنديين، وأدى اتحاد أسبانيا والبرتغال عام 1580 إلى فقدان البرتغال لمواقعها الحصينة على ساحل الذهب، ولقيت المصالح البرتغالية ضربة قاضية بفقد حصن المينا 1637 واكسيم 1642، أى بعد عامين من إدخال زراعة قصب السكر فى جزر الهند الغربية، ولم يستطع البرتغاليون إقامة مركز لهم على ساحل العبيد الغربى إلا بعد ذلك بثمانين عاماً،

وحتى ذلك المركز لم يقم بجهود لشبونة ولكنه قام بجهود البرازيل التى كانت مستعمرة برتغالية.

وباستثناء شركة الهند الشرقية الهولندية، لم يكن النجاح حليف المصالح الأوروبية الإحتكارية التى مارست نشاطها على ساحل العبيد فى النصف الثانى من القرن السابع عشر. فقد قضت حروب الأراضى المنخفضة على مغانم شركة التجار المغامرين الإنجليزية، كما دب الفساد فى الشركة الأفريقية الملكية التى كانت نهباً للعاملين فيها، ولم تجلب تجارة الرقيق لهذه الشركة عائداً ذا بال مقارنة بتجارة التبر والعاج وغيرها من سلع الإقليم. وهكذا غرقت الشركة الأفريقية الملكية فى الديون وعبثاً حاولت أن تحمى مصالحها فى مواجهة المنافسة الأجنبية، فتمت تصفيتها وانتقلت إمتيازاتها إلى شركة التجار المغامرين.

كانت الشركات الفرنسية المشتغلة بتجارة العبيد أقصر عمراً، ففيما بين عام 1664 و1684 ورثت ثلاث من الشركات إمتياز شركة الهند الغربية الفرنسية الواحدة تلو الأخرى دون أن تعمر إحداها طويلاً، حتى استقر الإمتياز فى يد شركة غينيا (وهى شركة فرنسية) من 1685 حتى 1713، التى عجزت عن الوفاء بإلتزامها بتوريد 4800 عبد سنوياً إلى المستعمرات الأسبانية، و3000 عبد إلى جزر الأنتيل الفرنسية، ولم تنجح إلا فى إقامة حصن سان لويس (1704) الذى انتقلت ملكيته إلى شركة الهند الفرنسية فى عام 1720، وظل بيدها حتى سقطت تجارتها نتيجة حرب السنوات السبع.

وتشير مصادر تجار الرقيق الأوائل أن مدينة هويدا كانت من أنشط مراكز تجارة الرقيق طوال نصف القرن قبل أن تدخل ضمن مملكة أبوسى، إذ تذكر أن هويدا قدمت للمراكز التجارية الإنجليزية ما تراوح بين 14 – 15 ألفاً من العبيد سنوياً فى الثمانينات من القرن السابع عشر. وذكر أحد الفرنسيين أن عدد العبيد الذين بيعوا فى ستة شهور بلغ 2300 عبداً، وأن ما يطرح للبيع من العبيد فى كل شهر لا يقل عن مائتى عبد، ولكن كان يعيب هذا المركز الهام لتجارة العبيد صعوبة الوصول إليه أحياناً بسبب ضراوة الأعاصير بين أبريل ويوليو، غير أن المغانم التى كانت تعود من وراء تجارة الرقيق شجعت التجار على ركوب الأخطار.

غير أن هويدا لم تنفرد وحدها بتجارة الرقيق دون الكيانات المحلية الأخرى، فقد أدت أرباح تلك التجارة وتشجيع الأوروبيين لها، وزيادة الطلب عليها، إلى تنافس القوى الأفريقية المحلية مع بعضها البعض من أجل الفوز بنصيب الأسد فى تلك التجارة. وهكذا تعرضت هويدا للمنافسة من جانب أدجا ADGA وسافى SAVI غير أن العبيد ظلوا يتدفقون على سوق هويدا من مسافات تبعد نحو مائتى ميل داخل القارة. وبلغت تجارة الرقيق فى هويدا ذروتها بحلول عام 1716 حيث كان الفرنسيون وحدهم يصدرون ما يقرب من ستة آلاف عبد سنوياً، على حين كان الإنجليز والبرتغاليون معاً يصدرون ما يقرب من سبعة آلاف رأس من العبيد، وصدر الهولنديون نحو 1500 عبداً. وكانت أسعار بيع العبيد تحدد على أساس المقايضة فيساوى كل عبد أو مجموعة من العبيد قدراً معيناً من السلع الأوروبية كالأقمشة والخرز والبنادق والبارود والمشروبات الكحلية والتبغ والقضبان الحديدية. وقد بلغ ثمن العبد فى الخمسينات والستينات من القرن السابع عشر ما يعادل ثلاثة جنيهات إسترلينية، ثم ارتفع ثمن العبد فى عام 1669 فبلغ ثمانية جنيهات، ويرجع ذلك إلى زيادة أسعار البارود الذى كان يدخل ضمن السلع التى يبادل بها الأوروبيون العبيد، بقدر ما يرجع إلى تنافس التجار الأوروبيين على الشراء.

وتعرضت هويدا فى منتصف العشرينات من القرن الثامن عشر إلى الغزو من جانب جاراتها الأفريقيات بهدف السيطرة على تلك السوق الكبيرة. واستمر الصراع بين الكيانات الأفريقية لما يزيد عن أربعين عاماً إنتقلت خلالها السيطرة على سوق الرقيق الأفريقية من يد إلى أخرى خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر.

بريطانيا وتجارة الرقيق

أخذت دول أوروبا الغربية تطور أساليب سياستها الإمبريالية فى النصف الأول من القرن السابع عشر فى المجال التجارى، فركزت تلك الدول جهودها على توسيع التجارة من أجل رخائها الإقتصادى. ولما كانت التجارة الدولية محددة الحجم، فقد شرعت كل دولة تزيد من نصيبها من تلك التجارة على حساب الدول المنافسة لها. ومن ثم سعى الإنجليز خلال ذلك القرن إلى التحكم فى الأسواق التى كان يسيطر عليها الهولنديون أو الفرنسيون أو الأسبان أو البرتغاليون فيما وراء البحار. ولما كان الإنجليز قد أخذوا فى التوسع فى استعمار أمريكا

وجزر البحر الكاريبى (جزر الهند الغربية)، فقد كانوا فى أمس الحاجة إلى عمل العبيد فى وقت كانت فيه تجارة الرقيق حكراً للهولنديين، ودفعهم ذلك إلى تثبيت أقدامهم على ساحل العبيد فيما بين ساحل الذهب وبينين، كما دفعتهم إلى محاربة الهولنديين من حين لآخر.

واستمر ذلك يمثل خطاً ثابتاً للسياسة البريطانية فى عصر ستيوارت والكمنولث (كرومويل)، لأن الطبقة صاحبة النفوذ السياسى فى بريطانيا – فى ذلك الحين – كانت طبقة التجار، التى وجهت سياسة الدولة إلى خدمة مصالحها، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية. ولا ريب أن معظم الصعاب التى واجهت جيمس الأول كانت ترجع إلى عدم تحمسه وتبنيه لقضايا التجار، كما أن قوانين الملاحة التى صدرت فى عهد كرومويل، وجعلت نقل الواردات إلى بريطانيا قاصراً على السفن الإنجليزية أدت إلى الدخول فى حرب مع الهولنديين، كما أن كرومويل وإليزابيث كانا يخشيان جانب أسبانيا أكثر من خشيتهم جانب الهولنديين أو الفرنسيين.

غير أن الهولنديين ثم الفرنسيين أصبحوا فى طليعة منافسى بريطانيا فيما وراء البحار، لأن الأسبان والبرتغاليين كانوا يفتقرون إلى طبقة تجار متمرسة، تحكم الاستفادة من الأسواق التى بلغتها أساطيلها، ولذلك تلاشى خطرهما بمجرد اكتمال نضج طبقة التجار فى هولندا وانجلترا وفرنسا.

فإذا كان لابد من تحديد سنة بعينها تبدأ بها تجارة الرقيق الإنجليزية، فإن تلك السنة هى عام 1640، حيث بدأ المستعمرون الإنجليز فى بريادوس (إحدى جزر البحر الكاريبى) فى زراعة قصب السكر التى فتحت الباب على مصراعيه أمام الطلب على العبيد فى الممتلكات الإنجليزية عبر الأطلنطى. وقد اعتمد زراع القصب الإنجليز على التجار الهولنديين – فى بداية الأمر – لسد حاجتهم إلى الرقيق، ولكن عندما توسعت تجارة السكر الذى كانت تنتجه جزيرة بربادوس وغيرها من جزر البحر الكاريبى، وجد الإنجليز أنه من الأفضل لهم التخلص من الإعتماد على الهولنديين فى سد حاجتهم من الرقيق، ورأوا أن يأخذوا على عاتقهم الإشتغال بهذه التجارة، لأن بقائها فى يد الهولنديين يعنى فقدان التجارة الإنجليزية لجانب من الأرباح التى يمكن تحقيقها من وراء تجارة السكر لصالح خصومهم الهولنديين، فمنح شارل الثانى لمجموعة من التجار الإنجليز إمتياز الإتجار مع أفريقيا وتكوين شركة

لهذا الغرض عرفت بإسم "شركة المغامرين الملكيين لأفريقيا"، ثم تغير إسم هذه الشركة فى 1672 إلى "الشركة الأفريقية الملكية" وكان الملك نفسه من بين حملة أسهمها. وأنيط بهذه الشركة مد المستعمرات البريطانية بثلاث آلاف عبد سنوياً على أن يكون ثمن العبد الواحد معادلاً لثمن طن واحد من السكر (أى 17 جنيهاً إسترلينياً).

غير أن الشركة ضاقت ذرعاً باقتصار تجارتها على المستعمرات البريطانية وحدها، فأخذت تبيع العبيد للمستعمرات الأسبانية والفرنسية مما أثار احتجاج زراع قصب السكر الإنجليز حتى لا يؤدى ذلك إلى إرتفاع أسعار العبيد، ولكن احتجاجاتهم ذهبت أدراج الرياح بسبب العائد المجزى الذى كانت تدره تجارة الرقيق، التى أصبحت مجالاً استثمارياً قائماً بذاته بعد أن كانت ترتبط بالطلب على العبيد فى مزارع قصب السكر، وحققت تجارة الرقيق البريطانية إنتصاراً ضخماً فى معاهدة أوترخت 1713 التى أنهت حرب الوراثة الأسبانية (1701 – 1713)، حين حصلت بريطانيا على حق مد المستعمرات الأسبانية بحاجتها من الرقيق.

وهكذا سجل القرن الثامن عشر ذروة الرخاء الإقتصادى لبريطانيا، وزاد حجم الصادرات البريطانية، وتنوعت وارداتها لتسد حاجة الجماهير الواسعة (لأول مرة) فشملت البن والشاى والسكر والتبغ التى زاد استهلاكها فى بريطانيا على مدى القرن. فكان القطن يرد من المستعمرات ليصنع فى لانكشير ثم يعاد تصديره فى شكل منسوجات قطنية. وكانت السفن تغادر ليفربول حاملة المنسوجات القطنية إلى أفريقيا، فتفرغ حمولتها من القطن هناك، ثم تحمل العبيد متجهة إلى أمريكا أو جزر الهند الغربية حيث تفرغ حملوتها من العبيد، وتعود إلى بريطانيا بشحنات من القطن أو السكر أو التبغ.

وبعد أن تخلص الإنجليز من المنافسة البرتغالية ثم الهولندية فى تجارة الأطلنطى، قضوا معظم القرن الثامن عشر فى التصدى للمنافسة الفرنسية، حتى أصبحت تجارة الأطلنطى وقفاً عليهم، ففى عام 1771 بلغ عدد السفن الإنجليزية التى غادرت موانى انجلترا قاصدة أفريقيا 188 سفينة حملت خمسون ألفاً من العبيد إلى أمريكا. وكانت الأرباح التى حققتها تجارة الرقيق، والنشاط التجارى المرتبط بها، حجر الزاوية فى الرخاء الإقتصادى الذى تمتعت به بريطانيا فى ذلك القرن، والذى مهد الطريق أمام الثورة الصناعية وما ترتب عليها من فتح مجالات واسعة للثراء، حين رسخت أقدام الرأسمالية الصناعية. وبوقوع هذا التطور،

فقد اقتصاد المزارع الذى كان دعامة النهب الإمبريالى لأمريكا وجزر الهند الغربية أهمية مقارنة بما كانت تدره الاستثمارات الصناعية، وفقدت بالتالى تجارة الرقيق أهميتها الاستثمارية، وأصبح بالإمكان الاستماع إلى المطالبين بإلغاء تلك التجارة اللاإنسانية.

حركة المطالبة بإلغاء الرق

فقد قامت فى بريطانيا حركة تدعو إلى إلغاء الرق وإيقاف تجارة الرقيق، وترددت أصداء تلك الحركة فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فيما بين 1783 و1888. ورغم ما اتسمت به تجارة الرقيق من اللاإنسانية، إلا أنها لم تثر اعتراض أحد حتى حلول القرن الثامن عشر فبدأ المفكرون المستنيرون فى توجيه الإنتقادات إلى تلك التجارة لمنافاتها لحقوق الإنسان، كما أن الجماعات الدينية أدانت تجارة الرقيق باعتبارها نشاطاً لا تقبله المسيحية. وبدأ المنادون بإلغاء الرق يفكرون فى إيجاد حلول إجتماعية لمشاكل الرقيق تضمن لهم حياة كريمة بعد إلغاء الرق، وكان المفكرون الفرنسيون أرسخ قدماً فى هذا المجال.

وفى أواخر القرن الثامن عشر إتسع نطاق حركة المطالبة بإلغاء الرق، والتف حولها الأنصار، وحققت قدراً من النجاح. ففى انجلترا نجح جرانفيل شارب فى استصدار حكم (عام 1772) قضى بحظر امتلاك العبيد فى إنجلترا لمنافاة ذلك للقانون الإنجليزى. كما أدان قادة الثورة الأمريكية الرق، وقامت الولايات الواقعة إلى الشمال من ماريلاند بإلغاء الرق تدريجياً أو دفعة واحدة وذلك فيما بين عام 1777 و1804، بينما قام فى الولايات الجنوبية العديد من الجمعيات لتشجيع ملاك العبيد – على فك رقابهم – ولكن ذلك القدر من النجاح الذى حققته الحركة فى أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر لم يكن ذا بال بالنسبة لمراكز الرق فى المزارع الكبرى فى جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، وجزر الهند الغربية، وأمريكا الجنوبية، فكانت الحركة تتقدم ببطء شديد فى تلك الجهات.

وقد مرت حركة إلغاء الرق بمراحل ثلاث:

- شملت المرحة الأولى الجهود الأمريكية والإنجليزية لتحريم جلب العبيد الأفارقة إلى المستعمرات الإنجليزية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد شنت جماعة الكويكرز الإنجليزية حملة لتحقيق هذه الغاية فى عام 1782، ثم تكونت جمعية إلغاء الرق فى

عام 1787 بزعامة وليم ولبرفورس الذى قاد الحركة فى البرلمان الإنجليزى، وتوماس كلاركسن الذى بذل جهوداً مضنية فى إقامة الأدلة على مضار تجارة الرقيق، وبعد نحو عشرين عاماً من تلك الجهود ألغيت تجارة الرقيق فى المستعمرات الإنجليزية عام 1807، وتم إلغاؤها فى الولايات المتحدة فى نفس السنة.

- واعتقد المشتغلون بحركة إلغاء الرق أن توقف العرض فى سوق العبيد سوف يؤدى إلى اختفاء الرق تدريجياً، ولكن ذلك لم يحدث بالفعل، مما دفعهم إلى المطالبة بتحرير العبيد فى المرحلة الثانية من مراحل تلك الحركة. فتأسست جمعية مكافحة الرق فى بريطانيا عام 1823 بزعامة توماس فويل باكستون الذى تولى زعامة هذا الإتجاه فى البرلمان فنجح عام 1833 فى استصدار قانون قضى بتحرير العبيد فى المستعمرات الإنجليزية بعد ست سنوات من تاريخ صدور القانون مع تعويض ملاكهم مادياً. وفى عام 1848 ألغت فرنسا الرق فى مستعمراتها بجزر الهند الغربية. واحتاج إلغاء الرق فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حرب أهلية إشتعل أوارها بين الولايات الشمالية والجنوبية مدة خمس سنوات (1861 – 1865) إنتهت بتحرير العبيد تحريراً تاماً فى عام 1865.

- أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فقد استهدفت إلغاء تجارة الرقيق على النطاق العالمى، وتزعمت بريطانيا هذا الإتجاه مطالبة بحق تفتيش السفن التى يشتبه فى حملها للعبيد، وبذلك تضمن لأسطولها حق مراقبة التجارة الدولية، وبدأ ذلك فى مؤتمر فيينا 1815 حين وافقت الأطراف المشتركة على إلغاء تجارة الرقيق ولكن تردد بعضها فى الموافقة على تخويل الأسطول البريطانى حق تفتيش السفن التابعة للدول الأخرى. وبذلك ظلت تجارة الرقيق نشطة، وازدهرت تجارة تهريب العبيد إلى البلاد التى حرمت الإتجار فى الرقيق، حتى أن ما صدر من غرب أفريقيا من الرقيق بلغ 50 ألفاً فى عام 1850. وبتوقيع الولايات المتحدة على اتفاقية إلغاء تجارة الرقيق وتسليمها لبريطانيا بحق التفتيش (1862) تتابع تصديق الدول على هذه الإتفاقية، وبذلك وضع حد لتجارة الرقيق. ولكن الآثار التى ترتبت على تلك التجارة بالنسبة لأفريقيا استعصت على العلاج.

آثار تجارة الرقيق على المجتمعات الأفريقية

من الصعوبة أن نضع تقديراً دقيقاً لتعداد الرقيق الذين صدروا من غربى أفريقيا عبر الأطلنطى، فمن المعتقد أن تعداد من وصلوا منهم إلى أمريكا يتراوح ما بين 15 – 20 مليون نسمة، ولما كان كل عبد يصل حياً إلى أمريكا يموت إلى جانبه عبد آخر خلال الرحلة نتيجة عدم ملاءمة السفن التى حملتهم من الناحيتين الصحية والإنسانية، فإن معنى ذلك أن إقليم غرب أفريقيا فقد ما يتراوح ما بين 30 – 40 مليوناً من سكانه خلال القرون الثلاثة التى إزدهرت فيها تجارة الرقيق، وكان هذا النزيف السكانى بالغ الأثر فى مناطق بعينها. كما أن المكاسب الباهظة التى حققها الحكام المحليون من وراء الإتجار بالرقيق، جعلتهم يهملون الزراعة والصناعة فقد كان الحصول على المنتجات المصنعة الأوروبية أمراً سهلاً، وتدهورت نتيجة لذلك الصناعات اليدوية الأفريقية، وأدت حملات صيد العبيد والحروب الأهلية إلى القضاء على الاستقرار السياسى والرخاء الإقتصادى.

وهناك العديد من الأمثلة على فظائع تجارة الرقيق، ففى عام 1781 عانت ناقلة العبيد الإنجليزية ZONG من نقص كبير فى مياه الشرب وهى فى عرض البحر، فقام ربانها بإلقاء 132 عبداً فى المحيط وماتوا غرقاً، لأنه عندئذ يضمن الحصول على قيمة التأمين الذى يغطى أخطار الغرق، أما إذا مات العبيد عطشاً فإن الشركة المالكة لهم لا تحصل على أى تعويض. كما أن ثمة مثال لطبيعة التعامل فى تلك التجارة نجده فى سجلات ربان إحدى السفن الإنجليزية عام 1676، الذى يقرر أنه اشترى مائة عبد من الرجال والنساء والأطفال، مقابل 21 قضيباً من الحديد، وخمس بنادق و72 سكيناً، نصف برميل من البارود، وبعض القطع من الأقمشة القطنية.

وإذا كانت تجارة الرقيق قد أدت إلى إزدهار بعض المدن الساحلية التى كانت مراكز لتلك التجارة، فإن ذلك الإزدهار جاء على حساب دمار إضمحلال المدن الداخلية التى كانت مراكز لتجارة المنطقة فيما قبل الإتجار بالرقيق. وإذا كان بعض الكتاب الأوروبيين يرون أن ثمة جانب إيجابى تعكسه تجارة الرقيق تمثل فى تعرف الأفارقة على الأوروبيين، وإيفاد الزعماء المحليين أولادهم إلى العواصم الأوروبية لتلقى العلم، فإن ذلك كله كان لمصلحة الأوروبيين أنفسهم الذين كانوا بحاجة إلى (كوادر) إدارية محلية، فشجعوا الزعماء المحليين

على إيفاد أولادهم إلى أوروبا للدراسة، حتى يهيأوا لإدارة بلادهم لحساب الاستعمار فى مرحلة تالية.

الفصل الثانى
أفريقيا فى القرن التاسع عشر

يمثل القرن التاسع عشر مرحلة تحول جذرى فى العلاقات الإقتصادية بين أفريقيا وأوروبا عامة وبريطانيا خاصة، فقد ساعد التوسع فى الصادرات الإنجليزية فى القرن الثامن عشر على دفع عجلة التطور الصناعى الذى بلغ ذروته فيما سمى بالثورة الصناعية. وقدمت أفريقيا قسطاً كبيراً من الثروات التى ساهمت فى الرخاء الإقتصادى الذى شهدته أوروبا فى القرن الثامن عشر وبصفة خاصة بريطانيا فقد رأينا كيف كانت تجارة الرقيق مزدهرة خلال ذلك القرن، وكيف كان الإنجليز يستأثرون منها بنصيب الأسد. كما رأينا كيف استثمر عمل العبيد فى المزارع الأمريكية ليتحول إلى محاصيل نقدية كالشاى والسكر والتبغ تدفقت على أوروبا لتحقق أرباحاً طائلة للقوى الإمبريالية وفى مقدمتها بريطانيا. وكان قطن المستعمرات دعامة التطور التكنولوجى الجديد (الثورة الصناعية) وبحدوث ذلك التطور، فقدت التجارة أهميتها كمحور للنشاط الإقتصادى – لحساب الصناعة، وحدث تحول فى بنية الرأسمالية التى دخلت المرحلة الصناعية، ضمن مراحل تطورها.

وانعكس ذلك كله على أفريقيا، فقد أثمر التحول إلى الصناعة إزدهار حركة إلغاء الرق، التى أسفرت عن إيقاف تجارة الرقيق، بعدما أصبح الإنجليز فى حالة استغناء عن هذا المصدر الحيوى للربح. كذلك ساعد هذا التحول على التوسع فى تصدير المنسوجات القطنية الرخيصة إلى أفريقيا. وأصبحت بريطانيا فى حاجة إلى واردات أفريقية أخرى تعد ضرورة حيوية لصناعتها المتطورة، تمثلت فى المواد الخام اللازمة للصناعة كزيت النخيل، والقطن، والكاكاو، والذهب والنحاس. ولم تعد قائمة الصادرات البريطانية إلى أفريقيا تضم المشروبات الكحولية والأسلحة النارية والمنتجات المعدنية، وإنما أصبحت تضم منتجات الصناعة البريطانية الحديثة.

ثم شهدت السياسة الإمبريالية تجاه أفريقيا تحولاً آخر فى المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، وهى المرحلة التى شهدت تطوراً فى الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والفحم، فظهرت صناعات جديدة إحتاجت إلى مصادر للمواد الخام، وأسواق جديدة لتصريف

الإنتاج، ومن ثم برزت الدعوى إلى حرية التجارة، واعتبر الإنجليز العالم كله سوقهم التجارية، معتمدين فى ذلك على قوة الأسطول البريطانى – وباتجاه بقية دول أوروبا الغربية إلى اللحاق ببريطانيا صناعياً، إتسعت حركة صادرات الآلات والمعدات (السلع الرأسمالية) إلى أوروبا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فأصبحت تتصدر قائمة الصادرات البريطانية.

وبدخول غرب أوروبا عصر الرأسمالية الصناعية زاد الطلب على المواد الخام الرخيصة التى لا تتوفر إلا فى أفريقيا وآسيا، وحدث نتيجة لذلك تحول فى أساليب الإمبريالية التى لم تعد تكتفى بالإحتفاظ بمحطات تجارية على السواحل، وتقنع بالتعامل مع القوى المحلية كوسيط تجارى، ولكنها أصبحت تطمع فى الأرض التى تحوى فى باطنها الكثير من المواد الخام المعدنية، وتنمو على سطحها نباتات ذات قيمة إقتصادية كبرى. فبدأت بذلك عمليات التعرف على داخل القارة الأفريقية، واستكشافه، ثم تلا ذلك التوسع الاستعمارى فى القارة بما جره من صراع بين القوى الإمبريالية المتنافسة على امتلاك المستعمرات.

غرب أفريقيا

كان من مصلحة بريطانيا – بعد إلغاء تجارة الرقيق – أن تسعى لمنع غيرها من الدول من الإشتغال بتلك التجارة. فأقامت على الساحل الغربى لأفريقيا قوى بحرية، كلفت باعتراض السفن المحملة بالعبيد وإجبارها على تفريغ حمولتها فى سيراليون، حيث كان يتم تحريرهم. ولكن ذلك الحصار الذى فرضه الأسطول البريطانى على سواحل غرب أفريقيا لم يكن حصاراً محكماً، بسبب قلة وحدات البحرية العاملة فى تلك الظروف المناخية الصعبة، ولأن مراكز تجارة العبيد كانت قائمة فى الداخل، مما أتاح للمغامرين من تجار الرقيق الحصول على ما يحتاجون إليه، والإفلات من الأسطول البريطانى. فإذا أضفنا إلى ذلك طبيعة العصر التى جعلت الحاجة ماسة إلى المواد الخام اللازمة للصناعة، أدركنا مدى أهمية التوغل فى داخل البلاد غرب أفريقيا بالنسبة لبريطانيا.

ولم يعد التوغل فى داخل القارة الأفريقية أمراً صعباً بعد الرحلات الاستكشافية العديدة التى تمت فى القرن التاسع عشر، واضطلعت فيها بريطانيا بالعبء الأكبر، كما ساهم فيها

الفرنسيون والألمان، والصحفى الأمريكى ستانلى الذى يعمل فى نهاية المطاف لحساب ملك بلجيكا، ويرجع الفضل إلى منجو بارك MUNGO PARK ولاندر فى استكشاف حوض النيجر، كما يرجع إلى دنهام وكلابرتون فضل اكتشاف المناطق الواقعة إلى الجنوب من الصحراء الكبرى. وتكونت الجمعيات التبشيرية المسيحية من مختلف المذاهب، لنشر المسيحية فى أفريقيا، ومن ثم أعداد الأفارقة لتقبل السيطرة الأوروبية.

ويقدم لنا الجدل الذى دار فى بريطانيا بين كوبدن وأتباعه من ناحية وبين بالمرستون من ناحية أخرى صورة واضحة لأبعاد ومرامى السياسة الإمبريالية فى القرن التاسع عشر، فقد خشى أتباع كوبدن أن يؤدى نشاط الحكومة إلى إعاقة حركة التجارة، على حين اعتقد بالمرستون أن الدفاع عن المشتغلين بالتجارة يدخل ضمن مهام الحكومة البريطانية. وقد عبر بالمرستون (عام 1842) عن وجهة النظر البريطانية المتعلقة بتقسيم الأجناس البشرية حين قال: "إن تبادل السلع قد يكون مصحوباً بتبادل المعرفة. وتبادل المنافع والمشاعر الطيبة.. فالتجارة الحرة تمضى قدماً، تحمل المدنية فى يد، والسلام فى اليد الأخرى من أجل سعادة ورفاهية البشرية" وهكذا استمدت السياسة الإمبريالية قوامها من مزيج من المشاعر الإنسانية والداروينية، فاعتقد الإنجليز أن بريطانيا أصبحت – بحكم تفوقها – ذات رسالة تعليمية حضارية لأنها أصلح القوى للبقاء. وإنعكس ذلك على السياسة التوسعية البريطانية فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر. وهكذا كانت التجارة الإنجليزية الأفريقية تمضى قدماً، معتمدة إما على حماية الأسطول البريطانى الذى يقبع أمام الشواطئ، أو على السلطة الحكومية التى تفرضها بلادهم (من خلال الإحتلال)، أو على نشاط القناصل الذين عينتهم بلادهم لرعاية التجارة، ومهما تنوعت الصور التى كان يتم عن طريقها النشاط التجارى، فإن التجارة الإنجليزية ظلت تحظى بحماية الحكومة البريطانية.

وكانت السياسة البريطانية فى أفريقيا – فى القرن التاسع عشر – تعبيراً عن هذا الإتجاه، منذ حصل الإنجليز على جامبيا من فرنسا بعد الحروب النابليونية، وألحقوها بسيراليون فى 1821 حيث أصبحت مركزاً للتجارة البريطانية، ورغم استقلال جامبيا فى 1843 عن سيراليون، فقد عادت الأخيرة تمارس الإشراف عليها طوال الفترة 1866 – 1888 حيث تم الفصل بين المستعمرتين من جديد. وكانت جامبيا من أقدم المراكز التجارية الإنجليزية فى

غرب أفريقيا، فقد بدأ التجار الإنجليز نشاطهم فيها منذ 1588، وأقيمت قلعة جيمس فى 1618 لحماية التجارة البريطانية هناك، ورغم المتاعب التى أثارتها المنافسة الفرنسية فى وجه الإنجليز، تكون العديد من الشركات البريطانية التى مارست نشاطها فى غرب أفريقيا من خلال تلك القاعدة.

واستخدمت بريطانيا القوى المحلية ضد بعضها البعض للسيطرة على ساحل الذهب، حيث كانت مملكة الأشانتى قوية عسكرياً ونشطة تجارياً. فتحالف الإنجليز مع قبائل الفانتى، وحرضوهم على قطع طريق التجارة مع الساحل أمام قبائل الأشانتى، مما دفع الأخيرة إلى غزو الساحل دفاعاً عن مصالحها التجارية، ونجحت فى ضمه إلى أراضيها والقضاء على القبائل المنافسة. ولكن ذلك لم يقضى على المصالح البريطانية بالقضاء على حلفائها، لأن السياسة البريطانية كانت قادرة تماماً على مجاراة الظروف. فما أن إنتقل الإشراف على المستوطنات الإنجليزية إلى الإدارة الاستعمارية فى سيراليون بعد حل شركة التجار نتيجة إلغاء تجارة الرقيق، حتى بدأ الإنجليز التفاوض مع الأشانتى بغرض المحافظة على الطرق التجارية التى تربط الساحل بداخل البلاد، فعينت بريطانيا قنصلاً لها لدى ملك الأشانتى فى 1818، وأبرم معاهدة مع الملك اعترفت له فيها بريطانيا بالسيادة على القبائل الساحلية. ولكن التجار الإنجليز الذين كانوا يعملون على ساحل الذهب كانوا لا يقبلون بالمعاهدات التى تبرمها حكومتهم مع القوى المحلية إذا بدت تلك المعاهدات معارضة لمصالحهم، أما إذا كان الأمر غير ذلك، فهم يرحبون بالحماية التى توفرها لهم الحكومة الإنجليزية. ولما كانت المعاهدة التى أبرمتها الحكومة مع الأشانتى تتعارض مع مصالح التجار الذين يفضلون التعامل مع أكثر من طرف محلى للحصول على السلع بأرخص سعر ممكن، فقد رفض التجار الإعتراف بالمعاهدة، واعتبر الأشانتى هذا الموقف نكثاً بالعهد الذى قطعته الحكومة الإنجليزية على نفسها، ومن ثم أعلنت الحرب من جديد بين الأشانتى والفانتى عام 1824، ومرة أخرى ساند الإنجليز الفانتى ضد خصومهم على حين ساعد الهولنديين الأشانتى ودعموهم بالسلاح، غير أن الفانتى هزموا رغم ذلك هزيمة ساحقة وقتل الحاكم البريطانى ذاته، مما دفع بريطانيا إلى التدخل فى الحرب بعد ذلك بعامين، فزودت جيوش قبائل الساحل بالأسلحة والضباط، حتى دارت الدائرة على الأشانتى وإضطروا إلى الفرار.

ولكن تلك الظروف جعلت الحكومة البريطانية على اقتناع بأن وجودها فى ساحل الذهب يكلفها مادياً، مما يجعل الأرباح التى تجنيها التجارة البريطانية فى الإقليم محدودة نسبياً. فحاولت الحكومة البريطانية اعتناق سياسة الإنسحاب من القلاع المنتشرة على الساحل، ولكن التجار الإنجليز عارضوا هذا الإتجاه معارضة شديدة وطالبوا الحكومة بتحمل مسئولية توفير الحماية لهم. وأخيراً تم الإتفاق بين الحكومة ولجنة تجار ساحل الذهب (عام 1828)، انتقلت بمقتضاه إدارة القلاع البريطانية على ساحل الذهب إلى لجنة التجار. كما انتقلت إليهم الإدارة المحلية فى مقابل حصولهم على مبلغ أربعة آلاف جنيه من الحكومة الإنجليزية كمعونة سنوية، وتولى جورج ماكلين رئاسة مجلس إدارة الساحل عام 1830، فعمل على تحقيق الاستقرار السياسى للإقليم عن طريق إنهاء الصراع بين الأشانتى والفانتى، فوقع مع الأشانتى معاهدة تنازلوا فيها عن إدعاء السيادة على الفانتى (1831)، وقبلوا بجورج ماكلين حكماً بينهم وبين الفانتى فى حالة نشوب خلاف بين الطرفين، كما تعهد الأشانتى بإبقاء الطرق التجارية مع داخل البلاد مفتوحة، والعمل على تذليل كل ما يعترض التجارة من عقبات.

وبذلك تمتع ساحل الذهب بفترة سلام استمرت مدة خمسة عشر عاماً، استطاع خلالها ماكلين أن ينظم الإدارة، وأن يضع نظاماً قضائياً خاصاً بالإقليم، ويمثل طريقاً وسطاً بين العرف الأفريقى والقانون الإنجليزى. وانعكس ذلك على التجارة، فقفزت قيمة الواردات من 131 ألف جنيه عام 1831 إلى 423 ألف جنيه عام 1840، وكذلك زادت القيمة الإجمالية للصادرات من 70 ألفاً من الجنيهات إلى 325 ألفاً من الجنيهات فى الفترة ذاتها.

ولكن سرعان ما رجحت كفة المطالبين بالإدارة الحكومية المباشرة فعادت قلاع ساحل الذهب إلى الحكومة البريطانية (1843) وطبق القانون الإنجليزى على الإقليم. ووقعت قبائل الفانتى إتفاقية (1844) أعطى بمقتضاها رؤساء القبائل النازلة بالقرب من القلاع البريطانية الضمانات ضد "الأعمال البربرية"، وقبلوا الخضوع لسلطة الموظفين البريطانيين، وكان معنى ذلك الإعتراف بالساحل وطناً لقبائل الفانتى. غير أن الإنجليز أصبحوا أصحاب اليد العليا فى ساحل الذهب منذ ذلك الحين، ثم أحكموا بعد ذلك سيطرتهم على الإقليم، بعد أن اشترت إنجلترا قلاع الدانمركيين والهولنديين.

ولكن عاد الأشانتى إلى الهجوم على الساحل (1863 – 1864) وتوقفت التجارة تماماً نتيجة إغلاق الطرق التجارية المؤدية للداخل، مما هيأ الفرصة أمام المنادين بعدم جدوى تحمل الحكومة أعباء الدفاع عن مناطق لا تحقق التجارة معها أرباحاً ذات بال. فنقلت الحكومة البريطانية مركز إدارتها الاستعمارية فى غرب أفريقيا إلى سيراليون مرة أخرى عام 1866. ومن ثم عاد التجار الإنجليز إلى الإعتماد على أنفسهم فعقدوا الإتفاقات مع كل من الأشانتى والفانتى لضمان المحافظة على مصالحهم التجارية. ولكن عندما عاد الأشانتى إلى شن الحرب عام 1873 إضطرت بريطانيا إلى التدخل بحزم فأرسلت الميجور جنرال جرانت ولسلى إلى ساحل الذهب (1874) على رأس 2500 جندى بريطانى لتدعيم الجهود العسكرية ضد الأشانتى وعينته قائداً عاماً ومديراً للإقليم، فهزم الأشانتى هزيمة منكرة وأضرمت النيران فى عاصمتهم، وأرغموا على دفع غرامة عسكرية من الذهب، والتنازل نهائياً عن إدعاء السيادة على القبائل الساحلية والتعهد بإبقاء الطرق التجارية مع الساحل مفتوحة دائماً، وكان ذلك يعنى أن الحكومة البريطانية قبلت بتحمل المسئولية كاملة فى ساحل الذهب بما فى ذلك مسئولية المناطق الداخلية، ثم قامت حكومة دزرائيلى بضم ساحل الذهب ولاجوس إلى أملاك التاج البريطانى.

ووضعت بريطانيا أسس السياسة الخاصة بنيجيريا فى الفترة ذاتها على نحو شبيه بما اتبع فى ساحل الذهب. وكانت دلتا النيجر مركزاً للمصالح التجارية الإمبريالية، حيث كانت تجارة زيت النخيل تعوض الإنجليز عما فقدوه من أرباح تجارة العبيد، وإن كان تجار الرقيق من البرتغاليين والبرازيليين يزاولون نشاطهم. وكانت المنطقة ميداناً للصراع بين الكيانات المحلية والتجار والنخاسين، ورابطت أمام الساحل النيجيرى قوة بحرية بريطانية قوامها عشرون سفينة حربية وألف رجل لمطاردة نشاط تجار الرقيق.

وكان أهالى نيجيريا ينتجون زيت النخيل ويبيعونه للتجار الإنجليز، الذين كانوا يفدون على الساحل فى سفنهم، ويشترون الزيت من الأهالى. ولما كانت عملية التبادل التجارى تحتاج إلى ما يزيد عن شهر، إتخذ الإنجليز من بعض السفن القديمة فى النيجر مراكز تجارية لتجميع الزيت، ثم ما لبثوا أن أقاموا وكالات تجارية على الساحل، وسعى التجار الإنجليز للحصول على حماية الحكومة البريطانية، فاستجابت الحكومة لذلك، واحتلت جزيرة

فرناندوبو (1827) لتكون بمثابة قاعدة بحرية فى مواجهة الساحل تحرس المصالح التجارية البريطانية، وتشدد الحصار على تجار الرقيق.

ولكن الحكومة البريطانية ساهمت مساهمة مباشرة فى تجارة نيجيريا فما كاد الإخوان لاندر LANDER يكتشفان حوض النيجر (1832)، أصبح الإنجليز على علم بالموارد الهائلة التى تفيض بها ضفاف النيجر وروافده، وبما يمكن تحقيقه من أرباح نتيجة الإتصال المباشرة بمصادر السلع داخل البلاد. وأخذ ماك جريجور ليرد MAC GREGOR LAIRD زمام المبادرة وتمنى أن يقيم مركزاً لتجميع السلع عند التقاء نهر بينوى BENUE بالنيجر، ولكن انتشار مرض الملاريا وعدم التوصل إلى علاج له حال دون إقامة الإنجليز فى تلك الجهات.

وأعدت رحلة استكشافية أخرى (عام 1841) دعمتها الحكومة البريطانية هذه المرة، فأرسلت ثلاث سفن أبحرت فى النهر بهدف القضاء على تجارة الرقيق فى داخل البلاد، ومحاولة إقامة مزرعة نموذجية لتجربة الاستغلال الزراعى للبلاد، ولكن الأوبئة قضت على عدد كبير من المغامرين الأوروبيين وانتهت الرحلة إلى الفشل الذريع. ولكن استمر الإتجار مع الداخل من خلال الممثلين القنصليين، واضطر الإنجليز إلى الجلاء عن جزيرة فرناندوبو (1834) بسبب ارتفاع نسبة الوفيات بينهم. ولكن عندما قرر بالمرستون تعيين قنصل بريطانى للمنطقة، عاد الإنجليز إلى فرناندوبو. وكانت فكرة بالمرستون ترمى إلى أن يتولى القنصل البريطانى حماية مصالح التجار الإنجليز فى دلتا النيجر، وأن يعمل على القضاء على تجارة الرقيق. وكان جون بيكروفت الرجل الذى اختير لهذه المهمة ذا معرفة واسعة بأحوال الأهالى، واستطاع أن يستثمر علاقاته الشخصية معهم فى توقيع سلسلة من الإتفاقيات التى حرمت بمقتضاها تجارة الرقيق، وامتد النفوذ البريطانى على طول الساحل النيجيرى حيث أصبحت بريطانيا صاحبة الكلمة النافذة فى المنطقة دون حاجة إلى إلحاق المنطقة بأملاكها. وبذلك امتد النفوذ البريطانى على طول ساحل غرب أفريقيا من سيراليون غرباً إلى دلتا النيجر شرقاً مروراً بليبيريا وساحل العاج وساحل الذهب وداهومى.

وكان أبرز مثال للتدخل البريطانى المباشر، هو ذلك الذى حدث فى جزيرة لاجوس التى هاجمها الأسطول البريطانى عام 1851 بعد أن أصبحت مركزاً لتجارة الرقيق، فأطاح

الإنجليز بملك لاجوس وأرغموا خلفه على توقيع معاهدة تحرم تجارة الرقيق، وتؤكد حرية التجارة وحماية الإرساليات التبشيرية، ثم أصبحت الجزيرة مستعمرة إنجليزية فى عام 1861.

وفى نفس الوقت، حدثت تطورات كانت تبشر بتوسيع آفاق التجارة مع حوض النيجر. فقد نظم ماك جريجور ليرد حملة كشفية بمعاونة الحكومة (1854) تحت قيادة أحد أطباء البحرية البريطانية، أبحرت فى النهر، وتوغلت لمسافة 350 ميلاً فى نهر بينوى، قبل أن تعود إلى الساحل مرة أخرى. ولم تحدث – فى هذه المرة – حالة وفاة واحدة بين صفوف أعضاء الحملة لأن قائدها أرغم الجميع على تناول جرعة من الكينين يومياً. وبذلك أصبح باستطاعة الأوروبيين أن يبحروا إلى أعالى النيجر، وأن يبلغوا الإمارات الإسلامية الواقعة فى الشمال، ويعودوا بالسلع التى يشترونها من الأهالى مباشرة. وبعد ذلك بثلاث سنوات قررت الحكومة البريطانية مساعدة ليرد مالياً لتجهيز خمس حملات سنوياً لإرتياد النيجر وروافده.

ولكن الإتصال بمصادر تجارة النيجر إتصالاً مباشراً ألغى وساطة التجار الأفارقة الذين كانوا يجمعون السلع من داخل البلاد ويبيعونها للتجار الأوروبيين، كما أن وصول الإنجليز إلى داخل البلاد جعلهم يحصلون على السلع بثمن أرخص كثيراً مما يدفعه منافسيهم الأوروبيين الذين يحصلون على تلك السلع من التجار الأفارقة على الساحل. وقد أدى ذلك إلى استياء التجار الأفارقة والأوروبيين من غير الإنجليز، وترجم هذا الاستياء فى سلسلة من الحروب القبلية على الساحل وفى داخل البلاد، حتى اضطر القنصل البريطانى فى إحدى المرات (1879) إلى الاستعانة بالأسطول البريطانى لقصف أحد المراكز الساحلية الثائرة لمدة ثلاثة أيام على التوالى حتى يبث الرعب فى قلوب الخارجين على النفوذ البريطانى.

وتكونت فى الثمانينات من القرن التاسع عشر شركة تجارية إنجليزية بإسم شركة أفريقيا المتحدة للإتجار مع نيجيريا، واستطاع مؤسسها أن يشترى الشركتان الفرنسيتان المنافستان وأصبحت الشركة تعرف بإسم الشركة الأفريقية الوطنية. وحصلت الشركة من الحكومة البريطانية على حق احتكار تجارة النيجر عام 1886، حيث أصبحت تعرف بإسم "شركة النيجر الملكية".

شرق أفريقيا

لقد رأينا كيف كان الساحل الشرقى لأفريقيا مركزاً للتجارة الشرقية عبر المحيط الهندى، وكيف كانت موانيه عامرة بالتجارة القادمة من الهند والصين إلى جانب التجارة الأفريقية، وتحدثنا عن المدن المزدهرة التى اتخذها العرب مراكز لتجارتهم على الساحل الأفريقى مثل كلوه ومنبسة وسفاليه وغيرها، ورأينا كيف إنبهر البرتغاليون بثراء الإقليم عندما بلغته سفنهم وأوردنا بعض انطباعات فاسكوداجاما عنه.

وكان العاج والذهب والعنبر فى طليعة السلع التى يتجر بها العرب فى شرقى أفريقيا، ثم انضم الرقيق إلى قائمة تلك السلع الأفريقية، فأصبح الإتجار به على نطاق واسع إعتباراً من القرن السادس عشر، ولكن تجارة الرقيق العربية قامت على الجهود الفردية، فلم تكن على قدر من الإتساع والتنظيم كتجارة الرقيق الأوروبية فى غرب أفريقيا التى كانت تقوم على استغلال الموارد البشرية الأفريقية أسوأ استغلال – على نحو ما رأينا – من خلال شركات كبيرة، ألبت القبائل الأفريقية على بعضها البعض، وأثارت الفتن والحروب من أجل الحصول على هذا المورد التجارى اللاإنسانى.

وتذهب بعض المصادر الأوروبية إلى التهوين من دور العرب وتأثيرهم الحضارى فى شرقى أفريقيا، فتذكر أنهم لم يولوا الزراعة اهتماماً إلا بالقدر الذى يفى بحاجاتهم الاستهلاكية، وأنهم انصرفوا إلى تجارة العاج والذهب والرقيق. ولا ريب أن ذلك أمر طبيعى، فالعرب أهل تجارة وليسوا أهل فلاحة، كما أنهم عندما استقروا على الساحل، ودفعتهم الظروف إلى الإشتغال بالزراعة، قصروا جهودهم على سد حاجتهم الغذائية، لأن الأوضاع السياسية على الساحل الشرقى لأفريقيا لم تكن مستقرة، فالإمارات التى قامت عليه كانت تنافس بعضها بعضاً، ولم يتم توحيد هذه الكيانات فى دولة واحدة إلا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، حين نجح السيد سعيد بن سلطان، سلطان مسقط وعمان فى إقامة دولة موحدة جمعت الإمارات والمدن والمراكز التجارية العربية فى إطار سياسى واحد. زد على ذلك أن السيد سعيد أدخل زراعات جديدة فى جزيرتى بمبه وزنجبار مثل زراعة القرنفل، فكان إنتاج الجزيرتين يبلغ نحو 90% من الإنتاج العالمى.

ومهما كان الأمر، فقد وصل البرتغاليون إلى ساحل أفريقيا الشرقى فى أبريل 1498، واستقبلهم العرب والسواحلية بالترحاب فى بداية الأمر، حتى أدركوا حقيقة نواياهم العدوانية، فتحول الود إلى عداء. وقد أحكم البرتغاليون سيطرتهم على الساحل الشرقى لأفريقيا مدة قرنين من الزمان (1498 – 1698) إحتكروا فيها تجارته ويعزى نجاح البرتغاليين فى تثبيت أقدامهم على الساحل إلى تفكك الإمارات العربية، وغياب التعاون بين الدول الإسلامية الكبيرة فى ذلك العصر وهما الدولة العثمانية التى فرضت سيطرتها على مصر والشام والحجاز، والدولة الصفوية فى فارس، بل كانت الحرب سجالاً بين الدولتين، واستعان شاه فارس بالبرتغاليين ضد العثمانيين فى إحدى مراحل ذلك الصراع. كذلك فشلت جهود العثمانيين فى التصدى للبرتغاليين.

ولكن ذلك لا يعنى أن ساحل شرق أفريقيا قد خضع خضوعاً تاماً للبرتغاليين، فقد كانت المقاومة العربية مستمرة بزعامة حكام مالينده حتى منتصف القرن السابع عشر، واستنجد حكام زنجبار وبمبا وغيرهم بعرب عمان الذين هبوا لنجدتهم فى وقت كانت فيه الإمبراطورية البرتغالية معرضة للإنهيار نتيجة خضوعها لحكم أسبانيا، ووصول قوى أوروبية منافسة إلى سوق الهند كهولندا وانجلترا وفرنسا. ونجح عرب عمان فى مطاردة البرتغاليين على الساحل الشرقى لأفريقيا، حتى قيض لهم النصر بالتسيلاء على حصن منبسه، أقوى الحصون البرتغالية على الساحل (24 ديسمبر 1698)، وتلا ذلك طرد البرتغاليين من كلوه وبمبا ونشر النفوذ العمانى على طول الساحل، ولكن سلطنة عمان على الساحل الأفريقى الشرقى كانت سلطة إسمية، ثم أصبحت تلك السلطة فعلية فى عهد السيد سعيد بن سلطان (1806 – 1856) الذى نقل مركز الحكم من مسقط إلى زنجبار (1832) واتخذ من الجزيرة مكاناً لإقامته.

ولم تكتف سلطنة زنجبار بالسيطرة على الساحل، ولكنها عملت على توطيد نفوذها داخل أفريقيا الشرقية لتوسيع نطاق التجارة، وللقيام بمشروعات زراعية تعتمد على عمل الرقيق. وحرص عرب السلطنة على السيطرة على الطرق التجارية عبر القارة، فأقاموا مراكز عمرانية على طول القوافل كانت بمثابة منارات للثقافة العربية، وكانوا أسبق من غيرهم وصولاً إلى منطقة البحيرات الاستوائية، وأصبح الساحل الممتد من رأس جردفون إلى رأس دلجاد ويدين

بالتبعية للسيد سعيد بن سلطان، كما انتشر العرب من رعايا سلطنة زنجبار حتى وسط القارة فبلغوا شرق الكونغو وتنجانيقا ونياسالاند. وهكذا لعبوا دوراً هاماً فى نشر الإسلام بين الأفارقة، كما مهدت سلطنة زنجبار الطريق أمام المبشرين والمستكشفين الأوروبيين بفضل التسهيلات التى منحتها لهم، فكانت موانى أفريقيا الشمالية منافذ للوصول إلى وسط القارة على طول امتداد طرق القوافل العربية. وقد بدأت رحلة برتون وسبيك الكشفية – التى أوفدتها الجمعية الجغرافية الملكية بلندن – من زنجبار، فاكتشفا بحيرة تنجانيقا (1858) ثم بحيرة نياسا، كذلك توغل ستانلى إلى وسط القارة من أراضى سلطنة زنجبار، والتقى بلفنجستون عند أوجيجى أحد المراكز التى أنشأها العرب على شاطئ بحيرة تنجانيقا. وقد اعترف الرحالة والمبشرون الأوروبيون بأن العرب قد سبقوهم إلى التوغل فى أواسط القارة، إذ يذكر لفنجستون (1871) أنه كان يجد العرب حوله كلما بلغ منطقة من مناطق وسط القارة. وكما أرشد العرب البرتغاليون إلى طريق الهند، أرشدوا المستكشفين الأوروبيين إلى وسط أفريقيا.

وقد بدأ اهتمام الإنجليز بالساحل الشرقى لأفريقيا فى القرن التاسع عشر، بدافع من مصالحهم فى الهند وتجارة المحيط الهندى، والحرص على أن تكون لهم السيطرة الكاملة على كل الطرق المؤدية إلى شبه القارة الهندية، التى كانت مصدراً هاماً للمواد الخام وسوقاً هائلة للبضائع البريطانية تفوق من حيث الأهمية السوق الأفريقية كلها. وكان من الطبيعى أن يركز الإنجليز أنظارهم على سلطنة زنجبار التى امتدت سيطرتها على الساحل الشرقى لأفريقيا. كما كان من الطبيعى – أيضاً – أن تتخذ بريطانيا من تجارة الرقيق ذريعة للتدخل فى شرقى أفريقيا، بحجة العمل على إيقاف تلك التجارة، تمهيداً للسيطرة على الساحل والفوز بتجارته الغنية التى أسهب لفنجستون فى وصفها عندما نشر نتائج رحلته فى السبعينات من القرن التاسع عشر. كذلك كانت بريطانيا ترمى من وراء تدخلها فى سلطنة زنجبار إلى تحويل المحيط الهندى إلى بحيرة بريطانية درء لمنافسة الفرنسيين الذين اتخذوا من مدغشقر قاعدة لهم فى المحيط الهندى، واستعادوا بذلك وجودهم فى المنطقة بعد أن نجحت بريطانيا فى إبعادهم عنها عقب الحروب النابليونية، كما عقدت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة

تجارية مع السيد سعيد وفرت لها مزايا تجارية هامة مع الساحل الشرقى لأفريقيا لم ترض عنها بريطانيا.

وبدأت بريطانيا أولى خطواتها للسيطرة على شرقى أفريقيا بعقد معاهدة مع السيد سعيد (عام 1822) حظرت على التجار العرب بيع الرقيق فى البلاد التابعة لدول مسيحية. ورغم أن ذلك كان يعنى إغلاق المستعمرات البريطانية الفرنسية والبرتغالية فى وجه التجار العرب، مما يضر بموارد سلطنة مسقط وعمان وزنجبار إلا أن سعيداً كان مجاملاً للإنجليز حين قرر لهم أنه رغم الخسائر الفادحة التى ستعود على بلاده من وراء المعاهدة إلا أنه على استعداد لتوقيعها حتى لو ترتب عليها خسائر أفدح إرضاء للحكومة البريطانية. وقد خولت المعاهدة للأسطول البريطانى حق تفتيش السفن العربية فى المحيط الهندى وراء خط يقع على بعد ستين ميلاً من ساحل أفريقيا الشرقى، وبذلك وضعت الملاحة العربية تحت الرقابة البريطانية، كما سمح لسفن البحرية التابعة لشركة الهند الشرقية بتفتيش السفن العربية.

ثم جاءت المرحلة التالية فى عام 1842 حين عرضت بريطانيا على السيد سعيد فكرة عقد معاهدة جديدة تحرم تجارة الرقيق تحريماً تاماً، فأثار هذا العرض ذعر السلطان لأن ذلك كان يعنى إلحاق الدمار بإقتصاديات بلاده. ولكنه حرصاً على صداقة الإنجليز إقترح إيقاف التجارة بين شرق أفريقيا (زنجبار) وعمان، واستجابت بريطانيا لهذا الإقتراح، فعقدت معاهدة جديدة فى أكتوبر 1845 نصت على ذلك، كما نصت على ممارسة السفن البريطانية حق تفتيش السفن التابعة للسلطنة فى جميع أنحاء المحيط الهندى والخليج، بما فى ذلك المياه الإقليمية، فإذا ثبتت مخالفتها للمعاهدة، جاز للسلطات البريطانية القبض على البحارة ومصادرة السفينة. فإذا علمنا أن قانوناً صدر عام 1848 قضى بمنح البحارة الإنجليز مكافآت مالية عن كل رأس تضبط من العبيد، أو عن كل طن من حمولة السفن المصادرة، لأدركنا مدى إساءة الإنجليز استخدام حق التفتيش، وتذكر المصادر الإنجليزية أن السفن العربية كانت تصادر أحياناً لمجرد أن بحارتها من الزنوج.

ورغم الطابع الإنسانى الذى اكتسبته حركة مقاومة تجارة الرقيق التى اتخذت ستاراً للتدخل البريطانى فى شرق أفريقيا، فإن ذلك لم يعن توقف تجارة الرقيق، فقد ظلت التجارة تمارس

سراً، ولجأ العمانيون إلى نقل الرقيق براً من شرق أفريقيا إلى الصومال ثم إلى حضرموت عبر خليج عدن، وبذلك إزدادت معاناة الرقيق طوال تلك الرحلة الشاقة.

وما كاد السيد سعيد يقضى نحبه فى عام 1856 حتى نشب صراع على السلطة بين ولديه ثوينى الذى كان نائباً لأبيه فى مسقط وعمان، وماجد الذى كان نائباً لأبيه فى زنجبار، وحاول ثوينى أن يجرد حملة بحرية ضد زنجبار فمنعه الأسطول البريطانى من ذلك واضطر إلى القبول بتحكيم بريطانيا، وصدر قرار التحكيم فى أبريل 1861 الذى قضى بإعلان زنجبار وتوابعها سلطنة مستقلة تحت حكم ماجد، على ألا يتدخل عرب عمان فى شئون شرق أفريقيا مقابل حصول ثوينى سلطان مسقط وعمان على إعانة سنوية من زنجبار دون أن تحمل هذه الإعانة صفة التبعية السياسية. وأسفر التقسيم عن وقوع كل من مسقط وزنجبار تحت الحماية البريطانية المقنعة.

فعندما مات ماجد سلطان زنجبار فى 1870 عين الإنجليز برغش خلفاً له بشرط التزامه بإلغاء تجارة الرقيق. ولكن الأخير حاول مقاومة الإنجليز، فأرسلوا إليه مبعوثاً خاصاً مدعماً بالأسطول البريطانى، وهدد القنصل البريطانى جون كيرك بضرب الحصار حول الجزيرة فاستسلم برغش ووقع الإتفاقية. وأصبح كيرك بمثابة رئيس الوزراء، وحصل على حق استخدام الأسطول البريطانى ضد المدن العربية التى خلعت طاعة برغش. وتكون جيش سلطنة زنجبار بقيادة ضباط من الإنجليز لتدعيم حكم السلطان، وإخضاع الشيوخ لسلطته.

ورغم ذلك لم تتحمس الحكومة البريطانية لإعلان الحماية على شرق أفريقيا بصفة رسمية، وعندما منح السلطان للسير وليم ماكينون إمتياز شركة أفريقيا الشرقية، وأعطى الشركة حق ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية فى أراضيه، لم تلق الشركة تشجيع الحكومة البريطانية مما عجل بإنهيارها. فقد كانت الحكومة البريطانية قانعة بحكم البلاد من وراء السلطان مادام ذلك يحقق لها أهدافها الإستراتيجية، ويضمن لها بقاء المحيط الهندى بحيرة بريطانية، ويضع فى يدها زمام التحكم فى تجارة شرق أفريقيا، حيث هاجرت أعداد كبيرة من الهنود (من رعايا بريطانيا) إلى الساحل الشرقى لأفريقيا، وسيطروا على عملية تمويل التجارة الداخلية، ولعبوا دور الوساطة بين الأفارقة والتجار الأوروبيين، وإشتغلوا بالربا، حتى

استطاعوا إرتهان أراضى الإمارات العربية، وكثيراً ما كان التجار العرب يقترضون منهم لتمويل صفقاتهم التجارية. وهكذا أفل نجم التجارة العربية فى شرق أفريقيا.

ورغم الوجود الإنجليزى فى سلطنة زنجبار، أخذت ألمانيا تتطلع إلى تثبيت أقدامها هناك، فأسست شركة تجارية ألمانية عام 1844. وفى عام 1859 وقع السلطان معاهدة تجارية مع إتحاد الهنسا التجارى، كما مارست الإرساليات التبشيرية الألمانية نشاطها فى أراضى السلطنة. وفى أوائل السبعينات قدم أنصار التوسع الاستعمارى فى ألمانيا اقتراحاً إلى بسمارك بإعلان الحماية على سلطنة زنجبار غير أن بسمارك – الذى كان لا يريد التورط فى صراع مع بريطانيا وفرنسا من أجل المستعمرات – لم يرحب بالفكرة.

جنوب أفريقيا

تكونت شركة الهند الشرقية الهولندية لإدارة الأراضى التى امتلكتها هولندا فيما وراء البحار فى القرن السابع عشر وامتدت دائرة نفوذها لتشمل جنوب أفريقيا (مستعمرة رأس الرجاء الصالح) وجزر الهند الشرقية. وكان جنوب أفريقيا بالنسبة للشركة بمثابة محط فى منتصف الطريق البحرى إلى الشرق. واستقر بعض الهولنديين فى المنطقة بعد أن أقصوا السكان الأفارقة، غير أن سلطة الشركة لم تتجاوز الشريط الساحلى الممتد بين خليجى سالدانها وفولس، حيث أقامت الشركة بعض الحصون لحماية المصالح التجارية الهولندية.

ووفدت إلى جنوب أفريقيا جماعة من الهيجونوت الفرنسيين الذين فروا من بلادهم إلتماساً لحرية العبادة، بعد أن أصدر لويس الرابع عشر قراراً بإلغاء مرسوم نانت (1684) الذى كان يضمن لهم ممارسة شعائرهم الدينية بحرية تامة. وأدى قدوم هؤلاء إلى انتعاش المستعمرة الهولندية إقتصادياً، فأدخلوا زراعة البلوط والقمح والكروم معتمدين فى ذلك على عمل السكان الوطنيين من العبيد والأحرار على السواء.

وعندما ازدادت أعداد المستوطنين الفرنسيين والهولنديين زحفوا إلى الشمال عبر سلسلة الجبال التى تحيط بالسهل الساحلى حتى بلغوا حدود نهر الأورنج عام 1760، وقد بلغ عدد المستوطنين عشرة آلاف نسمة عام 1770، كانوا يشتغلون بزراعة القمح والكروم وتصدير المواد الغذائية والنبيذ إلى الخارج.

غير أن الشركة الهولندية عانت ضائقة مالية منذ منتصف القرن الثامن عشر، إذ كانت إيراداتها لا تكفى لتغطية نفقاتها وزاد الطين بلة ضراوة المنافسة البريطانية والفرنسية حتى أصبحت الشركة فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر على شفا الإفلاس، فى الوقت الذى ضاق فيه المستوطنون ذرعاً بالإدارة، فطردوا رجالها، وكونوا مجلساً من بينهم تولى إدارة المستعمرة.

وخلال حوادث الثورة الفرنسية استولت إنجلترا على مستعمرة الرأس بعد أن خولها ملك هولندا ذلك بعد احتلال الفرنسيين لبلاده حتى لا تقع تلك المستعمرة ذات الأهمية الإستراتيجية فى يد فرنسا، وعادت هولندا إلى حكم المستعمرة لفترة قصيرة (1801 – 1806) باعت بعدها حقوقها فى جنوب أفريقيا إلى إنجلترا مقابل ستة ملايين من الجنيهات، فبدأ الإنجليز فى الهجرة إلى جنوب أفريقيا واستيطانه، ليجدوا المستوطنين الذين إنحدروا من أصول أوروبية (هولندية وفرنسية) قد كونوا شعباً يتحدث لغة خاصة عبارة عن لهجة أفريقية من اللغة الهولندية، وتجرى فى عروقه دماء أوروبية – أفريقية مختلطة، عرف بإسم شعب البوير.

ولما كان جنوب أفريقيا قد أصبح أرضاً بريطانية، سرت عليه القوانين الخاصة بتحريم تجارة الرقيق، مما ترك أثراً سيئاً على الأحوال الإقتصادية للبوير الذين كان جل إعتمادهم على عمل الزنوج من العبيد فى الرعى والزراعة. ولم تجد التعويضات التى حصلوا عليها لقاء تحرير العبيد نفعاً، إذ سرعان ما وجدوا أنفسهم يقعون فى ربقة الدين، واضطربت أحوالهم الإقتصادية، فلم يجدوا أمامهم مفراً من الهجرة من بلادهم بعيداً عن السلطة البريطانية، فخرجوا حاملين معهم أمتعتهم ومواشيهم واستقر بعضهم فى الشرق فيما أصبح يعرف بإسم ناتال فيما بعد، واستقر البعض الآخر فيما وراء نهر الأورانج. وكون المهاجرون البوير جمهوريتان: إحداهما جمهورية ناتال، والأخرى جمهورية البوير.

غير أن القوات البريطانية تعقبت البوير، وأعلنت ضم ناتال إلى مستعمرة الرأس (1844)، فاستمر البوير فى الزحف شمالاً عبر نهر الفال، واستقروا فى أرض جديدة أطلقوا عليها إسم جمهورية جنوب أفريقيا (1849)، ثم تزعم كروجر حركة تمكنت من توحيد جمهوريتى الأورانج وجنوب أفريقيا فى دولة واحدة حملت إسم جمهورية الترانسفال. وبذلك بدأت فرص

الإحتكاك بين البوير ومستعمرة الرأس البريطانية حول تحديد الحدود الفاصلة بين الوحدتين السياسيتين، إلا أنها سويت فى عام 1871.

وتغيرت الظروف الدولية بعد إفتتاح قناة السويس للملاحة (1869) وحصول بريطانيا على حصة مصر فى أسهم قناة السويس (1877) وازدادت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، فاستجابت الحكومة البريطانية لاقتراح السير سيل رودس أحد كبار الماليين فى جنوب أفريقيا، فاتخذت من سوء معاملة البوير للوطنيين الأفارقة ذريعة لإعلان الحرب على جمهورية الترانسفال. ولكن البوير جنحوا للسلم وأرسلوا وفداً منهم بزعامة كروجر رئيس الجمهورية إلى لندن للتفاوض مع الإنجليز، ولكن الحكومة البريطانية تجاهلت الوفد، مما جعل البوير يشعرون بالإمتهان، فاستجابوا لإعلان الحرب، واستطاعوا إلحاق هزيمة بالإنجليز كان لها دوى هائل فى أواخر القرن التاسع عشر. ولم تجد بريطانيا مفراً من الإعتراف باستقلال جمهورية الترانسفال على أن تتولى بريطانيا شئونها الخارجية (معاهدة بريتوريا 1881) وبذلك أصبح الترانسفال تحت الحماية البريطانية، ولكن كروجر نجح فى تعديل المعاهدة (1884) حيث حصل من بريطانيا على رفع الحماية والإعتراف الكامل باستقلال الترانسفال بشرط أن تضمن حرية الإقامة والتجارة والمعاملة بالمثل بالنسبة للضرائب المقررة على غير البوير. وقد أثار الإتفاق الجديد استياء الرأى العام البريطانى، واتهم البعض جلادستون رئيس الوزراء بتعريض المصالح البريطانية للخطر.

ولكن عندما إكتشف الذهب فى الترانسفال، هاجر الإنجليز إليها بأعداد كبيرة للعمل فى المناجم، وأنشئت مدينة جوهانسبرج، وحصل بعض الرأسماليين الإنجليز على امتيازات التعدين، فاختل التوازن بين السكان من جديد حيث فاقت أعداد الأجانب أعداد السكان الأصليين من البوير، وطالب الوافدون الجدد بالإشتراك فى إدارة أمور البلاد، ونادوا بتسليم السلطة إلى بريطانيا. وكان من الطبيعى أن يتحرك البوير لمواجهة الموقف، فأصدروا تشريعات فيما بين 1890 – 1894 للحد من الهجرة إلى جمهوريتهم، وتضييق حق الحصول على الجنسية بالنسبة للأجانب إلى حد يقرب من التحريم. ولما كان الإنجليز يشكلون أغلبية بين دافعى الضرائب فى الترانسفال، فقد تدخلت الحكومة البريطانية لحمايتهم.

وتولى زعامة الإتجاه المنادى بتدخل الحكومة البريطانية سيسل رودس الذى كون شركة جنوب أفريقيا البريطانية، واستأجر أراضى فى وسط القارة عرفت فيما بعد بإسم روديسيا، وتولى استغلالها وبذلك أصبحت الممتلكات البريطانية تمتد إلى الشمال والجنوب من أراضى البوير. واستطاع رودس أن يؤثر على نشاط شركات التعدين الموجودة فى الإقليم من خلال شراء أنصبة كبيرة من أسهمهما، حتى إذا أصبح نافذ الكلمة، تزعم الإتجاه المنادى بضم جمهورية الترانسفال إلى أملاك التاج البريطانى، كما كان يرى ضرورة ضم شرق أفريقيا إلى أملاك التاج، وبذلك يكتمل إقامة حزام استعمارى بريطانى يمتد من الشمال عند شواطئ البحر المتوسط (مصر) إلى الجنوب عند رأس الرجاء الصالح. وتدعيم المصالح الإقتصادية البريطانية على طول هذا الحزام بإقامة خط حديدى يخترق القارة الأفريقية من القاهرة إلى مدينة الكاب، وأيد السير أوستن تشامبرلن – وزير المستعمرات البريطانى – تلك الأفكار، وبدأ العمل على تنفيذها.

وفى عام 1895 شن رجل بريطانى يدعى جيمسون غارة على الترانسفال بقصد إثارة الإضطرابات فى البلاد لمصلحة الإنجليز، ولكن حكومة الترانسفال نجحت فى إلقاء القبض على جيمسون وسلمته إلى السلطات البريطانية لتتولى محاكمته، فما كان منها إلا أن أطلقت سراحه. عندئذ أيقنت حكومة الترانسفال أن الحكومة البريطانية كانت ضالعة فى تلك المؤامرة، وأن الحرب آتية لا ريب فيها فعقدت تحالفاً مع جمهورية الأورانج (جنوب أفريقيا) عام 1897، والتمست سبيل القوى عن طريق التوسع فى شراء السلاح.

والتمس البوير عضداً بين القوى الأوروبية المناوئة لبريطانيا وكانت ألمانيا عندئذ قد بدأت تخرج إلى ميدان الاستعمار، وتزاحم بريطانيا فى شرق أفريقيا على مقربة من موقع الأحداث فى الجنوب الأفريقى، ولذلك اتجه البوير إلى ألمانيا طلباً للمعونة، فأمدتهم بالسلاح، وطالبت بعقد مؤتمر دولى لبحث مسألة البوير دعت إليه النمسا وفرنسا وروسيا، غير أن المؤتمر لم يسفر عن شئ، وإن كان البوير قد كسبوا التأييد الألمانى المادى والمعنوى.

وبدأت نذر الحرب تلوح فى الأفق عندما أوفدت بريطانيا لجنة برئاسة اللورد ملنر للتحقيق فى أسباب شكوى البريطانيين، فذهبت اللجنة إلى أن البريطانيين يتعرضون لمظالم كثيرة فى جمهورية الترانسفال، وأن حكومة الترانسفال تعمل على إبادتهم، وطالبت اللجنة الحكومة

البريطانية بأن تتدخل رسمياً لمنح البريطانيين فى الترانسفال حق الإنتخاب. وكانت تلك اللجنة بمثابة تمهيد للخطوات التى اتخذتها بريطانيا استعداداً للحرب حيث كان رودس وأعوانه يوزعون السلاح – فى نفس الوقت– على البريطانيين. مما دفع كروجر رئيس جمهورية الترانسفال إلى توجيه إنذار إلى البريطانيين (أكتوبر 1899) بوقف نشاطهم المريب، حتى إذا رفضت الحكومة البريطانية الإنذار، لم يجد مفراً من إعلان الحرب.

وأسرع البوير بالهجوم على ناتال، وخابت ظنون الحكومة البريطانية فى القدرة على تحقيق نصر سريع على جمهوريتى البوير، إذ منى الإنجليز بهزائم متكررة دفعتهم إلى تعزيز قواتهم، والاستعانة بكتشنر – أحد قوادها – الذى كان يقود حملة استعادة السودان. وبوصول كتشنر إلى الميدان تحولت هزائم الإنجليز إلى إنتصارات، ولم يجد كروجر بداً من أن يسافر إلى أوروبا ليستنجد بدولها. فلقى عطفاً وترحيباً من ألمانيا وفرنسا، كما كسب إلى جانبه حزب الأحرار البريطانى الذى وجه رجاله اللوم، إلى الحكومة لمسايرتها لمصالح حفنة من الرأسماليين الإنجليز. ولكن ذلك كله لم يجد نفعاً لأن الهزائم العسكرية المتكررة، وتردد الدول الأوروبية فى التدخل إلى جانب البوير، إضطرهم إلى طلب الصلح، فعقدت معاهدة بريتوريا (مايو 1902) التى فقدت فيها الجمهوريتان استقلالهما، وأصبحتا ضمن المستعمرات البريطانية. ولكن بوصول الأحرار إلى الحكم 1926 منحت ولايتى الأورانج والترانسفال حق إدارة شئونهما الداخلية، وإعترفت باللغة البولندية لغة رسمية إلى جانب اللغة الإنجليزية ولكن ذلك الوضع لم يدم طويلاً، إذ تقرر (عام 1910) ضم الولايات الأربع الكاب والترانسفال وأورانج وناتال الواقعة فى جنوب أفريقيا فى وحدة سياسية واحدة عرفت بإسم "إتحاد جنوب أفريقيا".

وإلى الشمال من جنوب أفريقيا، تقع أراضى بتشوانا لاند التى بلغها الأوروبيون من الجنوب عند نهاية القرن الثامن عشر فقصدها المستكشفون والمبشرون وخاصة الإنجليز، وكانت المنطقة مسرحاً لغارات قبائل الزولو المحاربة على سكانها من قبائل البتشوانا، فعمل المستكشفون الإنجليز على ربط المنطقة بمستعمرة الرأس، واعترفت السلطات البريطانية فى الكاب (1852) باستقلال قبائلها، واعتبرت نهر الفال حداً فاصلاً بين المستعمرة وأراضى قبائل البتشوانا.

ولكن البوير تدفقوا على أراضى المنطقة فى هجرتهم الجماعية التى أشرنا إليها فيما سبق، ودار صراع دموى بين البوير والسكان الأصليين الذين رفضوا الاستسلام للبوير واستنجدوا بالإنجليز فى مستعمرة الكاب. وهنا أخذ المستوطنون الإنجليز وعلى رأسهم رودس يطالبون حكومتهم بالتدخل وفرض الحماية على أراضى بتشوانا الجنوبية التى تعد بمثابة عنق الزجاجة بالنسبة لمستعمرة الكاب. غير أن الحكومة البريطانية أحجمت عن التورط فى عمل عسكرى، مما دفع المستوطنين الإنجليز بزعامة رودس إلى تنظيم حملة من المتطوعين لغزو أراضى جمهورية ستلا التى أقامها البوير فى أراضى بتشوانا، فلم تجد السلطات البريطانية فى مستعمرة الكاب مفراً من التدخل عسكرياً لاسقاط حكومة ستلا، فتم لهم ذلك فى سبتمبر 1885، وضمت أراضى بتشوانا الجنوبية إلى مستعمرة الرأس، ثم فصلت عنها وأصبحت تشكل مستعمرة قائمة بذاتها، أما بقية أراضى البتشوانا فقد فرضت عليها الحماية البريطانية.

ونظراً لإرتفاع السطح فى بتشوانا لاند (3300 متر فوق سطح البحر) تكونت شركات بريطانية لاستصلاح أرضها وزراعتها، حيث طابت الإقامة للبيض هناك. كذلك أسست شركات إنجليزية أخرى للتعدين، ومدت الخطوط الحديدية التى تربط مناطق التعدين ببعضها البعض، على حين ظل السكان الأصليين يشتغلون بالزراعة البدائية والرعى وحددت لكل قبيلة منطقة خاصة بها لا تتجاوزها دون الحصول على ترخيص كتابى من السلطات الاستعمارية البريطانية.

وسط أفريقيا

يعزى التوسع الاستعمارى فى وسط القارة إلى شخصية سيسيل رودس الذى بدأ نشاطه عام 1870 مشتغلاً بزراعة القطن فى ناتال، ثم تحول إلى العمل فى مناجم الماس، واستطاع أن يصبح العقل المفكر لشركة دى بير للتعدين عام 1880 ثم اشترك بعد ذلك فى تأسيس شركة جنوب أفريقيا البريطانية (1889) التى كانت أطول الشركات الاستعمارية البريطانية عمراً، إذا استمر إمتيازها سارياً حتى عام 1923. وكان رودس يحلم ببناء إمبراطورية أفريقية تربط مصر بجنوب أفريقيا ويرى ضرورة حث الحكومة البريطانية على الأخذ بزمام المبادرة وخاصة أن الألمان كانوا قد أعلنوا أفريقيا الجنوبية الغربية محمية لهم 1884 وزحف البوير

على أراضى بتشوانا حيث أقاموا جمهورية ستلا (على نحو ما رأينا) كما بدأ الألمان يعملون فى شرق أفريقيا، فإذا قدر لهم أن يسيطروا على أراضى بتشوانا لاستطاعوا أن يعزلوا جنوب أفريقيا عن وسطها، وبذلك تتبدد آمال رودس فى إقامة الإمبراطورية الأفريقية.

وضاق رودس ذرعاً بتردد الحكومة البريطانية فى التدخل، ويرى ضرورة إضطلاع شركة جنوب أفريقيا بالعمل وحدها، ولو أدى الأمر إلى التحالف مع الهولنديين المقيمين هناك رغم أنه كان يمقتهم، وقد رأينا كيف نجح رودس فى تحقيق آماله بفرض السيطرة البريطانية على أراضى بتشوانا. ثم بدأ رودس بحث حكومة جنوب أفريقيا على مد النفوذ البريطانى إلى المنطقة الواقعة إلى الشمال من بتشوانا لاند، فاستجاب روبنسون حاكم المستعمرة له، وأرسل موفات لعقد معاهدة صداقة مع لوينجولا ملك ماتابيلى الأفريقى (1888)، تعهد بمقتضاها الملك بألا يتصل بأى دولة أوروبية إلا من خلال البريطانيين، ثم عقدت بعد ذلك إتفاقية أخرى مع نفس الملك حصل الإنجليز بمقتضاها على امتياز التعدين فى جميع أراضى ماتابيلى مقابل تقديم ألف قطعة من السلاح إلى لوينجولا، غير أن الشركات المنافسة للإنجليز حرضت الملك الأفريقى على نقض الإتفاق، وحاول لوينجولا التخلص من التزاماته للبريطانيين ولكن دون جدوى.

فقد بدأت الشركة البريطانية العمل فى المناطق الواقعة إلى الشمال من بتشوانا لاند البريطانية وإلى الشمال والغرب من جمهورية جنوب أفريقيا وإلى الغرب من الممتلكات البرتغالية، وخول الإمتياز للشركة حق ممارسة السلطة الإدارية فى مناطق عملها، وعقد الإتفاقات مع زعماء القبائل. وانطلاقاً من هذه القاعدة بدأ رودس العمل، فكلف مجموعة من المغامرين على رأسهم جيمسون بشن غارات مفاجئة على أراضى ماتابيلى أعقبها استقرار البريطانيين فى الأراضى الجديدة التى اجتاحتها تلك الغارات، وقد نجح هؤلاء المغامرين فى تأسيس مدينة سولسبرى (عاصمة روديسيا الجنوبية فيما بعد)، واشترى رودس الحقوق التى حصل عليها أحد الألمان من لوينجولا باستئجار بعض أراضى الإقليم، فإنتقلت تلك الحقوق إلى شركة جنوب أفريقيا البريطانية، وأصبح الإمتياز يشتمل على حق التعدين واستئجار الأراضى وإنشاء القوات المسلحة فى المنطقة.

وفى صيف 1893 شن جيمسون ثلاث غارات كبرى على أراضى ماتابيلى، إنتهت بالاستيلاء على العاصمة بولادايو ففر منها الملك لوينجولا الذى مات عند نهاية العام، وبذلك استولى المستوطنون الإنجليز على بلاده بحق الفتح. وتمكن المستوطنون من تثبيت أقدامهم فى ماتابيلى بعد القضاء على الثورات التى قام بها الأهالى عام 1894. وفى أكتوبر 1898 تنازلت الشركة عن سلطاتها الإدارية للحكومة البريطانية، فأعلن قيام مستعمرة روديسيا الجنوبية، وإنطلق الإنجليز من تلك المستعمرة نحو الشمال حتى فرضوا سلطتهم على ما عرف بروديسيا الشمالية.

واكتملت السيطرة البريطانية على وسط القارة الأفريقية بإعلان الحماية على أراضى بحيرة نياسا (1891) التى أصبحت تعرف بإسم محمية وسط أفريقيا، ثم تغير إسمها فى أكتوبر 1907 لتصبح مستعمرة نياسالاند. ويعود استعمارها إلى جهود شركة البحيرات البريطانية التى تأسست لاستغلال موارد المنطقة فى (1878) ولكن الشركة ووجهت بمقاومة من جانب التجار العرب الذين انتشروا فى تلك الجهات، مما دفعها إلى تكوين قوة عسكرية من المتطوعين للدفاع عن مصالحها، ثم حذت الحكومة البريطانية حذو الألمان فى شرق أفريقيا فأوفدت السير جونستون للإتصال بالزعماء المحليين ويعقد معهم معاهدات الحماية، وبذلك اكتمل الأساس القانونى لفرض الحماية على الإقليم.

وهكذا ما كادت تحل نهاية القرن التاسع عشر حتى كان التوسع الإمبريالى فى القارة الأفريقية قد غطى القارة كلها، فبالإضافة إلى مناطق الغرب والشرق والجنوب والوسط التى كانت مرتعاً للإنجليز والبلجيكيين (الكونغو) والبرتغاليين (أنجولا وموزمبيق) والألمان، كان شمال القارة وشمالها الشرقى مرتعاً للاستعمار الإنجليزى والفرنسى، فاحتل الإنجليز مصر (1882) والفرنسيون الجزائر (1830) وتونس (1881) ثم أخذوا يتطلعون إلى المغرب، كما كونوا مستعمرات أفريقيا الاستوائية الفرنسية، وأصبحت عملية التوسع تلك صراعات بين الدول الأوروبية المتنافسة على امتلاك أفريقيا، حاولت أن تضع حداً لها على موائد المؤتمرات الأوروبية التى عقدت لتسوية الخلافات الاستعمارية، وحين عجزت تلك المؤتمرات عن حل مشكلة الصراع الإمبريالى، إضطرت أوروبا أن تلجأ إلى الحرب، فكانت الحرب العالمية الأولى ذروة الصراع الإمبريالى حول أفريقيا وآسيا.

الفصل الثالث
إقتسام أفريقيا

كان غالبية سكان أفريقيا يحكمون أنفسهم بأنفسهم منذ بدأ الزحف الإمبريالى الأول فى القرن الخامس عشر حتى مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر الذى شهد الزحف الإمبريالى الثانى. وخلال تلك القرون تركز النشاط التجارى الأوروبى فى السلع المادية أو البشرية على السواحل، حيث كان التجار الأفارقة يلتقون بالأوروبيين يبيعونهم ويبتاعون منهم. وحتى عندما توغل المستكشفون والمبشرون فى أفريقيا، لم يكن هدفهم رفع أعلام بلادهم على أراضى معينة داخل القارة وإنما كان هدفهم التعرف على الموارد الطبيعية، وإكتساب المعرفة بالبيئة الأفريقية وأحوال السكان.

ولكن ثمة استثناءات لتلك القاعدة، فقد حكم الفرنسيون الجزائر والسنغال حكماً مباشراً منذ أوائل القرن التاسع عشر، وأقام الإنجليز إدارة استعمارية فى ساحل الذهب ومارسوا درجات من السيطرة السياسية فى جامبيا وسيراليون ولاجوس. كما كانت ثمة عدد من الجيوب الأوروبية الصغيرة التى إنتشرت على السواحل الأفريقية، مثل: المحطات البحرية الفرنسية فى جابون، وبعض المدن البرتغالية الساحلية فى أنجولا وموزمبيق، والقاعدة الفرنسية التى أقيمت على ساحل الصومال حيث مارس الأوروبيون لوناً من ألوان السيطرة السياسية. كما كان النفوذ الأوروبى ملموساً فى مصر وتونس وزنجبار ومدغشقر. كذلك يقدم جنوب أفريقيا مثالاً فريداً لتوغل الرجل الأبيض فى أعماق القارة الأفريقية، فرغم بقاء عادات وأعراف المجتمعات الأفريقية على ما كانت عليه، صبغت السلطة الأوروبية سواء فى مستعمرة الكاب أو ناتال أو دولتى البوير الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية بصبغتها وطبعتها بالطابع الأوروبى.

وفى عام 1880 كان ما يزيد على 90% من الأراضى الأفريقية خاضعاً لحكم محلى وطنى، غير أن الصورة تغيرت تماماً بعد ما يزيد قليلاً عن ربع قرن، ففى عام 1914 عندما شب أوار الحرب العالمية الأولى لم تكن هناك سوى بلدين من بين بلاد أفريقيا يحكمان

نفسهما بنفسهما، هما: ليبيريا وأثيوبيا، أما بقية أفريقيا فكانت تحكم من العواصم الأوروبية: لندن أو باريس أو برلين أو روما أو مدريد أو لشبونة أو بروكسل.

وهكذا اقتسمت سبع دول أوروبية أفريقيا فيما بينها، ولكن إنجلترا وفرنسا فازتا بنصيب الأسد، وتأثر الأفارقة بالحكم البريطانى أكثر مما تأثروا بحكم القوى الإمبريالية الأخرى. ففى خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر مدت بريطانيا سلطانها على جامبيا وسيراليون وساحل الذهب، وعلى ما أصبح يعرف بنيجيريا فى غرب أفريقيا. كما مدت سلطانها من جنوب أفريقيا على الأقاليم الواقعة إلى الشمال منه، فسيطرت على بتشوانا لاند والروديسيتان ونياسالاند، ووضعت أساس سيطرتها على أوغندة وكينيا، وفرضت الحماية على زنجبار فى شرقى أفريقيا، وأقامت إدارة بريطانيا فى الأراضى التى آلت إليها من الصومال. وما كاد القرن يبلغ نهايته حتى ضمت بريطانيا دولتى البوير وأعلنت الحماية على سوازيلاند. وتوجت السيطرة البريطانية على أفريقيا باحتلال مصر عام 1882 وإقامة حكم ثنائى مصرى – إنجليزى على السودان.

ترى، لماذا أصرت بريطانيا على تثبيت نفوذها على آلاف الأميال المربعة فى شرق ووسط وجنوب وغرب أفريقيا فى الخمس الأخير من القرن التاسع عشر رغم أنها ظلت تتردد فى تحمل المسئوليات الإدارية فى البلاد الأفريقية التى يتاجر معها رعاياها ؟ ولماذا غلبت فكرة التوسع الإمبريالى على سياسات الدول الأوروبية فى ذلك الوقت بالذات ؟

إن ذلك التغير المفاجئ فى موقف الدول الأوروبية من التوسع الإمبريالى فى أفريقيا يرجع إلى ظروف تطور النظام الرأسمالى من المرحلة الصناعية إلى المرحلة الإحتكارية نتيجة لزيادة الإنتاج فى الدول الرأسمالية، وقلة الاستهلاك فى أسواقها الوطنية فكان التوسع الإمبريالى سبيلاً لتصريف الإنتاج المتراكم وفتح مجالات جديدة لاستثمار رؤوس الأموال فيما وراء البحار. فيذكر هوبسون أن المستثمرين الأوروبيين اهتموا باستثمار أموالهم فيما وراء البحار، عندما تناقص عائد الاستثمار فى الأسواق الأوروبية، أضف إلى ذلك ما ذكرناه سالفاً من أن لحاق دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ببريطانيا من حيث درجة التطور الصناعى، زاد من الطلب على المواد الخام المتوفرة فى أفريقيا وآسيا، وزاد بالتالى من الطلب على الأسواق لتصريف الإنتاج، ومن ثم إحتدمت المنافسة على إقتناء

المستعمرات بين دول أوروبا الغربية وبعضها البعض. فاستخراج المعادن يحتاج إلى تطبيقات علمية معينة، ومهارة خاصة، وقوة عمل رخيصة، والحصول على هذه المعادن يتطلب بلوغ مكامنها، ولا يمكن أن يتحقق من خلال محطات تجارية تقام على السواحل هنا وهناك. وما يقال عن المعادن ينسحب على الموارد الطبيعية الأخرى التى كانت الصناعة الأوروبية أحوج ما تكون إليها، وهكذا تزاحمت القوى الإمبريالية بالمناكب، لتضع يدها على مصادر الموارد الطبيعية. وفى مواجهة هذا التزاحم سارعت كل دولة بضم الأراضى التى كانت تعتبرها مجالاً حيوياً لنشاطها التجارى، أو قامت بفرض الحماية عليها، لتبقى عليها بنفسها، وتدرأ عنها القوى المنافسة.

وشارك فى التكالب على استعمار أفريقيا دول أوروبا البحرية بالذات، باستثناء بعض القوى القديمة كهولندا والدنمارك، ودخول بعض القوى الجديدة كألمانيا وإيطاليا وبلجيكا. وقد كان الصراع فى أفريقيا إنعكاساً للصراع فى أوروبا، وتحددت نتائجه وفقاً لمكانة تلك القوى فى أوروبا، وكان الحد الأقصى من التوسع هو الهدف المباشر لجميع القوى، يضاف إليه الوصول – بقدر الإمكان – إلى الأنهار الرئيسية، وتحقيق الإتصال الأرضى بين مستعمرات كل دولة كلما كان ذلك ممكناً.

وقد بدأت نذر المنافسة حول أفريقيا عندما تأسست (فى عام 1876) "الجمعية الأفريقية الدولية" تحت الرئاسة الشرفية للملك ليوبولد ملك بلجيكا. ورغم أن تأسيس الجمعية كان – فى بداية الأمر – مجرد حادث عابر، إلا أنه كان بمثابة ناقوس خطر دفع الدول الإمبريالية إلى التكالب على اجتزاء نصيب من أراضى أفريقيا. فتحت رعاية تلك الجمعية مارس المستكشف ستانلى نشاطه الذى أدى إلى كشف حوض الكونغو، وتحويله إلى دولة الكونغو الحرة. وأدرك الملك ليوبولد أهمية تطوير المواصلات لضمان احتكار تجارة حوض الكونغو فمد الطرق الحديدية التى تربط داخل البلاد بالساحل، وأنشأ خطوط السفن التجارية التى أخذت تجوب النهر، ولكن سرعان ما لقيت مشروعات ليوبولد تحدياً من جانب الفرنسيين بزعامة دى برازا DE BRAZZA. وأخذ النشاط الفرنسى يهدد المصالح الإنجليزية التى كانت تمارس نشاطها منذ زمن بعيد حول الكونغو، وخاصة عندما اتسع النشاط الفرنسى شرقاً ليضم بعض مناطق ساحل نيجيريا. وفى مواجهة هذا التحدى، سعى الملك ليوبولد إلى

تأمين حقوقه فى الكونغو عن طريق رشوة الفرنسيين بإعطائهم ضمانات سرية تكفل لهم مصالحهم فى الكونغو إذا نجح فى فرض سلطانه عليه. كما شجع بسمارك الملك ليوبولد إمعاناً فى مضايقة الإنجليز. وعندما حاولت بريطانيا إعاقة خطط ليوبولد عن طريق تأييد الإدعاءات البرتغالية فى مصب الكونغو، واجهت معارضة شديدة من التجار الإنجليز الذين كسبهم ليوبولد إلى صفه حين منحهم بعض العقود التجارية.

وفى عام 1882 إحتلت بريطانيا مصر، وبذلك وضعت يدها على أهم المراكز الإستراتيجية فى القارة كلها. فاستاء لذلك الفرنسيين، وسعوا لإتخاذ إجراءات مضادة بالتوسع فى منافسة التجار الإنجليز فى غرب أفريقيا. واستجاب بسمارك لضغوط المصالح الإمبريالية الألمانية فأعلن الحماية على توجولاند والكمرون وجنوب غرب أفريقيا (1884 – 1885) وبوجود الألمان فى شرق أفريقيا فى مواجهة زنجبار، والفرنسيين فى مدغشقر أصبح المركز التجارى البريطانى فى أفريقيا يواجه تحدياً صعباً.

ولم يؤد المؤتمر الذى دعا إليه بسمارك فى برلين (1884 – 1885) لبحث مشكلة الكونغو إلا إلى زيادة مخاوف بريطانيا. فقد كان من بين قرارات المؤتمر، قراراً نص على حرية الملاحة لكل من النيجر والكونغو وبذلك عرض القرار محاولات التجار الإنجليز لإحتكار التجارة فى غرب أفريقيا فى مواجهة الفرنسيين والبلجيك للخطر.

وكان على بريطانيا أن تستجيب لهذا التحدى، إذا كان لها أن تحتفظ بوجودها فى أفريقيا. فنجح جورج جولدى فى تأسيس الشركة الوطنية الأفريقية (شركة النيجر الملكية فيما بعد) فى التغلب على الوجود الفرنسى فى نيجيريا مستخدماً فى ذلك أساليب المنافسة التجارية، فلم يجد الفرنسيون مفراً من بيع شركاتهم للشركة الإنجليزية. ولكن كان على الإنجليز أن يسمحوا لفرنسا وألمانيا بمزاولة نشاطهما التجارى فى غرب أفريقيا حتى يتخلصوا من مضايقات الدولتين للوجود الإنجليزى فى مصر، وكان الفرنسيون قد توغلوا بالفعل فى السنغال وربطوا بين مراكزهم فى أعالى النيجر والسنغال بخط حديدى، حتى يستخلصوا لأنفسهم جانباً من تجارة النيجر والمناطق الداخلية من غرب أفريقيا عن هذا الطريق. وأغمضت بريطانيا عينيها عن إدعاءات فرنسا السيادة على مناطق شاسعة من غرب أفريقيا، كانت – بالنسبة للإنجليز – تعد ذات قيمة تجارية محدودة. وبذلك أصبح الوجود

الإنجليزى محصوراً فى أربع مناطق هامة فى جامبيا، وسيراليون، وساحل الذهب، وحوض النيجر وبعد مؤتمر برلين ركزت بريطانيا اهتمامها نحو جنوب أفريقيا، فأعلنت الحماية على بتشوانا لاند، وبذلك أقامت حاجزاً بين الألمان فى أفريقيا الجنوبية الغربية والبوير فى الترانسفال، ورغم أن أراضى بتشوانا لم تكن على جانب من الثراء بالموارد الطبيعية، إلا أنها كانت معبراً إلى المناطق الغنية بالذهب الواقعة إلى الشمال منها. وهكذا فرضت بريطانيا الحماية على بتشوانا لاند (1888)، وأعلنت المنطقة الواقعة بينها ونهر الزمبيزى منطقة نفوذ بريطانى، وعبر بتشوانا لاند تدفق المستوطنون البيض إلى ما أصبح يعرف بروديسيا الجنوبية، تنفيذاً لمخططات سيسل رودس، على نحو ما رأينا. وبإعلان الحماية البريطانية على روديسيا الجنوبية، حالت بريطانيا بين البرتغال والربط بين مستعمراتها الشرقية والغربية. وكان من المنطقى أن يعلن الإنجليز روديسيا الشمالية ونياسالاند منطقتى نفوذ بريطانى (1889 – 1890) وبذلك عبدت بريطانيا لنفسها الطريق من الكاب إلى قلب أفريقيا.

أما عن شرق أفريقيا، فقد وقعت سلسلة من المناورات الإمبريالية حول القرن الأفريقى قبيل مؤتمر برلين (1884 – 1885) حيث كان التنافس على أشده. نظراً للأهمية الإستراتيجية للمنطقة كرأس جسر على الطريق التجارى إلى الهند والبحر الأحمر. وكانت بريطانيا قد نجحت فى تثبيت أقدامها فى عدن عام 1839. وفى مقابل ذلك أقام الفرنسيون قاعدة بحرية على الساحل الصومالى فى أوبوك.

وفى عام 1883 إدعى الإيطاليون أن لهم مصالح فى المنطقة الواقعة بالقرب من عصب، وفى العام التالى ثبت الفرنسيون أقدامهم فى جيبوتى، فردت بريطانيا على ذلك بإعلان الحماية على الصومال البريطانى، واعتقدت كل واحدة من تلك الدول أن وجودها فى القرن الأفريقى كفيل بضمان إبقاء الطريق مفتوحة أمام تجارتها، ولكن بريطانيا وحدها كانت فى المركز الأقوى من الناحية الإستراتيجية، فبسيطرتها على قناة السويس ضمنت حماية الشريان الحيوى لتجارتها، ولم يكن باستطاعة منافساتها أن ينلن من المغانم إلا ما تسمح به بريطانيا.

ولم تدخر بريطانيا وسعاً فى حماية مصالحها فى المحيط الهندى ووادى النيل من الخطر الذى يمثله الوجود الألمانى على ساحل أفريقيا الشرقى المواجه لزنجبار، ففى عام 1886

توصل سولسبرى رئيس وزراء بريطانيا إلى إتفاق مع المستشار الألمانى بسمارك قسمت بمقتضاه أملاك سلطان زنجبار على الساحل الشرقى لأفريقيا بين الدولتين، وبذلك أصبحت المنطقة التى عرفت فيما بعد بإسم كينيا منطقة نفوذ بريطانية، مع احتمال إمتداد المنطقة إلى أوغندة، وبذلك تحمى أعالى النيل من زحف القوى المنافسة، وتفتح طريق التجارة مع أوغندة.

وأكمل سولسبرى تسوياته الأفريقية فى عام 1890 حين تفاوض مع بسمارك حول عقد إتفاقية شاملة تتنازل بريطانيا بمقتضاها لألمانيا عن جزيرة هليجولاند فى مقابل اعتراف ألمانيا بمركز بريطانيا فى زنجبار، وكينيا، وأوغندة، وروديسيا الشمالية، وبتشوانا لاند، والحدود الفاصلة بين نيجيريا والكاميرون، وفى السنة التالية تم التوصل إلى عقد اتفاقية مع البرتغال حددت بموجبها الحدود بين كل من روديسيا ونياسا لاند والمستعمرات البرتغالية.

وبذلك أقتسمت القوى الإمبريالية – خلال تلك السنوات – فيما بينها نحو تسعة أعشار أراضى أفريقيا. غيرأن الإقتسام كان يتم على الورق، إذ أن مساحات شاسعة من الأراضى التى اعتبرت مستعمرات أو محميات أو مناطق نفوذ لم يكن يفصل بينها وبعضها البعض حدود واضحة. كما أن القليل من تلك الأراضى كان يخضع للإحتلال الأوروبى أو الإدارة الأوروبية. ولا ريب أن الوجود الاستعمارى أصبح فيما بعد يتحدد بالوجود العسكرى، وخاصة بالنسبة للمستعمرات الإنجليزية والفرنسية فى غرب أفريقيا.

وحتى ذلك الوقت، كانت الشركات التجارية – وليست الجيوش – أداة الاستعمار الأوروبى، فتأسست شركة أفريقيا المتحدة فى السبعينات ثم أصبحت تعرف بإسم شركة النيجر الملكية منذ عام 1886، وبعد ذلك بعامين تأسست شركة شرق أفريقيا البريطانية. وقد تركت القوى الأوروبية للشركات الاستعمارية التابعة لها أمر إدارة الأراضى التى كسبتها بطريق الدبلوماسية، ولكن كلما كانت هناك عقبات تعوق حركة الشركات الاستعمارية، لم تتردد الدول صاحبة الشركات فى التدخل العسكرى، واستمرت الشركات فى تحمل أعباء الاستعمار لما يزيد على عشرين عاماً من اقتسام القارة الأفريقية.

لقد تم اقتسام القوى الإمبريالية لأراضى أفريقيا على موائد المفاوضات الدبلوماسية فى أوروبا، دون مراعاة لشعوب القارة، وعقائدهم، وثقافتهم الوطنية، ومصالحهم الإقتصادية. فقد كان المعيار الوحيد للتقسيم مصالح القوى الأوروبية المعنية والإعتبارات القائمة على الإستراتيجية وتوازن القوى بين الدول الأوروبية وبعضها البعض.

ورغم أن السنوات التالية لاقتسام القارة الأفريقية لم تشهد تحولاً فى مجرى الاستثمارات الأوروبية التى ظلت تتدفق على أمريكا الشمالية وأستراليا، بدأت أفريقيا – عند نهاية القرن– تجتذب المزيد من رءوس الأموال سعياً وراء العائد الضخم الذى كانت تحققه الاستثمارات الأفريقية. وما كاد يهل القرن العشرين حتى كانت الاستثمارات الأوروبية فيما وراء البحار (أفريقيا وآسيا) تفوق الاستثمارات الوطنية فى أوروبا ذاتها.

ومن الصعوبة بمكان أن تقدر مدى عمق وبعد الآثار التى خلقها اقتسام أفريقيا على المجتمعات الأفريقية ذاتها. فقد تنوعت تلك الآثار من إقليم لآخر. فعلى سبيل المثال، إتسع نطاق الصراع فى المناطق التجارية القريبة من ساحل غرب أفريقيا، كما أن المنافسة الإنجليزية الفرنسية شمال نيجيريا وساحل الذهب جرت إلى التدخل العسكرى الإنجليزى والإدارة المباشرة واحتكاك هاتين الإدارتين بالمجتمعات الأفريقية فى تلك الجهات. وفى جنوب أفريقيا، رأينا كيف كان أثر البيض والبوير مدمراً بالنسبة للمجتمعات الأفريقية، فقد اقتلعت القبائل الأفريقية من مواطنها بالقوى المسلحة لمصلحة الاستثمارات التعدينية. وانتزعت أراضى الأفارقة فى روديسيا ونياسا لاند لتعطى للمستوطنين البيض الجدد. وحدث نفس الشئ بعد ذلك فى كينيا. وفى أوغندة استغلت التناقضات الدينية والسياسية المحلية، وعمقت لشق الصف الوطنى، وتمكين الاستعمار من البلاد. واستخدمت السيطرة البريطانية على مصر لإعادة فتح السودان لمصلحة بريطانيا، وعلى حساب أموال المصريين وأرواحهم.

ويمكننا أن نميز بين ثلاثة من الآثار الهامة التى انعكست على المجتمعات الأفريقية نتيجة اقتسام القوى الإمبريالية لأفريقيا: أولها، أن الإدارة الاستعمارية كانت تضن بالإنفاق على الخدمات، فتجسمت ملامح العلاقة الاستغلالية بصورة فجة واعتبر أى إنفاق على تطوير المجتمعات الأفريقية أمراً يتنافى مع المصالح الإمبريالية، لأن كل إنفاق على المستعمرات

يقل من العائد الذى تحصل عليه الدولة المستعمرة. ولذلك اتجهت الإدارة الاستعمارية إلى فرض الضرائب على الأهالى الوطنيين لسد نفقات الإدارة.

وتمثل الضرائب الأثر الثانى الذى تركته سياسة اقتسام أفريقيا على المجتمعات الأفريقية. فقد إحتاجت السلطة الإمبريالية إلى تغطية نفقات بناء الطرق والجسور والخطوط الحديدية والموانى، التى كان الهدف من تشييدها خدمة المصالح الإمبريالية وحدها، وتيسير سبيل نهب المستعمرات، ورغم ذلك إعتبرت تلك المشروعات أمراً يخص المستعمرة لأنها تقام فى أرضها، ومن ثم فعلى أهالى البلاد أن يتحملوا نفقاتها، وبذلك فرضت الضرائب الباهظة على الأهالى الذين كانوا يضطرون إلى بيع أراضيهم لتسديد الضرائب، أو بيع قوة عملهم لشركات التعدين مقابل أجر رمزى أو بدون أجر على الإطلاق سداداً لما عليهم من ضرائب. والتزم رؤساء القبائل أمام السلطة الاستعمارية بجمع الضرائب من قبائلهم إما نقداً أو عيناً أو فى صورة عمل، إذ كان عليهم أن يقدموا الأعداد التى يتطلبها العمل فى المناجم والمزارع وبناء الطرق والجسور والخطوط الحديدية، وكان الأفارقة الذين يعملون فى ظل تلك الظروف يسخرون للعمل ولا يتقاضون أجراً.

أما الأثر الثالث، فقد تمثل فى السياسة التى اتبعتها القوى الإمبريالية لإدارة المستعمرات. فمن المعروف أن أعداد الأوروبيين فى كل مستعمرة كانت محدودة، وكذلك القوى العسكرية التى كانت تحميهم. وكان رد الفعل الطبيعى للزحف الاستعمارى يبدو فى صورة مقاومة ضارية يواجه بها الأوروبيين، وهو ما فطنوا إليه، وعملوا على تداركه قبل وقوعه، فاستغلوا الخلافات والاحن بين الجماعات الأفريقية وبعضها البعض، فألبوا جماعة على الأخرى، وقبيلة ضد أخرى، وأمدوا هذه بالسلاح لتفتك بتلك، حتى إذا كان هناك غالب ومغلوب، إنتزعت أراضى المغلوب وطرد خارج الإقليم، ثم تبدأ السلطة الإمبريالية فى البحث عن طرف ثالث ليبطش بالغالب.. وهلم جرا. وقد ترك هذا الأسلوب آثاراً مدمرة على المجتمع الأفريقى، فتمزقت الكيانات، وتفرقت وحدة الشعوب، وانعكست آثار ذلك كله على المجتمع الأفريقى فى القرن العشرين. وقد برع الإنجليز فى تطبيق هذا الأسلوب فى المناطق التى وقعت تحت نفوذهم من القارة، وحاكتهم القوى الإمبريالية الأخرى.

وكان الزعم بأن ثمة ما يعوق حركة المصالح التجارية، من المبررات الأكثر شيوعاً للسيطرة السياسية على أراضى أفريقيا. وأثارت الشركات الاستعمارية تلك الحجج لتبرر إمتلاكها للإقليم. وأبرز مثل لذلك ما فعله جولدى فى النيجر، عندما حصل على امتياز الشركة الملكية الذى منح الشركة مسئولية الإدارة لحماية مصالحها، مع التمتع بحق احتكار تجارة النيجر. وبذلك فرضت الشركة سلطانها السياسى على حوض النيجر، برغم نص معاهدة برلين على حرية التجارة فى تلك المنطقة. وتخلصت الشركة من منافسيها من التجار الأفارقة الذين وقفوا فى وجه احتكار التجارة، بالنفى إلى جزر الهند الغربية، مستخدمة فى ذلك الصلاحيات السياسية التى أعطاها لها مرسوم الإمتياز.

وهكذا شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر تحولاً نوعياً فى العلاقات بين أفريقيا والقوى الإمبريالية، فبعد أن كانت العلاقة السائدة – طوال القرون الأربعة السابقة على تلك الحقبة – علاقة تبادل تجارى، أصبح الأوروبيون يسيطرون على مساحات كبيرة من الأرض التى اغتصبوها من السكان الأصليين، بل وتعرض السكان لعمليات إبادة جماعية (جنوب أفريقيا)، وشجعت العناصر الأسيوية على الهجرة إلى أفريقيا، لتسد حاجة القوى الإمبريالية إلى بعض العناصر البشرية، ولتقيم – فى نفس الوقت – توازناً مع السكان الأصليين. وبعد أن كان الأوروبيون تجاراً يفدون إلى السواحل بسفنهم فيبيعون ويبتاعون، أصبحوا الآن يشكلون سلطة تحكم وتفرض قوانينها التى تختلف تماماً عن القوانين والأعراف الأفريقية، وأصبح الجنود الأوروبيون يجوسون القرى البعيدة داخل القارة ويمثلون سلطة القهر والاستبداد والاستغلال، وأصبحت العلاقة بين الأوروبيين والأفارقة علاقة سيد ومسود.

الفصل الرابع
الإقتصاد والإدارة الاستعمارية فى أفريقيا

ظلت السلطة العليا فى المستعمرات بيد الدول الإمبريالية منذ اقتسام أفريقيا حتى غروب شمس الحكم الاستعمارى فى أواخر الخمسينات والستينات من هذا القرن. وثمة آثار أخرى برزت من خلال الإدارة الاستعمارية، فقد شهدت الفترة الواقعة بين اقتسام أراضى القارة وقيام الحرب العالمية الأولى (1914) إقامة أشكال مختلفة من الإدارة الاستعمارية فى مختلف أنحاء أفريقيا. ورغم تحديد الدول الأوروبية لمناطق نفوذها ومحمياتها ومستعمراتها على القارة، إلا أن ذلك التحديد كان – كما ذكرنا – تحديداً نظرياً على الورق، واحتاجت القوى الإمبريالية إلى إنفاق جانب كبير من الوقت حتى استطاعت فرض سلطانها على سكان تلك الأراضى التى دخلت تحت نيرها، وذلك من خلال التجربة والخطأ. حقاً كانت لدى بريطانيا وفرنسا مثلاً تجارب سابقة فى مجال حكم المستعمرات، ولكن لم يسبق لأى من الدولتين أن فرضت سلطانها على مثل تلك المساحات الشاسعة التى آلت إليها نتيجة لمعاهدات الإقتسام.

وعلى سبيل المثال، كانت لدى انجلترا تجارب واسعة فى حكم المستعمرات، استمدتها من تاريخها فى أمريكا وجزر الهند الغربية والهند وأستراليا وجنوب أفريقيا، ولكنها لم تخرج من كل تلك التجارب بدروس تستفيد بها فى حكم الأراضى الأفريقية التى آلت إليها. فقد جرت عادة بريطانيا أن تترك لمواطنيها أمر إرساء دعائم الإدارة الاستعمارية بأنفسهم دون حاجة إلى تدخل الدولة، وذلك من خلال الشركات الاستعمارية. وقد حاولت بريطانيا أن تطبق نفس التجربة فى أفريقيا، فتأسست الشركات الاستعمارية، ومنحت سلطات إدارية على الأراضى التى دخلت فى مجالها، ولكن تلك الشركات ما لبثت أن أثبتت عدم كفايتها وعدم مقدرتها على الإضطلاع بأعباء المهمة الملقاة على عاتقها، فتنازلت شركة غرب أفريقيا وشركة شرق أفريقيا عن امتيازاتهما للحكومة البريطانية قبل نهاية القرن التاسع عشر، ولم تبق فى الميدان سوى شركة جنوب أفريقيا التى أسسها رودس، وقد استمرت تحكم روديسيا حتى عام 1923.

ورغم استعداد الحكومات الإمبريالية لإرسال قوات عسكرية لكبح جماح الثورات التى شبت فى أفريقيا خلال الحرب العالمية الأولى، فإن القائمين على أمور وزارات المستعمرات كانوا لا يحبذون تحميل خزانة الدولة نفقات إدارة المستعمرات ورأوا أن تتولى شعوب المستعمرات تغطية نفقات تلك الإدارة. وأصبح من واجب حكام المستعمرات الأفريقية الأوائل أن يبحثوا عن وسائل لاعتصار نفقات الإدارة من ثمرة كد السكان الوطنيين الذين كانوا – فى الغالب – يشتغلون بالزراعة البدائية التى لا تكاد تنتج ما يسد الحاجة، ورعى الماشية، أو كانوا من البدو الرحل، وجميعهم لا تتوفر لديهم عقود لأنهم لا ينتجون محاصيل نقدية. وكان القليل منهم يشتغلون بالتجارة. ولذلك كان لابد من إدخال الإقتصاد النقدى حتى يتسنى لحكام المستعمرات تحصيل الضرائب لتغطية تكاليف الإدارة. أو بعبارة أخرى، كان لابد من تحويل السكان الأفارقة لخدمة مصالح المستعمرين تحويلاً تاماً.

وهكذا سعى حكام المستعمرات لتوفير الإعتمادات اللازمة لإحداث التغيرات الإقتصادية الضرورية، ومن أهم تلك التغيرات إقامة السكك الحديدية لتخدم هذه الغاية، ولتيسر – فى نفس الوقت – سبيل التوغل داخل الأقاليم الخاضعة للإدارة الاستعمارية وتساعد على نهب خيراتها، وتجعل يد السلطة الاستعمارية قادرة على الوصول إلى كل خارج عليها. ولعل أبرز مثال على قيمة السكك الحديدية كأداة من أدوات الإدارة الاستعمارية، ما حدث فى جنوب أفريقيا حيث كانت السكك الحديدية وسيلة لمد النفوذ الاستعمارى إلى وسط القارة. كما تقدم سكك حديد ساحل الذهب نموذجاً لدور وسيلة النقل هذه فى تيسر سبيل النهب الإمبريالى، ففى عام 1901 وصل الخط الحديدى إلى تاركوا فى قلب منطقة التعدين، وبذلك صدرت المستعمرة ما بلغت قيمته 22 ألف جنيه إسترلينى، وفى العام التالى بلغت قيمة صادرات الذهب 97 ألفاً من الجنيهات الإسترلينية، قفزت إلى 255 ألفاً فى عام 1903، ثم بلغت 1.687.000 جنيهاً إسترلينياً فى عام 1914.

ولا يجب أن يغرب عن بالنا أن ثمة تغير هام حدث فى ميدان استخراج الذهب، فتلك الزيادة الهائلة فى إنتاج الذهب لا ترجع إلى التوسع الأوروبى فى المناطق التى كان السكان الوطنيون يستخرجون منها الذهب فقد استغلت تلك المناجم لما يزيد عن ألف سنة، وإنما ترجع تلك الزيادة إلى ضم قسم من أراضى الأشانتى فى عام 1874 وما تبع ذلك من دحر

شعب الأشانتى كله، مما فتح الطريق أمام الشركات الإنجليزية التى تكونت فى لندن ومارست نشاطها فى ساحل الذهب، فسيطرت على صناعة تعدين الذهب، وتحول السكان الوطنيون إلى عمال بالمناجم.

ولم تخدم السكك الحديدية فى ساحل الذهب تجارة الذهب وحدها، ولكنها خدمت تجارة الكاكاو أيضاً، الذى أدخلت زراعته فى أواخر القرن التاسع عشر، وما كاد القرن يبلغ غايته حتى كان ساحل الذهب يصدر نحو مائتى طن من الكاكاو بلغت قيمتها نحو 40 ألفاً من الجنيهات الإسترلينية. وعندما بلغ الخط الحديدى كوماس مركز تجمع محصول الكاكاو، قفزت أرقام صادرات هذا المحصول الهام، ففى عام 1914 زادت الصادرات بمقدار خمسين ضعفاً مما كانت عليه عند نهاية القرن التاسع عشر. كذلك استفاد المنجنيز والماس والأخشاب من النقل بالسكك الحديدية، مما جعل ساحل الذهب أكثر المستعمرات رخاء فى القارة الأفريقية.

ورغم أن التوسع فى الإنتاج بساحل الذهب أدى إلى رفع مستوى المعيشة لبعض السكان الوطنيين إلا أنه لم يغير من أسلوب حياتهم، فقبل التوسع الإمبريالى كان ثلاثة أرباع السكان يشتغلون بالزراعة البدائية، فلا ينتجون إلا ما يسد حاجتهم فى الإطار المحدود للأسرة أو القرية. وكان المشتغلون بالتجارة يمثلون أقلية ضئيلة بين السكان، وأدى إدخال زراعة الكاكاو إلى توفير محصول نقدى للزراع الأفارقة، وساعد على ذلك أن زراعة الكاكاو لا تحتاج إلى الكثير من رأس المال أو الخبرة الفنية، فقام الفلاحون بزراعة بعض أشجار الكاكاو إلى جانب محاصيلهم التقليدية، دون أن يترتب على ذلك تحول ملموس فى الزراعة من الناحية الإقتصادية. وعلى حين كان إنتاج الكاكاو يمثل إضافة هامة إلى صادرات ساحل الذهب استفادت بها الشركات الاستعمارية، فإن الواردات ظلت على ما كانت عليه من قبل تشتمل على السلع الاستهلاكية المنتجة فى أوروبا وفى طليعتها الخمور والأقمشة القطنية والأسلحة النارية. وإذا كانت الآلات ومعدات السكك الحديدية، ومعدات بناء الطرق قد احتلت مكاناً فى قائمة الواردات، فإنما كان ذلك لسد حاجة شركات التعدين ولخدمة أغراضها.

وساعد التوسع فى المجال الإقتصادى – من ناحية أخرى – الإدارة الاستعمارية على فرض الضرائب المباشرة على السكان الوطنيين، ففرضت الضرائب على المنتجات المحلية، كما فرضت الرسوم الجمركية على الواردات، وبذلك توفر للإدارة الاستعمارية فى ساحل الذهب المال اللازم لتغطية نفقاتها دون تحميل الخزانة البريطانية أو الشركات العاملة فى الإقليم أى أعباء مالية.

وكانت الأوضاع فى جنوب نيجيريا مماثلة تقريباً لتلك التى سادت فى ساحل الذهب، فقد وفرت تجارة زيت النخيل أساساً للضرائب المباشرة بالإضافة إلى الضرائب التى فرضت على المساكن. عندما أدمجت محمية لاجوس وأنهار الزيت (التى أصبحت تعرف بإسم محمية جنوب نيجيريا فيما بعد) – فى عام 1906 – كانت المحمية مكتفية ذاتياً إقتصادياً وإدارياً.

ولكن الصورة كانت مختلفة تماماً فى شمال نيجيريا حيث كانت أحوال الأهالى المادية لا تسمح بتمويل الإدارة الاستعمارية، ومن ثم إكتفى الإنجليز بالحكم غير المباشر من خلال أمراء الغولانى، الذين تركت لهم حرية إدارة أمور بلادهم وشئون رعاياهم، ولكن كان عليهم الاستماع إلى (نصائح) المستشارين الإنجليز الذين كانوا دائماً إلى جانبهم، وعندما رفع عبء الإدارة المباشرة عن كاهل الإنجليز، تفرغوا للاستغلال الإقتصادى.

وبذلك شكل شمال النيجر وحدة إدارية مستقلة عن الجنوب، وإن كانت البلاد – شمالها وجنوبها – تشترك فى التراث والنهر والسكك الحديدية. وظلت الممارسات الاستعمارية واحدة سواء فى الشمال من خلال الأمراء الوطنيين الذين كانوا بمثابة وكلاء للإدارة الاستعمارية أو فى الجنوب حيث خضعت البلاد خضوعاً مباشراً للإدارة الاستعمارية.

وفى شرقى أفريقيا، ساعدت الخطوط الحديدية السلطة الإمبريالية على توجيه القوات العسكرية نحو الداخل لتدعيم نفوذها. فقامت القوات البريطانية والهندية بإخضاع الساحل الممتد من الصومال إلى منبسة والقضاء على ثورات الأهالى ضد الحكم الأجنبى ولكن قبائل كيكويو وكامبا ونادى التى تسكن المناطق الداخلية حالت دون امتداد الخط الحديدى نحو بحيرة فيكتوريا. غير أن القوات الإنجليزية – الهندية فتحت الطريق أمام الخط الذى بلغ بحيرة فيكتوريا فى عام 1901.

إختلفت درجات التطور الإقتصادى فى شرق أفريقيا عنها فى غربى القارة. فلم تكن ثمة تجارة ثابتة فى الشرق تتيح للإدارة الاستعمارية فرض الضرائب لتغطية نفقاتها، إذ كانت تجارة العاج والرقيق دعامة تجارة الإقليم وكلاهما لا يفيان بالغرض، ولذلك كان على الإدارة الاستعمارية أن تغطى تكاليف الخط الحديدى من عائده، لأن غالبية الأهالى كانوا يشتغلون بالفلاحة البدائية والرعى، ولم تتوفر لديهم الرغبة فى تغيير أسلوب حياتهم والعمل كأجراء.

ولذلك إختلفت سياسة الإدارة الاستعمارية فى الشرق عنها فى الغرب، إذ كان عليها أن تطور الإنتاج الزراعى وتدخل زراعة المحاصيل النقدية كالبن، والقطن التى أصبحت من المحاصيل الرئيسية للمنطقة فيما بعد. وحتى يفى ذلك التطور بأغراض الإدارة، إتجهت الأخيرة إلى فرض الضرائب على التجار الهنود المنتشرين فى الإقليم. وتوسعت الإدارة فى منح الأراضى للمستوطنين البيض فى شرق القارة ووسطها لتحول إلى مزارع تنتج المحاصيل النقدية، وسخر الأهالى الأفارقة فى زراعة تلك الأراضى كبديل عن الضرائب المستحقة عليهم.

وقد لجأ السير تشارلز إليوت المندوب السامى فى كينيا (التى كانت تعرف بإسم محمية شرق أفريقيا) إلى وضع اليد على نحو مليون فدان من الأراضى البكر، ووجه الدعوة إلى الأوروبيين للاستيطان فى أراضى المحمية وزراعة هذه الأرض، وقد سلمت الأرض بالفعل لنحو مائة من المهاجرين الأوروبيين الذين وفدوا على كينيا من بريطانيا وجنوب أفريقيا. ولم تراع الإدارة الاستعمارية حقوق الملكية التى كانت للأهالى على هذه الأرض، والتى ضمنها مرسوم الحماية.

ونتج عن هذه السياسة حرمان الجماعات الأفريقية من أراضيها كلها أو بعضها. وكانت قبائل المساساى أكثر الجماعات الأفريقية معاناة من جراء تلك السياسة، لأن رعى الماشية كان عماد حياتهم المعيشية، وأدى انتزاع الأراضى إلى حرمانهم من المراعى التى اعتادوا إرتيادها، وقد طرد الماساى من الإقليم لتظل الأرض مرتعاً للمستوطنين البيض، كذلك حرم الكيكويو من حقوق الملكية التى كانت لهم من قبل على الأرض التى وزعت على المستوطنين البيض. وحشدت قبائل الكيكويو والامبو والميرو فى رقعة من الأرض اكتظت بالسكان لإفساح المجال أمام الأوروبيين.

وكان هدف تلك السياسة أيضاً إفقار الأهالى، الذين فقدوا موارد عيشهم، ودفعهم إلى طلب العمل فى مزارع الأوروبيين من أجل كسب العيش رغم أن الأفارقة كانوا قد اعتادوا على الزراعة المتنقلة، أى زراعة الأرض لمدة زمنية معينة، حتى إذا فقدت خصوبتها تركوها وانتقلوا إلى غيرها، كما اعتادوا حياة الرعى، فأصبح لزاماً عليهم أن يفلحوا مساحة محدودة من الأرض، ما لبثت أن فقدت خصوبتها، وأن يرعوا مواشيهم فى مساحة محدودة أيضاً، مما كانت له أبعد الآثار على الأحوال الإقتصادية لأهالى الإقليم.

وطبقت نفس السياسة فى روديسيا الجنوبية ونياسالاند ولكن صاحب تطبيقها بعض الآثار الإجتماعية الخطيرة، فقد اعتبر الأفارقة الذين انتزعت أراضيهم غرباء عن البلاد التى تربوا فيها وأسلافهم من قبلهم، وحرم عليهم الإنتقال من منطقة إلى أخرى دون أن يحملوا بطاقات خاصة أصدرتها الإدارة الاستعمارية، وحرم عليهم الإختلاط بالأوروبيين، بل خطر عليهم السير على أرصفة الشوارع فى بعض المدن. واستخدمت الإدارة أبشع الوسائل لإجبار الأهالى على الاشتغال بمزارع ومناجم البيض، ففرضت عليهم الضرائب الباهظة حتى ترغمهم على العمل بالأجر لسدادها وأحرقت أكواخهم حين رفضوا الاستجابة لها، وحشدتهم فى فرق خاصة للعمل بالسخرة فى أراضى ومناجم المستوطنين البيض وفاء بما عليهم من ضرائب.

أما بالنسبة لأوغندة، فقد كانت الإدارة الاستعمارية غير مباشرة، إذ وجد الإنجليز فى تلك البلاد مملكة أفريقية مدعمة الأرض هى مملكة بوغندا، التى لم يتوان رجالها عن تقديم العون للإنجليز عندما وفدوا على بلادهم، وكافأهم الإنجليز على ذلك بضمان حقوقهم على أراضيهم ومن ثم تحولوا إلى أرستقراطية زراعية، فلم يكن ثمة مجال لفتح الباب أمام المستوطنين البيض كما حدث فى شرق ووسط القارة. وظل ملوك البوغندا يخلصون الود للإنجليز ويستمعون لنصائح مستشاريهم البريطانيين، وبذلك احتفظوا بمواقعهم، وشجعهم الإنجليز على إدخال زراعة القطن فى أوغندة التى لعبت نفس الدور الذى لعبته زراعة الكاكاو فى ساحل الذهب.

وقد شجع نجاح زراعة القطن فى أوغنده السلطات الإمبريالية على التوسع فى زراعة القطن فى السودان. ومن الجدير بالإنتباه أن زراعة القطن فى المستعمرات الإنجليزية كانت

خاضعة لإشراف الجمعية البريطانية لزراعة القطن التى كانت تحث السلطات الاستعمارية دائماً على مد الخطوط الحديدية وشق الطرق، حتى توفر سبيل تدفق القطن إلى موانى التصدير. وبذلك حققت الإدارة الاستعمارية هدفين فى وقت واحد، أولهما، توفير القطن الخام للصناعة البريطانية، وثانيهما، إيجاد موارد مالية للإدارة من الضرائب التى تجمعها من الأهالى، لتنفقها على مشروعات النقل، وعلى القوات العسكرية التى تضع حداً للثورات الوطنية فى وجه الاستغلال الاستعمارى. وقد حرصت الإدارة البريطانية فى السودان على تقسيم البلاد إلى إقليمين: شمال عربى، وجنوب زنجى، وبذلك وضعت بذور الشقاق بين أبناء الوطن الواحد.

ولعل أبرز آثار الإدارة الاستعمارية فى أفريقيا هى تلك التى نتجت عن النشاط التبشيرى المسيحى الذى حاول أن يجتث العقائد التى سادت فى المجتمعات الأفريقية، فحقق قدراً من النجاح فى بعضها، وفشل فى تحقيق أهدافه فى بعضها الآخر، حيثما حقق الإسلام إنتشاراً، فقد كانت المدارس الأولى التى عرفتها أفريقيا هى تلك التى فتحها المسلمون لتدريس القرآن الكريم والقراءة والكتابة، وانتشر هذا النوع من (الكتاتيب) فى شرق وغرب أفريقيا. وإن كان التبشير المسيحى قد ساهم كذلك فى النشاط التعليمى فى أفريقيا. وكثيراً ما كانت الإحتكاكات تحدث بين المؤمنين بالمسيحية والإسلام إذا التقوا فى إقليم واحد. ولعبت الإدارة الاستعمارية دوراً بارزاً فى إثارة كل فريق على الآخر، كجزءٍ من سياستها الرامية إلى تمزيق وحدة الشعوب حتى تتمكن من إخضاعها لسيطرتها.

وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى (1914) لم تكن الإدارة الاستعمارية قد استكملت فرض نفوذها على الأراضى الخاضعة لها، ولكنها رغم ذلك لم تعدم السبيل لاستخدام الأفارقة وقوداً لحرب قامت بسبب التنافس الإمبريالى، فجند الأفارقة فى الجيوش البريطانية، على حين كان أهالى المستعمرات الألمانية يحاربون ضمن الجيوش الألمانية، وبذلك اقتتل الأفارقة مع بعضهم البعض من أجل خدمة أهداف الإمبريالية. ولما كان الوعى القومى غائباً فى تلك الحقبة، لم تحدث أى محاولة لانتهاز فرصة نشغال القوى الإمبريالية فى الحرب والتخلص من نيرها، فيما عدا المحاولة المحدودة التى قام بها البوير فى جنوب أفريقيا.

غير أن الحرب حققت التقاء الجنود الأفارقة الذين خدموا تحت علم واحد، فالتقى أبناء غرب أفريقيا مع أبناء الشرق والوسط تحت علم بريطانيا على سبيل المثال، فاتسعت آفاق أولئك الجنود، واستفادوا من خبرات رفاقهم الآخرين. كما أنهم جندوا لمحاربة البيض من خصوم الدولة التى جندتهم، وأتاحت لهم الخدمة العسكرية فرصة مراقبة الجنود الأوروبيين الذين خدموا معهم عن كثب، فسقطت تلك الرهبة التى كانت للبيض فى نفوس الأفارقة، عندما اكتشفوا أن الرجل الأبيض لا يكاد يفترق عن السود فى شئ، وأن الهالة التى أحاط بها المستعمرون أنفسهم ليس ثمة ما يبررها.

وإذا كانت الحرب قد أسفرت عن توسيع نطاق المستعمرات الإنجليزية والفرنسية على حساب مستعمرات الدول التى لحقتها الهزيمة، فإنها أدت إلى استنزاف المزيد من الموارد الطبيعية فى أفريقيا لخدمة المجهود الحربى الإمبريالى. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها تأثر الأفارقة بحالة الكساد الإقتصادى التى أعقبتها.

فقد أنهكت الحرب إقتصاديات القوى الإمبريالية، وفى مقدمتها بريطانيا التى اضطرت إلى التخلص من جانب من استثماراتها فيما وراء البحار لتغطية نفقات الحرب، فهبطت الاستثمارات البريطانية من 9.3% من مجمل الدخل القومى فى عام 1914 إلى 2.3% عند نهاية الحرب، كما هبط عائد الاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار من 8.6% قبيل الحرب إلى 4.3% عند نهايتها. وعلى حين كانت الاستثمارات البريطانية فى الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغت ما نسبته 19% من جملة الاستثمارات عند إعلان الحرب، أصبحت تلك الاستثمارات تمثل 5.5% بعد نحو عشر سنوات. ولا أدل على إضطرار بريطانيا إلى تصفية بعض استثماراتها فيما وراء البحار – لتغطية نفقات الحرب – من حقيقة أن 16% من جملة الاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار عام 1913 إتجهت إلى سكك حديد الولايات المتحدة، وبحلول عام 1930 كانت تلك الاستثمارات لا تمثل سوى 1% فقط من إجمالى الاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار.

ولكن القوى الإمبريالية عوضت العجز فى اقتصادياتها مما نهبته من المستعمرات – فعند نهاية الحرب كان ثلث سكان العالم يعيشون تحت نير الإمبريالية، ويندرج ضمن هؤلاء جميع سكان أفريقيا. وكانت الموارد الطبيعية فى تلك البلاد تحت السيطرة الاستعمارية

وشركاتها الإحتكارية، فتمكنت الإمبريالية من تحقيق الأرباح الضخمة من خلال العلاقة الإقتصادية غير المتكافئة بينها وبين المستعمرات. وخلال الحرب زاد الطلب على المواد الخام مما دفع الشركات الاستعمارية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ولكن عندما وضعت الحرب أوزارها، إنكمش الطلب وهبطت الأسعار مما أدى إلى تدمير إقتصاديات البلاد المنتجة للمواد الأولية، على حين ظلت أسعار السلع المصنعة التى تنتجها الدول الاستعمارية وتصدرها إلى مستعمراتها على ما كانت عليه خلال الحرب. وبذلك كان وقع التضخم أليماً على شعوب المستعمرات.

ولا أدل على ضراوة الأزمة الإقتصادية التى تعرضت لها شعوب المستعمرات من أن أسعار المواد الأولية بلغت فى عام 1921 ما نسبته 70% مما كانت عليه عام 1913، وظلت حتى الثلاثينات دون معدل أسعار ما قبل الحرب. ولا ريب أن انخفاض أسعار المواد الأولية على هذا النحو أفاد الصناعة فى الدول الإمبريالية إذ قلل من تكلفة الإنتاج، وساعدها على تجاوز الأزمة الإقتصادية التى سببتها الحرب، وتحقيق الإنتعاش الإقتصادى، على حين كان الإنتاج الصناعى يباع إلى شعوب المستعمرات بأسعار مرتفعة جلبت أرباحاً ضخمة.

وتجلت القيمة الإقتصادية للمستعمرات بالنسبة للدول الإمبريالية بعد الكساد العالمى الكبير فى عام 1931. ففى ذلك الحين قامت بريطانيا – على سبيل المثال – بالتخلى عن مبدأ حرية التجارة واتخذت من الإجراءات ما يكفل لها حماية مصالحها الرأسمالية والصناعية فيما وراء البحار، فوقعت الشركات المنتجة للمواد الخام مثل النحاس والمطاط والسكر والشاى والقصدير.. إلخ، إتفاقات فيما بينها لتنظيم تبادل السلع فى إطار الإمبراطورية البريطانية. وقرر مؤتمر إقتصاديات الإمبراطورية المنعقد فى أوتاوا بكندا عام 1932 مبدأ الحماية الجمركية الذى أعطى للسلع الواردة من المستعمرات أفضلية فى الاستيراد والتعامل فى السوق البريطانية، ومنحت الصادرات البريطانية إلى المستعمرات إمتيازات خاصة. كما أن المستعمرات قدمت متنفساً للأيدى العاملة البريطانية التى تعطلت عن العمل نتيجة الأزمة العالمية، فنزحت إلى المستعمرات حيث وجد أمامها فرص العمل متاحة. وبذلك قدمت المستعمرات حلولاً للمشكلات التى ترتبت على الأزمة الإقتصادية العالمية.

ولكن الإقتصاد والإدارة الاستعمارية لم تكن ذات آثار سلبية محضة على المجتمع الأفريقى، فقد كانت لها جوانبها الإيجابية. فلا ريب أن مشروعات السكك الحديدية، وبناء الموانى، وشق الطرق، وإقامة المدن الحديثة واستخدام الأفارقة فى المناجم، والمزارع الكبيرة، كل ذلك أكسب الأفارقة خبرات جديدة، مهما كانت المعاناة التى تكبدوها فى سبيل ذلك. كما أن إفتتاح القليل من المدارس أتاح لنفر محدود من الأفارقة فرصة التعليم، واستطاع بعض هذا النفر التسلل إلى التعليم الجامعى عبر مئات الحواجز التى أقامها الاستعمار، فأطل هؤلاء من نافذة التعليم على دنيا جديدة من الأفكار إختمرت من خلالها الحركات الوطنية فيما بعد. كما ترتب على التغيرات الإقتصادية التى أدخلها الاستعمار تحول فى العلاقات الإجتماعية، فأخذت العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية تتلاشى تدريجياً، وبدأت قوى إجتماعية جديدة فى الظهور فى المجتمع الأفريقى، فكانت هناك بروليتاريا صناعية وزراعية أفريقية، وكذلك قطاع محدود الحجم من البرجوازية الوطنية والمثقفين الأفارقة. وتجلى أثر تلك القوى الإجتماعية الجديدة فى الحركات الوطنية التى نبتت بذورها فيما بين الحربين العالميتين.

الفصل الخامس
يقظة أفريقيا

لقد ألمحنا فيما سبق إلى ما تركته الحرب الأولى من آثار على الأفارقة، سواء من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية، ورأينا كيف كانت الحرب فرصة لالتقاء الأفارقة – الذين حاربوا تحت أعلام القوى الإمبريالية – مع بعضهم البعض، كما كانت سبباً فى اسقاط الهالة التى أحاطت بالأوروبيين. وما كادت الحرب تضع أوزارها حتى ابتدعت عصبة الأمم نظام الإنتداب كوسيلة لتقسيم المستعمرات الألمانية وتوزيعها على المنتصرين فى الحرب، وكان الغرض المعلن للإنتداب مساعدة مستعمرات ألمانيا على تطوير نفسها بلوغاً لمرحلة الاستقلال، ولكن الإنتداب لم يكن سوى لون من ألوان الإمبريالية، فقد حولت بريطانيا وفرنسا اللتان إنتدبتا على أملاك ألمانيا فى أفريقيا – تلك البلاد– إلى حال لا تزيد عن حال المستعمرات. ولكن سنة التطور جعلت صورة أفريقيا فيما بين الحربين العالميتين تختلف عنها قبلها، إذ بدأ الأفارقة يستيقظون من سباتهم، ويستردون وعيهم الوطنى، وينظمون أنفسهم لمواجهة الإمبريالية فى حدود طاقاتهم وإمكاناتهم. ولنلقى الآن نظرة شاملة على الأوضاع فى أفريقيا فى تلك الحقبة من الزمان.

غرب أفريقيا

كانت غرب أفريقيا الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية تحت الحكم الفرنسى المباشر عند بداية الحرب، على رأس كل منها حاكم عام يدير أمور المستعمرة. واتسعت مملتكات فرنسا خلال الحرب إذ اقتمست مع بريطانيا توجو والكاميرون اللتان كانتا من ممتلكات ألمانيا، وتأيد هذا التقسيم بصدور قرار عصبة الأمم فى 1922 الذى منح الدولتان الإنتداب على توجو والكاميرون، فحصلت فرنسا على شرق الإقليمين، بينما نالت بريطانيا غربهما.

بالإضافة إلى ذلك كانت فرنسا تمتلك ثمان مستعمرات فى غربى أفريقيا هى موريتانيا والسنغال وغينيا الفرنسية وساحل العاج وداهومى والسودان الفرنسى والنيجر وأعالى الفولتا. وأربع مستعمرات فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية هى: الجابون ووسط الكونغو، وأوبانجى شارى وتشاد.

وكانت المستعمرات الفرنسية ذات طابع مميز يعكس درجة التطور فى المستعمرات وفى فرنسا ذاتها. فقد كانت فرنسا تعانى من التخلف عن مواكبة بريطانيا والولايات المتحدة إقتصادياً، وبذلك لم يكن باستطاعتها توجيه قدر كبير من الاستثمارات إلى المستعمرات، كما أن المؤسسات المالية الفرنسية كانت ذات طابع ربوى، فاكتفت بإقراض الأموال لبلاد أوروبا وغيرها مقابل فوائد ثابتة، وكانت بذلك تفتقر إلى روح المغامرة التى تميزت بها الرأسمالية البريطانية والأمريكية. وعوضت فرنسا ذلك بمحاولة احتواء سكان المستعمرات أو (فرنستهم)، فمنحت الجنسية الفرنسية لعدد محدود من السكان الأفارقة، وخصصت بعض مقاعد البرلمان الفرنسى لأبناء المستعمرات.

ولكن ذلك لم يمنع الأفارقة من أبناء المستعمرات من تنظيم أنفسهم بعد أن تأثروا بالأفكار الليبرالية من خلال الإشتراك فى الحرب بأوروبا أو الإختلاف إلى معاهدها للدراسة. فشهد عام 1919 إضراب عمال سكك حديد داكار – سنت لويس– فى السنغال الذى انتهى بانتصار العمال على الشركة الفرنسية، وإنتشرت حركة الإضراب عن العمل فى الشركات الفرنسية فى كوناكرى عاصمة غينيا الفرنسية. وشكل المثقفون الجمعيات السياسية فى السنغال وداهومى، وأخذت تلك الجمعيات تحرض الأهالى على الإمتناع عن دفع الضرائب للإدارة الاستعمارية، ونظمت مظاهرات الإحتجاج على السلطة الفرنسية التى لجأت إلى إطلاق النار على المتظاهرين (عام 1923).

واشتعلت نيران الحركة الوطنية فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية عند نهاية العشرينات، ورغم إحباط الفرنسيين للهبة الوطنية التى شهدتها تشاد (عام 1927)، فإن الحركة ازدادت ضراوة فى مواجهة الاستعمار فى كل من وسط الكونغو والكاميرون، واستمرت المقاومة ضد الإحتلال حتى عام 1929 حين نجحت الإدارة الاستعمارية فى إحباطها. غير أن الآثار التى ترتبت على الكساد العالمى الكبير فى مطلع الثلاثينات إنعكست على المستعمرات الفرنسية فى أفريقيا بأبشع صورها، وكان لذلك أثره فى علو مد التيارات الوطنية المعادية للإمبريالية فى تلك البلاد.

وبدأ الأفارقة يعبرون عن مصالحهم الوطنية من خلال الصحف التى أصدرها بعض المثقفين الوطنيين، ونالت تلك الحركة دعم وتأييد موظفى الشركات والإدارة الاستعمارية من

الأفارقة، وكذلك المعلمين الأفارقة. ولكن ذلك لا يعنى أن جميع المثقفين اشتركوا فى تلك الحركة، إذ كانت الفئة المميزة بينهم متعاونة مع الاستعمار بحكم الإرتباط المصلحى، فتولى أحد السنغاليين منصب وكيل وزارة المستعمرات فى فرنسا.

ولم تكن الأحوال فى المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا بأحسن منها فى المستعمرات الفرنسية. ففى سيراليون إنتشرت حركات الإضراب بين العمال الأفارقة الذين تمردوا على أسلوب معاملة الشركات البريطانية لهم وعلى الطابع الاستغلالى للإدارة البريطانية. واشترك المثقفون من أبناء الإقليم فى تأسيس "المؤتمر الوطنى لأفريقيا الغربية البريطانية" عام 1920، وهى منظمة كانت تطالب بإشتراك الأفارقة فى الحكم، كما تطالب بإدخال إصلاحات إقتصادية وإدارية لصالح أهالى البلاد. كما تأسست رابطة الشباب فى النصف الثانى من الثلاثينات للغاية ذاتها، ونسق أبناء سيراليون نشاطهم مع أبناء نيجيريا، وخاصة أنهم كانوا يواجهون عدواً واحداً، ويعيشون نفس الظروف.

وحققت الحركة الوطنية فى نيجيريا تقدماً ملموساً فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، فشهد جنوب البلاد ثورة قام بها الفلاحون (عام 1918) إحتجاجاً على إقرار نظام الضرائب المباشرة الذى أدخلته الإدارة الاستعمارية، وحطم الثوار الخطوط الحديدية وخطوط البرق، مما دفع الإدارة البريطانية إلى التدخل عسكرياً، وأطلقت النيران على الثوار فسقط مئات القتلى من الأهالى وأخمدت الثورة نتيجة لذلك. أما فى الشمال، فقد اشتعلت الثورة فى الإمارات الإسلامية ضد نظام الضرائب المباشرة وتولى قيادة الثورة بعض المتصوفين مما أدى إلى استفحال أمرها، وتدخلت القوات البريطانية – أيضاً – لسحق ثورة الشمال. ومما يسر للإنجليز سبيل سحق ثورتى الفلاحين فى شمال وجنوب نيجيريا، إفتقار الثوار إلى التنظيم، وعدم وجود تنسيق بين الثوار هنا وهناك، ولعل ذلك يرجع إلى اتساق الشقة بين أبناء الشمال والجنوب نتيجة سياسة التفرقة التى اتبعتها الإدارة الاستعمارية.

وظهر أول حزب سياسى نيجيرى عام 1922 تحت إسم الحزب النيجيرى الوطنى الديموقراطى. واشترك فى الإنتخابات الخاصة بالمجلس التشريعى، حيث كسب ثلاثة مقاعد فى المجلس الذى تأسس بموجب دستور كليفورد وكان يضم 46 عضواً من بينهم 10

أعضاء من الأفارقة تعين الإدارة البريطانية ستة من هؤلاء الأفارقة ويتم انتخاب الأربعة الباقون.

وعبر الحزب النيجيرى الوطنى الديموقراطى عن مصالح البرجوازية الأفريقية الصاعدة، وخاصة المثقفون. ولذلك حظى الحزب بتأييد تلك الفئة من المجتمع النيجيرى بالإضافة إلى التجار وصغار موظفى الحكومة فى لاجوس، ولم ينجح الحزب فى إقامة فروع له فى المدن الأخرى، وكانت مطالبه لا تتعدى حدود اشتراك أبناء البلاد فى الحكم وإجراءات بعض الإصلاحات الإقتصادية والإدارية، أى أن الحزب لم يسع إلى المطالبة باستقلال نيجيريا.

غير أن السكاد العالمى (فى الثلاثينات) وما صحبه من أزمة إقتصادية خانقة، دفع الإدارة البريطانية إلى فرض ضرائب مباشرة على أهالى نيجيريا، فتحركت مظاهرات ضخمة فى المدن المختلفة إتجهت إلى مقار الإدارة البريطانية فتجمهرت أمام الأحياء التى كان يسكنها الإنجليز، وشارك النساء فى تلك الإضرابات عندما انتشرت إشاعات بين المتظاهرين تشير إلى أن الضرائب الجديدة ستشمل الرجال والنساء على حد سواء، وأخذت تتردد لأول مرة – هتافات تطالب الإنجليز بالعودة إلى ديارهم وترك نيجيريا لأهلها. ورغم أن الحكومة تدخلت عسكرياً ضد المتظاهرين وأطلقت عليهم النيران إلا أن تلك الهبة تركت آثاراً بارزة على الحركة السياسية فى الإقليم.

فقد نبتت خلال تلك الحوادث فكرة توحيد الجمعيات النيجيرية المختلفة الإجتماعية والثقافية والقبلية، وهى جمعيات كانت قبل تلك الحوادث بعيدة كل البعد عن الإشتغال بالسياسة، فأخذت تلك الجمعيات تنسق فيما بينها، وجاء الكثير من زعماء الحركة الوطنية النيجيرية من بين أعضاء تلك الجمعيات.

وتركت "حركة شباب لاجوس" – التى تأسست فى عام 1933 بجهود جماعة من المثقفين – أثراً بالغاً فى الحياة السياسية للبلاد، فقد جمعت بين أولئك الذين ينتمون إلى قبائل متباينة فى إطار وطنى واحد، وطالبت تلك المنظمة بفتح الباب أمام الأفارقة للخدمة المدنية فى إدارات الحكومة، كما طالبت برفع الحواجز القانونية التى تحد من حركة القبائل، وتشل النشاط الإقتصادى التقليدى.

وانتهزت المنظمة فرصة إنتخابات المجلس التشريعى عام 1938 لتنشر برنامجها السياسى الذى نص على المطالبة بالحكم الذاتى لنيجيريا فى إطار الإمبراطورية البريطانية على أن يكون لأبناء البلاد مطلق الحرية فى إدارة الأمور الداخلية، وأن الحركة تعمل على تجميع العناصر المختلفة التى تكون شعب نيجيريا فى إطار وطنى واحد. وانتشرت فروع المنظمة فى عدد من المدن النيجيرية وقدر عدد أعضاؤها فى عام 1938 بعشرة آلاف عضو، غير أن الحركة عجزت عن تجاوز النعرات والخلافات التى مزقت الشعب النيجيرى، ودب الخلاف بين زعاماتها، مما أدى إلى تداعيها فى نهاية الأمر.

وجرت الحركة السياسية فى ساحل الذهب (الذى عرف باسم غانا فيما بعد) على نحو شبيه بالحركة السياسية فى نيجيريا، إذ طالب المثقفون من أبناء الإقليم بإصلاح نظام المجلس التشريعى الذى كانت غالبية أعضاؤه من الإنجليز ولا يمثل الأفارقة سوى ستة أعضاء يختارهم الحاكم البريطانى. وتولى زعامة حركة المثقفين محامى يدعى كاسلى هايفورد، وقد نبتت فكرة توحيد الجهود الوطنية فى أفريقيا الغربية البريطانية من ساحل الذهب، فبدأت الدعوة لذلك منذ عام 1917، وعقد أول مؤتمر فى مارس 1920 أسفر عن تأسيس "المؤتمر الوطنى لأفريقيا الغربية البريطانية". ولم يطالب المؤتمر بإنهاء الحكم الاستعمارى، ولكنه تبنى برنامجاً معتدلاً، يدعو إلى توسيع الحقوق السياسية للسكان الأفارقة مع الإحتفاظ بالإدارة البريطانية، وأن يتم اختيار ممثلى الأفارقة فى المجلس التشريعى عن طريق الإنتخاب. ولكن هذا البرنامج لقى مقاومة من جانب السلطات البريطانية والعناصر المتميزة الأفريقية التى ارتبطت مصالحها بالاستعمار. فقد رأى الإنجليز أن أبناء أفريقيا لم يبلغوا بعد درجة الرقى التى تسمح لهم بحكم أنفسهم بأنفسهم، بينما حرض زعماء القبائل –الذين كان الحاكم العام يختارهم لعضوية المجلس التشريعى– أتباعهم ضد المؤتمر، وطالبوا بالتمسك بنظام التعيين فى عضوية المجلس.

ورغم المطالب المتواضعة التى تبناها المؤتمر، والمقاومة التى لقيتها تلك المطالب، قدر للمؤتمر أن يلعب دوراً بارزاً فى الحياة السياسية، غير أنه فقد شعبيته عندما اختار التحالف مع الزعامات القبلية التقليدية والسلطات الاستعمارية ضد حركة الجماهير التى اتخذت صورة الإضرابات والمظاهرات إحتجاجاً على الإجراءات التى صاحبت الأزمة الإقتصادية (1929

– 1933) وما لبث المؤتمر أن حل بعد وفاة كاسلى هايفورد زعيمه ومؤسسه فى أوائل الثلاثينات.

شرق القارة

دعمت الحرب العالمية الأولى مركز الإنجليز فى شرق أفريقيا تدعيماً كبيراً فقد انتدبت على ممتلكات ألمانيا بموجب قرار عصبة الأمم الصادر فى 1922. ولم يطرأ أى تعديل على الإدارة الاستعمارية فى كينيا وأوغندة وزنجبار فى فترة ما بين الحربين، على حين طبق نظام الحكم المباشر فى تنجانيقا على نحو مماثل لما كان متبعاً فى المستعمرات البريطانية المجاورة، وشكل فى كل مستعمرة مجلس تنفيذى يضم كبار الموظفين الإنجليز لمعاونة الحاكم العام فى إدارة المستعمرة، كما أقيمت المجالس التشريعية استجابة لمطالب المستوطنين البيض التى ضمنت فى عضويتها ممثلين للمستوطنين إلى جانب كبار الموظفين، ومن ثم كانت المجالس التشريعية حامية لمصالح الشركات البريطانية والمستوطنين البيض فى شرق أفريقيا. وتجلى ذلك فى صدور عدد من المراسيم (1926) حرمت على الأفارقة الإشتغال بتصنيع المواد الأولية أو تصديرها، وتكرر صدور مثل هذه المراسيم (32 – 1933) وشملت قائمة المحرمات القطن والبن والتبغ، فألزم الفلاحون الأفارقة بيع محاصيلهم للأوروبيين بأسعار محددة، وفى أوقات معينة.

وانتشر استخدام السخرة فى المزارع الأوروبية بشرق أفريقيا فى تلك الحقبة، وزيد عدد أيام العمل التى كان على الفلاحين الأفارقة من مستأجرى الأراضى الزراعية أن يشتغلونها لحساب البيض من ستين يوماً إلى 180 يوماً فى العام. وأدخلت نظام البطاقات فى كينيا الذى يحرم على الأفريقى الإنتقال من مكان إلى مكان دون الحصول على إذن من السلطات الإدارية، وذلك بقصد ربط السكان الوطنيين بالمزارع التى يعملون فيها، إذ كان صاحب العمل يحتفظ بالبطاقة لديه، ولا يعطيها للعامل الأفريقى إلا بعد أن ينتهى عقد عمله، كما كان من الصعب على الأفارقة الإلتحاق بأى عمل دون الحصول على هذه البطاقة. وقضى قانون صدر فى تنجانيقا عام 1924 بمعاقبة الأفريقى الذى يترك العمل بالغرامة أو السجن لمدة ستة شهور.

وزادت السلطات من مقدار ضريبة الرؤوس التى فرضت على السكان الأفارقة، ففى كينيا – على سبيل المثال – تضاعفت ضريبة الرأس أربع مرات فى الفترة من 1913 – 1921، وتضاعفت فى تنجانيقا وصدرت فى 1924 قوانين تلزم الأفارقة بالعمل بالمشروعات لمدة 30 يوماً سنوياً دون أن يتقاضوا أجراً نظير عملهم.

ولكن التغير الإقتصادى الذى شهده الإقليم من حيث التوسع فى إنتاج المحاصيل النقدية، أدى إلى حدوث تغيرات إجتماعية هامة، فظهرت طبقة من كبار الملاك الأفارقة وأغنياء الفلاحين (أوغندة)، وبدأت أركان المجتمع القبلى التقليدى تتداعى، كما شهدت نفس الحقبة ظهور فئة من المثقفين الأفارقة الذين جاءوا من بين صفوف أثرياء الفلاحين، وتلقوا العلم فى المدارس الحكومية التى افتتحتها السلطات الاستعمارية لتخريج الكوادر الإدارية.

وصاحب هذه التغيرات نمو الحركة الوطنية فى كينيا وتنجانيقا وزنجبار، حيث بدأ الشباب المثقف يلعب دوراً هاماً فى هذا المجال وخاصة أولئك الذين أتيحت لهم فرصة الدراسة فى إنجلترا والهند وتأثروا بالأفكار الليبرالية، والإتجاهات المعادية للإمبريالية، حتى إذا عادوا إلى بلادهم شرعوا فى تنظيم الجمعيات والأحزاب السياسية مثل "جمعية شباب أوغندة" (1918) التى طالبت بإعادة تنظيم الإدارة فى أوغندة على أسس ديموقراطية، وتمثيل الفلاحين والمثقفين فى برلمان ينشأ فى إطار التنظيم الجديد. وقد اندمجت هذه الجمعية فى جمعية باتاكا التى تأسست عام 1921 التى طالبت بإعادة الأراضى المصادرة إلى أصحابها من الفلاحين، وعبرت عن مطالب الفلاحين.

وفى عام 1938 تزعمت الحركة الوطنية فى أوغندة منظمة سياسية حملت إسم "أبناء كنتو" (وكنتو شخصية أسطورية يقال أنها أسست مملكة بوجندة التى أصبحت تعرف بإسم أوغندة) طالبت بتمثيل الأفارقة فى المجلس التشريعى، ورفع الحظر المفروض عليهم بالنسبة للإشتغال بالأعمال المتصلة بتحويل المواد الأولية إلى مواد مصنعة، وتصدير المواد الأولية، وكانت تلك المطالب تعكس مصالح البرجوازية الزراعية أساساً، ورغم تواضع مطالب أبناء كنتو، حظرت السلطات البريطانية نشاط هذه المنظمة وزجت بزعمائها فى السجن.

وبدأ ظهور التنظيمات السياسية المعادية للإمبريالية فى كينيا عام 1921 حين قامت حركة احتجاج واسعة النطاق ضد القرار الخاص بتخفيض أجور الأفارقة بمقدار الثلث، وأثمرت تلك الحركة تأسيس "جمعية شباب الكيكيو" نتيجة جهود بعض المثقفين الوطنيين، وبثت الجمعية دعايتها بين صفوف الأهالى لتعبئتهم ضد انتزاع الأراضى وتخفيض الأجور، وأسست عدداً من الفروع التابعة لها فى معظم أنحاء البلاد. وكانت أول مظاهرة سياسية عرفتها كينيا (عام 1922) هى تلك التى نظمت للإحتجاج على اعتقال هارى ثوكو رئيس الجمعية، وواجهت السلطات المظاهرة بالقوة المسلحة، منتهزة الفرصة لتوجيه ضربة قاضية إلى شباب الكيكويو.

ولكن الحركة السياسية الكينية عادت للتعبير عن نفسها فى تنظيم جديد (أواخر العشرينات) حمل إسم "جمعية الكيكويو المركزية" وتضمن برنامجها المطالبة بوضع حد لنزع ملكية الأراضى، ومنح الحقوق السياسية للسكان الأفارقة، وتمثيل الأفارقة فى المجلس التشريعى، واختيار رؤساء المجالس المحلية بطريق الإنتخاب، والمساواة فى الحقوق بين العمال الأفارقة وزملائهم الأوروبيين، وقصرت الجمعية نشاطها على عقد الإجتماعات وتقديم الإلتماسات وغيرها من الوسائل المعتدلة، ورغم ذلك حلت السلطات الاستعمارية الجمعية فى عام 1940.

وكما يتضح من أسماء التنظيمين السياسيين، فإنهما إقتصرا على الكيكويو وهى أكبر مجموعة سكانية فى كينيا، أما بقية المجموعات السكانية القبلية الأقل حجماً، فقد أسست جمعيات سياسية خاصة بها على غرار جمعيتى الكيكويو فى الثلاثينات، مما أدى إلى تفتيت القوى الوطنية، وسهل على السلطات الاستعمارية أمر تصفيتها.

وعم السخط الشعبى ضد الاستغلال الإمبريالى فى تنجانيقا، واتخذت المقاومة الأفريقية طابعاً إقتصادياً، فكون الفلاحون فى أواخر العشرينات تعاونيات تسويقية للتخلص من احتكار شركات التصدير للمحاصيل الوطنية. ولكن نشاط تلك التعاونيات لم يخل من الصبغة السياسية كذلك شهدت تنجانيقا موجة من الإضرابات العمالية فى عام 1932م نتيجة للأزمة الإقتصادية كان أخطرها إضراب عمال مناجم الذهب الأفارقة الذى استمر

أسبوعاً، وشارك فيه نحو 12 ألفاً من العمال، مما دفع السلطات إلى التدخل العسكرى لسحق الإضراب، وسنت تشريعاً حرم تشكيل المنظمات النقابية فى البلاد.

وبالإضافة إلى الحركت السياسية الإقليمية فى شرقى أفريقيا، شهدت المنطقة حركة سياسية شاملة قامت بين السكان الأفارقة ضد مشروع إقامة إتحاد شرق أفريقيا الذى خططت له بريطانيا بهدف ضم بلاد المنطقة فى كيان إدارى واحد، والذى قدمه المستوطنون البيض فى كينيا (1921) وحمل إسم "بلاد الرجل الأبيض"، ووضع على نسق إتحاد جنوب أفريقيا، وعضدته الحكومة البريطانية، فأرسلت فى عام 1925 لجنة إلى شرق أفريقيا لوضع الخطوات العملية اللازمة لتطبيق المشروع، وأوصلت اللجنة بإقامة إتحاد يضم كينيا وأوغندة، وتنجانيقا، واقترحت تشكيل مجلس أعلى للإتحاد يضم حكام المستعمرات الثلاث. وقد تم تشكيل هذا المجلس فى عام 1926 للتنسيق بين السياسة الاستعمارية فى المستعمرات الثلاث لصالح الأقلية الأوروبية فى الإقليم.

ولكن المشروع – الذى كان عنصرياً فى جوهره – لم يصمد أمام المقاومة الأفريقية، وإضطرت السلطات الاستعمارية إلى العدول عنه مؤقتاً، ولكن النضال الأفريقى ضد المشروع أثبت أنه قد توافرت للأفارقة فى العشرينات إمكانية توحيد المقاومة ضد الحكم الإمبريالى. ورغم أن الروح القبلية ونقص الخبرات التنظيمية قد أضعف تلك الحركة السياسية، إلا أنها نجحت فى إيقاظ الوعى السياسى عند السكان الأفارقة.

وسط القارة

واجهت الحكومة البريطانية بعد الحرب الأولى مشكلة مستقبل الإدارة الاستعمارية فى روديسيا، فقد كان الإمتياز الذى منحته الحكومة لشركة جنوب أفريقيا البريطانية يوشك على الإنتهاء، وكانت الدوائر المالية البريطانية التى تتطلع إلى نيل نصيب من ثروة الإقليم تقف فى وجه احتكار الشركة العتيدة لتلك الثروة، كما أن المستوطنين ضاقوا ذرعاً بالشركة الإحتكارية التى تحصل على 50% من أرباح شركات التعدين. وكانت حكومة جنوب أفريقيا تتطلع إلى ضم روديسيا الجنوبية، غير أن ثورة البوير عند بداية الحرب جعلت الحكومة

البريطانية على إقتناع بأن الشعور العدائى للإنجليز فى تلك البلاد لا يجعل من الحكمة أن تؤيد الحكومة هذه الفكرة.

وفى أغسطس 1922 أجرى استفتاء بين سكان روديسيا الجنوبية، إشترك فيه المستوطنون البيض وحدهم، جاءت نتيجته لصالح استقلال روديسيا الجنوبية، وأعلن منح روديسيا الاستقلال الذاتى فى أول أكتوبر 1923 على أن يكون لها برلمان خاص ينتخب أعضاءه المستوطنون البيض.

وسويت مسألة روديسيا الشمالية بعد ذلك بستة شهور من خلال مفاوضات جرت بين الحكومة البريطانية ومجلس إدارة شركة جنوب أفريقيا البريطانية، وتوصل الطرفان إلى اتفاق تحولت بمقتضاه روديسيا الشمالية إلى محمية بريطانية بعد تنازل الشركة عن إدارتها وحقوقها فى ملكية أراضيها إلى الحكومة البريطانية مقابل 3.750.000 جنيهاً إسترلينياً، وبعد ذلك بعشر سنوات (1933) دفعت حكومة جنوب روديسيا إلى الشركة مليونى جنيه نظير التنازل عن حقوقها فى ملكية المناجم. ولكن الشركة احتفظت بملكية مناجم روديسيا الشمالية، وجانب كبير من أراضى نياسا.

وكانت روديسيا الجنوبية تضم أكبر تجمع سكانى أفريقى فى فترة ما بين الحربين، ولم يتجاوز تعداد من يقيمون منهم فى المدن بضعة آلاف نسمة، كان معظمهم خدم فى منازل البيض بالإضافة إلى عمال الصناعة والبناء والنقل. وكانت غالبية عمال التعدين من الأفارقة الذين جاءوا من الريف والتحقوا بالمناجم لفترة زمنية معينة، يعيشون خلالها فى معسكرات خاصة أقيمت بجوار المناجم، وأحيطت بالأسلاك الشائكة، وتولت الشرطة حراستها.

ونظراً لسوء حال العمال الأفارقة وضراوة الأزمة الإقتصادية فى الثلاثينات بدأوا ينظمون النضال الجماعى، فكان أول إضطراب عمالى ضخم شهدته روديسيا الجنوبية، هو ذلك الذى وقع فى عام 1935 ونظمه عمال مناجم النحاس إحتجاجاً على تخفيض أجورهم والبون الشاسع بينها وبين أجور العمال البيض. وكانت زيادة ضريبة الرأس بمثابة الشرارة التى أشعلت تلك الحركة. ولكن الحكومة نجحت فى فض الإضراب بالقوة المسلحة.

وكانت الحركة السياسية الأفريقية فى جنوب أفريقيا القوة الدافعة التى حركت الوعى السياسى بين الأفارقة فى وسط القارة، فقد تأسس "المؤتمر الأفريقى الوطنى" فى جنوب أفريقيا منذ 1912 وتعلم العمال الأفارقة الذين جلبوا إلى جنوب أفريقيا من الروديسيتين، أصول العمل السياسى على يد ذلك التنظيم فنظم أبناء نياسالاند الجمعيات السياسية على نسقه.

فمنذ عام 1930 أسست جمعيات أفريقية ضمت فى عضويتها بعض المثقفين والعمال الأفارقة من أبناء الروديسيتين، وكان نشاطهم منصباً على تحسين أوضاع السكان من الأفارقة دون أن يبلور هذا النشاط فى صورة حركة معادية للاستعمار وموجهة ضد المستوطنين البيض.

أما عن بقية بلاد وسط أفريقيا محميات بتشوانا لاند، وباسوتو لاند، وسوازيلاند، فقد بدأت تشهد حركة سياسية معادية للاستعمار تزعمها بعض المثقفين الأفارقة، طالبت بإتاحة فرصاً أكبر للتعليم أمام أبناء البلاد، وإفساح المجال أمامهم للإشتغال بالتجارة والإلتحاق بالإدارة المدنية. ولما كانت هذه المنطقة مصدراً للعمال الموسميين الذين يعملون فى جنوب أفريقيا، فقد تأثر هؤلاء بالنشاط السياسى للسود فى الجنوب.

وقد تطلعت حكومة جنوب أفريقيا إلى إبتلاع تلك المحميات الثلاث بحجة أن الحكومة البريطانية كانت قد تعهدت فى عام 1909 بأن تتنازل عن المحميات الثلاث لحكومة إتحاد جنوب أفريقيا، فبدأت حكومة جنوب أفريقيا فى عام 1919 المطالبة بالمحميات. وفى عام 1934 هدد هرتزوج رئيس وزراء جنوب أفريقيا بفرض عقوبات إقتصادية على المحميات الثلاث، فتراجعت الحكومة البريطانية أمام هذا الضغط (عام 1935) وشكلت لجنة مشتركة من ممثلى الحكومتين للنظر فى ضم المحميات إلى جنوب أفريقيا غير أن قيام الحرب العالمية الثانية أدى إلى إيقاف نشاط اللجنة.

جنوب القارة

أعطت الحرب العالمية الأولى دفعة قوية لاقتصاد جنوب أفريقيا، فقد أدى توقف الواردات الأوروبية نتيجة ظروف الحرب إلى تطور الصناعة فى الإقليم فزاد عدد المؤسسات الصناعية من 4000 مؤسسة (عام 1915) إلى 7000 مؤسسة (1920)، كذلك أدى

إغلاق قناة السويس فى وجه الملاحة الدولية بسبب ظروف الحرب إلى تحول الطرق الملاحية إلى الدوران حول أفريقيا مروراً بالكاب، فازدهرت موانى جنوب أفريقيا. وزادت كميات الفحم المنتج من مناجم الإقليم لسد حاجة السفن البخارية. كما تضاعفت الصادرات الزراعية، وقفزت أسعار الذهب فى الأسواق العالمية.

وكانت النتيجة المنطقية لهذا التطور إتساع حجم الطبقة العاملة التى أصبحت تضم – بالإضافة إلى الإنجليز – البوير والأفارقة السود وازدادت أعداد العمال الأفارقة فى الصناعة والتعدين من 61 ألفاً فى 1915 إلى 113 ألفاً فى 1920 بينما وصل عدد عمال المناجم الأفارقة فى السنة الأخيرة إلى 270 ألف عامل، وكانت غالبية العمال الأفارقة تمارس أعمالاً تحتاج إلى القوة العضلية، وشغل القليل منهم الأعمال الفنية.

وما كادت الحرب تضع أوزارها حتى واجه الإقليم أزمة إقتصادية نتيجة تغير الظروف التى ساعدت على النمو الإقتصادى خلال الحرب، وارتفعت تكاليف المعيشة بصورة ملحوظة. وعضت الأزمة بأنيابها الطبقة العاملة وخاصة القطاع الأفريقى منها، ومن ثم بدأ اختمار السخط الذى عبر عنه تأسيس "عصبة الإشتراكيين الدوليين" التى كان أعضاؤها ينتمون إلى حزب العمال بجنوب أفريقيا وهو حزب فابى، ثم أصبحوا – نتيجة الأزمة الإقتصادية – أكثر ميلاً إلى الماركسية، وتحولت العصبة إلى حزب شيوعى عام 1921. ورغم أن الحزب لم يكتسب جماهيرية كبيرة إلا أنه لعب دوراً بارزاً فى بث الوعى السياسى والطبقى بين صفوف العمال الأفارقة السود فأقام المدارس الليلية لتعليمهم، وتخرج فى تلك المدارس الكثير من الكوادر الأفريقية التى لعبت دوراً بارزاً فى الحركة الوطنية المناهضة لسيطرة البيض والتفرقة العنصرية.

وشارك العمال الأفارقة فى موجة الإضرابات العمالية التى شهدتها البلاد فى العشرينات من خلال "جمعية العمال الصناعيين الأفارقة" وهى تنظيم عمالى ينتمى إلى "المؤتمر الوطنى الأفريقى" التنظيم السياسى الذى مثل مصالح الأفارقة (تأسس 1912)، ثم "إتحاد العمال الصناعيين والتجاريين الأفارقة" الذى بدأ يتصدر الحركة الوطنية منذ العشرينات كجناح عمالى للمؤتمر الوطنى الأفريقى، وكانت غالبية أعضائه فى المدن من العمال والمهنيين والحرفيين وأصحاب الحوانيت الصغيرة، أما فى ناتال فكانت غالبية أعضائه من الفلاحين.

ونظم الإتحاد إضرابات بين عمال الموانى والسكك الحديدية والمناجم للمطالبة بتحسين أحوال العمال الأفارقة ومساواتهم بزملائهم البيض فى الأجر. وواجهت السلطات تلك الإضرابات بالعنف.

ومثل مصالح البوير فى الحركة الوطنية "الحزب الوطنى" الذى تأسس عام 1913 بهدف حماية مصالح البوير الإقتصادية وتدعيم مركزهم السياسى، وتولى زعامة الحزب كبار الملاك والرأسماليين من البوير، وكان يطالب بالإنفصال عن بريطانيا وتحول إتحاد جنوب أفريقيا إلى جمهورية مستقلة. وحين وصل هيرتزوج زعيم هذا الحزب إلى السلطة بتوليه منصب رئيس الوزراء (1918 – 1922) إتبع سياسة التفرقة العنصرية لصالح البيض، فأقام ما عرف بحاجز اللون الذى يحرم على العمال الأفارقة الإشتغال بالأعمال الفنية فى قطاعات الصناعة والتعدين والنقل، ويقصر تلك الأعمال على البيض دون غيرهم. ونتيجة لهذه السياسة نجح هيرتزوج فى إنتخابات 1924 وشكل حكومة إئتلافية ضمت حزبه وحزب عمال جنوب أفريقيا الذى كان يمثل مصالح المستوطنين الإنجليز، ولذلك خفف هيرتزوج من المطالبة بالاستقلال عن بريطانيا.

وكان أول أعمال الحكومة الجديدة إصدار قانون "العمل المتمدين" (1924) الذى يحرم على المصالح والشركات تشغيل السود فى الأعمال الفنية. واضطرت الحكومة إلى منح إمتيازات خاصة للشركات التى تستجيب للقانون وتعمل على تطبيقه لأن الشركات كانت تفضل العمال السود على البيض لرخص أجورهم. كما صدر قانون "عمال المناجم" (1926) الذى فرض حزراً على تشغيل السود فى إدارة الآلات أو قيادة الآليات أو ممارسة الأعمال التى تتطلب مهارة فنية خاصة وعند منتصف العشرينات بدأت الحكومة عملية إبعاد السود عن المدن وألزمتهم بالإقامة فى أحياء فقيرة قذرة خاصة بهم، مكتظة بالسكان.

ووجهت الأزمة الإقتصادية التى صاحبت الكساد العالمى فى مطلع الثلاثينات ضربة قاسية إلى إقتصاد جنوب أفريقيا نظراً لاعتماده على السوق العالمى وارتباطه بها، فأغلقت مناجم الماس بسبب تدهور أسعاره وشرد الآلاف من عمال التعدين، وزاد الجفاف عام 1931 من ضراوة الأزمة، فحدثت مجاعة فى الريف وزحف الفلاحون على المدن، وانتشرت الإضرابات بين صفوف العمال والفلاحين طوال سنوات الأزمة (1929 – 1933).

ومع بداية الأزمة، تأسست جبهة شعبية من ائتلاف الأحزاب الشيوعى والمؤتمر الوطنى الأفريقى وبعض أجنحة الإتحاد الصناعى والتجارى لعمال أفريقيا، والنقابات العمالية الأفريقية حملت إسم "عصبة الحقوق الأفريقية"، وطالبت العصبة بإلغاء التصاريح والبطاقات التى تحد من إنتقال الأفارقة داخل البلاد كما طالبت بمنح الأفارقة الحقوق السياسية وحق التعليم. ونظمت العصبة مظاهرات ضخمة بمناسبة "عبد دنجان"[1] (16 ديسمبر 1930)، واجهتها الحكومة بتدبير مذبحة فى مدينة ديربان بإقليم ناتال راح ضحيتها المئات من الأفارقة.

وفى مواجهة تلك الحركة الشعبية الأفريقية، أعاد المستوطنون البيض تنظيم صفوفهم للدفاع عن مصالحهم، فشكلت حكومة إئتلافية فى 1933 – 1934 برئاسة هيرتزوج واندمج الحزبان اللذان مثلا مصالح الرأسماليين البيض فى حزب واحد عرف بإسم "حزب جنوب أفريقيا الموحد" ولكن هذا الائتلاف لم ينجح فى تصفية التناقضات داخل الطبقة الحاكمة، فقد ضم الحزب عناصر غير متجانسة، فكان الجناح المالى لبريطانيا غير راض عن لوائح وستمنستر (1931) التى منحت الممتلكات البريطانية حقوق السيادة من الناحية التشريعية، فأصبحت باستطاعتها إصدار تشريعات خاصة بها، حتى لو تناقضت هذه التشريعات مع القانون البريطانى، كما جعلت من حق تلك الممتلكات إعلان الحرب أو إبرام إتفاقيات السلام. وانفصل هذا الجناح عن "حزب جنوب أفريقيا الموحد" وشكل "حزب الممتلكات" الذى دعا إلى إقامة علاقات أوثق مع بريطانيا. أما جناح البوير داخل الحزب الموحد، فقد إنشق كذلك بحجة أن الحزب يميل إلى جانب بريطانيا أكثر مما يجب، وأسس المنشقون من البوير "الحزب الوطنى الخالص"، نال هذا الحزب تأييد المنظمات الفاشية التى بدأت تتكون فى جنوب أفريقيا كصدى للحركة الفاشية فى أوروبا.

واستمرت حكومة الإئتلاف فى متابعة السياسة العنصرية، فأصدرت قانوناً (1937) نص على اعتبار الأفارقة المشتغلين بالمؤسسات الصناعية خدماً وليسوا عمالاً، ومن ثم لا تنطبق عليهم القوانين الخاصة بحقوق العمال، كما لا يجوز تسجيل أسماءهم فى النقابات العمالية.

[1] فى 16 من ديسمبر 1838، نشبت معركة دموية بين جيش قبائل الزولو بزعامة دنجان، وجيش البوير هزم فيها الزولو. وجرت عادة حكومة جنوب أفريقيا على الإحتفال بالمناسبة بإعتبارها رمزاً لإنتصار البيض، بينما رأى الأفارقة فيها رمزاً للنضال الوطنى ضد الإمبريالية.

كما صدر قانون تمثيل الأهالى الوطنيين فى البرلمان (1936) الذى حرم الأفارقة من أبناء الكاب من الحقوق السياسية، وأباح لمن عداهم إنتخاب ثلاث نواب لتمثيلهم فى مجلس النواب بالبرلمان، على أن يكون من يقع عليه انتخابهم من أصل أوروبى.

وشهدت السنوات التى سبقت قيام الحرب الثانية إنتشار المنظمات الفاشية فى جنوب أفريقيا، واتجاهها إلى استخدام العنف والإرهاب ضد الأفارقة. وكان كبار الملاك البوير من مؤيدى تلك المنظمات على أمل أن يؤدى انتصار الفاشية إلى إضعاف الإنجليز، مما قد يتيح لهم فرصة استعادة استقلالهم المفقود.

الفصل السادس
الطريق إلى التحرر

إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد فتحت أذهان الأفارقة على حقيقة الإمبريالية، وحفزتهم على تنظيم أنفسهم للتخلص من السيطرة الأجنبية، فكانت تلك المنظمات السياسية التى رأيناها تنتشر فى القارة، فإن الحرب العالمية الثانية وضعت الأفارقة على طريق الاستقلال، وما بناه الاستعمار فى خمسة قرون هدمه التحرير فى عقدين إثنين، فبين عامى 1945 – 1965 تآكلت رقعة الاستعمار تآكلاً سريعاً، فبعد أن كانت تمثل 35% من مساحة العالم، أصبحت تمثل 4% فقط من تلك المساحة، أى أن معدل المد التحررى يعادل عشرات أضعاف معدل الزحف الإمبريالى، حتى قيل أن "الاستعمار إذا كان قد أتم مشرقه فى ساعات، فقد عبر خط الزوال، وشهد شفقه وغسقه ثم غروبه فى دقائق معدودات، وبينما جاء الاستعمار فى موجتين كبريين لكل منهما بدوره ذبذباته الثانوية، جاء التحرير فى موجة واحدة طاغية كاسحة".

غير أنه من الصعوبة بمكان أن نحدد تاريخ بداية ومسار التحرير الحقيقى، تمييزاً له عن الاستقلال الشكلى، ولعل دراسة مسار أفريقيا على طريق التحرر على أساس إقليمى يساعدنا على وضع أيدينا على أطراف قضية التحرر، ولنبدأ بغرب أفريقيا، وإن كان التحرر الأفريقى قد بدأ بالشمال الغربى والشمال (مصر والمغرب العربى)، إلا أننا سنسير على نفس الدرب الذى غدونا عليه فى هذه الدراسات.

غرب القارة

جند الفرنسيون 137 ألفاً من أبناء أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية للإشتراك فى الحرب (1939 – 1940) ضمن الجيش الفرنسى، وبعد استسلام الحكومة الفرنسية للألمان أرسلت الفرقة السنغالية إلى الجزائر ثم إلى أفريقية الفرنسية نتيجة إتفاق توصل إليه بيتان مع السلطات النازية. وعندما عادت تلك القوات إلى بلادها، بعد أن عانت تجربة الأسر، بثت كراهية النازية فى صدور مواطنيها، حتى أن بواسان ممثل حكومة فيشى

فى أفريقيا الغربية إعترف عام 1942 أنه لا يمكن الإعتماد على أبناء الإقليم لمحاربة الحلفاء.

وقد بدأ الصدام بين البريطانيين ومؤيدى ديجول من ناحية ممثلى حكومة فيشى فى أفريقيا الغربية من ناحية أخرى (يوليو 1940) حين قصفت قطع الأسطول البريطانى ميناء داكار بعد أن رفض بواسان الاستسلام للحلفاء. وفى أكتوبر 1940 أعلنت قوات تشاد عصيانها لحكومة فيشى وتبعتها قوات الكاميرون وبقية المستعمرات الفرنسية فى غرب أفريقيا. ولكن أنصار حكومة فيشى ظلوا يسيطرون على الموقف حتى بدأ الحلفاء غزوهم لشمال أفريقيا، عندئذ انضم بواسان ورجاله إلى الأمريكان، واشتركت بعد ذلك قوات المستعمرات الفرنسية – التى كان معظم رجالها من الأفارقة – فى دحر القوات النازية. بينما كان العمال الأفارقة ينتجون المواد الأولية الإستراتيجية اللازمة للحلفاء خلال الحرب، ويعملون فى بناء الطرق والمطارات وغيرها من المنشآت المتصلة بالمجهود الحربى.

ورغم اضطرار الأفارقة إلى المساهمة لنصرة قضية الحلفاء بالدماء والعرق، زادت الإدارة الاستعمارية الضرائب المقررة عليهم خلال الحرب حتى تعوض الإنخفاض فى الصادرات، مما ترتب عليه من انكماش فى الدخل، فقد هبطت أسعار المواد الأولية بنسبة 50% وانخفضت الصادرات بمقدار 8/7 ما كانت عليه قبل الحرب. ورغم أن قادة فرنسا الحرة حاربوا ضد الفاشية بإسم الديموقراطية والعدالة، فإنهم لم يهتموا بتطبيق تلك المبادئ فى سياستهم الاستعمارية.

ففى المؤتمر الذى عقد فى برازا فيل عام 1944 للنظر فى وضع نظام لإدارة المستعمرات الفرنسية الأفريقية بعد الحرب، تقرر إقامة نظام نيابى فى المستعمرات على أسس ديموقراطية. ولكن عندما طبقت تلك المبادئ أقيمت مجالس استشارية محلية لا حول لها ولا قوة، إذ لم يكن من اختصاصها سوى مناقشة الميزانية الخاصة بالمستعمرة، واختير رؤساء القبائل المخلصين لفرنسا لعضوية تلك المجالس، كذلك قرر المؤتمر أن تحتفظ فرنسا بنظام العمل فى المستعمرات لمدة خمس سنوات بعد الحرب، وكان ذلك يعنى المحافظة على نظام العمل الجبرى، وبذلك ضربت فرنسا عرض الحائط بالأمانى الوطنية والحقوق الإنسانية لأبناء المستعمرات التابعة لها.

لذلك شعر الأفارقة بالحاجة إلى تجميع الجهود للنضال ضد الاستعمار وبغض النظر عن بعض الجماعات السياسية المحدودة، كان الحزب الإشتراكى الفرنسى يمارس نشاطه فى أفريقيا الغربية الفرنسية. وكان من الضرورى تنظيم العمل الجماهيرى لتأييد مواقف النواب الأفارقة فى المؤسسات الدستورية الفرنسية، لاستخدام المجالس الاستشارية التى أنشئت فى المستعمرات (تطبيقاً للدستور الفرنسى الصادر فى 1946) كأداة لمحاربة الاستعمار. وقد تم تحقيق ذلك من خلال المنظمات السياسية الجماهيرية التى ظهرت فى 1945 – 1946.

وطرح المثقفون الأفارقة شعارات الديمقراطية العامة ومعاداة الاستعمار التى اجتذبت تأييد الشعب، ولكن الأحزاب السياسية فى أفريقيا الغربية الفرنسية – شأنها شأن أحزاب المستعمرات – عبرت عن المصالح الخاصة بالأجنحة المختلفة فى الحركة الوطنية بصورة منفصلة، واتجه بعض القادة السياسيين إلى الوفاق مع الإدارة الاستعمارية ومعايشتها.

وعندما لمس رجال الحركة الوطنية الأفريقية أن الحاجة ماسة لتوحيد جهود المنظمات السياسية العاملة فى الميدان، عقدت مؤتمراً لمختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية فى باماكو (1946) حضرة بعض أعضاء المجالس النيابية من الأفارقة، وقرر المؤتمرون إقامة نوع من الإتحاد بين الحركات السياسية فى أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية تحت إسم "الجمعية الديمقراطية الأفريقية" ودعت هذه الجمعية الجماهير الأفريقية إلى النضال من أجل حقوقها السياسية والإقتصادية "فى إطار الإتحاد الفرنسى" أى أنهم لم يفكروا – فى تلك المرحلة – فى التخلص من الاستعمار الفرنسى.

واتخذ أعضاء الجمعية الديمقراطية الأفريقية مواقف موحدة مع الحزب الشيوعى الفرنسى داخل المؤسسات النيابية الفرنسية، وكانت قوة الجمعية آخذة فى التزايد حتى بلغ عدد أعضاؤها فى 1949 المليون عضواً، وكانت تعد المنظمة السياسية الرئيسية فى ساحل العاج، أما بالنسبة للسنغال فقد ظل الحزب الإشتراكى الفرنسى يحتكر العمل السياسى حتى أسس ليوبولد سنجور حزب "الكتلة الشعبية السنغالية" عام 1949.

ولم يكن من المعقول أن تغض الإدارة الاستعمارية الطرف عن الجمعية الأفريقية الديمقراطية بعد أن اكتسبت هذا التأييد الشعبى، فأعلن وزير الأراضى الفرنسية فيما وراء البحار أمام

البرلمان أن الجمعية منظمة سياسية ممالئة للشيوعية، وفى فبراير 1949 ألقى القبض على زعماء الجمعية فى ابيدجان، مما أدى إلى وقوع صدام بين الأهالى والإدارة الاستعمارية. غير أن سحق الحركة فى ساحل العاج كان من الصعوبة بمكان، فقد قاطع الأهالى البضائع الفرنسية إحتجاجاً على إجراءات القمع التى إتخذها البوليس ضد رجال الحركة الوطنية، ونظمت المظاهرات وعقدت الإجتماعات للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، فاضطرت القوات الفرنسية إلى التدخل غير مرة لفض المظاهرات مستخدمة الرصاص ضد المتظاهرين، وقد بلغ عدد المعتقلين – من أنصار الجمعية – فى ساحل العاج 3000 معتقلاً فى أبريل 1950.

ولكن قيادة الجمعية ممثلة فى زعيمها هوفويه – بواجنى حاولت التخفيف من غلواء الإجراءات القمعية الموجهة ضد أعضائها، فأعلن فى البرلمان الفرنسى، والمجالس النيابية المحلية، أن الجمعية على استعداد لتأييد الحكومة الفرنسية والتعاون معها إلى أبعد الحدود فى مقابل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين من أعضائها. ولكن هذا التصرف أفقد قيادة الجمعية ثقة أعضائها، فأعلنت فروع الجمعية فى الكمرون والسنغال وغينيا الفرنسية وأعالى النيجر عدم الإلتزام بموقف قيادتها، وأدى هذا الشقاق الذى دب بين صفوف الجمعية الديمقراطية الأفريقية إلى إضعافها.

وبعد أفول نجم الجمعية الديمقراطية الأفريقية بدأ يتصاعد دور النقابات العمالية فى الحركة الوطنية، وكانت معظم تلك النقابات تدور فى إطار الإتحاد العام للعمال الذى كان يوجهه الشيوعيون وفى الفترة 1952 – 1955، شهدت المستعمرات الفرنسية فى غربى أفريقيا موجة عارمة من الإضرابات حيث طالب المضربون بتعديل قوانين العمل، ووقف الحزب الشيوعى الفرنسى موقف التأييد لتلك الحركة، وتبنت الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) قانوناً للعمل ينص على تحديد ساعات العمل بأربعين ساعة أسبوعياً بالنسبة لعمال الصناعة والنقل، مع إقرار مبدأ الحصول على أجازة سنوية مدفوعة الأجر، ومبدأ المساواة فى الأجور دون التمييز بين العمال على أساس اللون (كان أجر العامل الأفريقى يعادل نصف أجر زميله الفرنسى). ولكن تدخل الإدارة الاستعمارية وقف حجر عثرة فى طريق تمرير القانون وخاصة المواد المتعلقة بالمساواة فى الأجور بين السود والبيض.

وبلغ النضال ضد الاستعمار ذروته فى الكمرون على يد حزب "إتحاد شعوب الكمرون" الذى طلب من مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة إلغاء الإنتداب الفرنسى على الكمرون، ولذلك لم تتردد السلطات الاستعمارية الفرنسية فى توجيه ضربة قاضية للإتحاد، تماماً كما فعلت مع الجمعية الديمقراطية الأفريقية، فشنت حملة اعتقال واسعة ضد أعضائه، وهاجمت المظاهرات التى نظمها الإتحاد بالأسلحة النارية، مما دفع قادته إلى الإتجاه نحو العمل السرى، وتنظيم حرب عصابات ضد الفرنسيين استمرت عدة سنوات ورد الفرنسيون على تلك الحركة بتدبير المذابح فى القرى الكمرونية، وإلقاء الآلاف من الشباب فى معسكرات الإعتقال.

وحاولت فرنسا أن تتخذ من المناورات الدستورية سبيلاً لإحباط النضال الوطنى الموجه ضد الاستعمار الفرنسى فى أفريقيا الغربية والاستوائية، فأصدر رئيس الجمهورية الفرنسية (يونيو 1956) قانوناً منح بمقتضاه بعض صلاحيات الحكم الذاتى لتلك المستعمرات عن طريق توسيع اختصاصات المجالس النيابية فيها، فأصبح من حقها انتخاب مجلس الحكومة والمجالس التنفيذية، والموافقة على الميزانية الخاصة بالمستعمرة، ولكن القانون تضمن نصوصاً تسلب تلك الحقوق قيمتها الحقيقية كالنص على ضرورة أن يرأس الحاكم الفرنسى العام فى كل مستعمرة مجلس الحكومة، وأن ترفع قرارات المجالس إلى وزير الأراضى الفرنسية فيما وراء البحار للتصديق عليها، وكثيراً ما كان الأخير يمتنع عن التصديق على تلك القرارات، بحجة تجاوزها صلاحيات المجالس، أو خطورتها على الأمن القومى لفرنسا، أو غير ذلك من ذرائع.

ولكن صدور ذلك القانون لم يفت فى عضد الحركة الوطنية الذى كان يتمتع بنفوذ واسع فى السنغال، وكان حزباً ماركسياً. كما عادت الجمعية الديمقراطية الأفريقية إلى النشاط، فعقدت مؤتمراً فى باماكو (1957) غير أنها لم تحدد موقفها بالنسبة لمستقبل المستعمرات الفرنسية فى غرب أفريقيا، ولكن الأعضاء طالبوا بأن تكون العلاقات الفرنسية – الأفريقية قائمة على أساس المساواة التامة.

وفى غمرة الإنهيار الذى تعرض له النظام الاستعمارى ونتيجة للثورة الجزائرية، إضطرت الحكومة الفرنسية أن تجرى استفتاء (سبتمبر 1958) بين شعوب أفريقيا الغربية والاستوائية

حول مبدأ الاستقلال. وبذلت الحكومة الفرنسية أقصى الجهد بالتعاون مع أنصارها من بقايا القيادات القبلية التقليدية بما فى ذلك الإبتزاز والتزييف، حتى تأتى نتيجة الاستفتاء لصالح بقاء البلاد فى حظيرة فرنسا، ولكن جاءت نتيجة الاستفتاء فى غينيا لصالح الاستقلال بأغلبية ساحقة (95%)، كما أن بقية مستعمرات أفريقيا الغربية والاستوائية الفرنسية نجحت فى الحصول على الاستقلال بعد ذلك بعام ونصف تقريباً بفضل صلابة قياداتها الوطنية. فقد ألغت الأمم المتحدة الإنتداب الفرنسى على الكمرون (يناير 1960) وأعلن استقلال توجو (أبريل 1960)، ومالى (يونيو) وأفريقيا الاستوائية (أغسطس) وموريتانيا (نوفمبر). وبذلك تحطمت إمبراطورية فرنسا الأفريقية وقامت على أنقاضها مجموعة من الدول الفتية.

أما عن المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا، فقد سارت أيضاً على طريق التحرر بعد الحرب العالمية الثانية التى شارك فيها أبناء ساحل الذهب (70 ألف جندى)، فحاربوا فى أثيوبيا وبورما، كما كانت نيجيريا مركزاً لقوات الحلفاء فى غربى أفريقيا وجند ما لا يقل عن 100 ألف أفريقى من نيجيريا حاربوا فى أثيوبيا والصومال وبورما والشرق الأوسط خلال الحرب زيدت الضرائب على أبناء مستعمرات غرب أفريقيا كما فرضت ضريبة مقنعة تحت إسم "تبرع إختيارى"، ولكن السلطات الاستعمارية استخدمتها لإبتزاز أموال الأفارقة. كذلك إزدادت صادرات الكاكاو وزيت النخيل والمطاط والمنجنيز، وبدأ استخراج البوكسيت عام 1941.

ورغم ارتفاع تكاليف المعيشة خلال الحرب، جمدت الأجور عند المعدلات التى بلغتها قبلها وحدث نقص شديد فى واردات المواد الغذائية مما أدى إلى إرتفاع أسعارها وزادت معاناة العمال الأفارقة ونشطت حركة الإضرابات العمالية طوال الحرب. وطالب النواب الأفارقة – فى المجالس التشريعية – بريطانيا بأن تعلن عن نواياها بالنسبة للمنطقة فيما بعد الحرب. واشتدت حركة المطالبة بإصدار دستور يضع أسس الحكم الديمقراطى مع أفرقة الوظائف العامة فى البلاد.

وفى 1940 عقد "مؤتمر شباب ساحل الذهب" بمدينة اكروبونج ووضع برنامجاً للإصلاح، ولكن الحاكم العام رفض الاستماع إلى المقترحات التى خرج بها المؤتمرون. وشكل الوطنيون لجنة فى (1941) لوضع مشروع دستورى، قدمته إلى وزير المستعمرات البريطانى

عند زيارته لساحل الذهب، ولكن وزارة المستعمرات أبدت عدم استعدادها لمناقشة أى تعديلات دستورية. إذ كان الإنجليز يودون حكم المستعمرات بالطريقة التقليدية التى درجوا عليها دون أن يدركوا أن الظروف قد تغيرت، وأن تيار التحرر الأفريقى قد أصبح جارفاً. وعندما وقع تشرشل وروزفلت ميثاق الأطلنطى وضعت مجموعة من الصحفيين الأفارقة مذكرة بعنوان "ميثاق الأطلنطى وأفريقيا الغربية البريطانية" طالبوا فيها بتطبيق مبادئ ميثاق الأطلنطى على بلادهم.

وفى نيجيريا، وحدت الأحزاب والجمعيات السياسية حركتها تحت شعار النضال من أجل الاستقلال الوطنى والإصلاح الإقتصادى والثقافى (1944). وتأسس تنظيم موحد تحت إسم "المجلس الوطنى لنيجيريا والكمرون" (26 أغسطس) مثلت فيه جميع المنظمات الشعبية والسياسية، واختير ماكولاى رئيساً للتنظيم الجديد، وأسندت سكرتاريته العامة إلى ازيكيوى. وكانت دعامة برنامج التنظيم المذكرة التى قدمتها مجموعة من صحفيى غرب أفريقيا عند زيارتها بريطانيا فى 1943، ونشرت تحت عنوان "الكتاب السياسى الأزرق لنيجيريا" وقد دعا البرنامج إلى الاستقلال الوطنى فى إطار الكومنولث البريطانى، وإصدار دستور ديمقراطى، وتحقيق وحدة البلاد، ونشر التعليم... إلخ. من المطالب التى عبرت عنها الملايين من أبناء البلاد. وقد ازداد نفوذ المجلس الوطنى زيادة كبيرة وحظى بتأييد البورجوازية الوطنية والعمال والفلاحين، فكان بمثابة جبهة وطنية للنضال ضد الإمبريالية.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها هبت شعوب أفريقيا الغربية الإنجليزية للمطالبة بالاستقلال. فعندما عقد مؤتمر الجامعة الأفريقية Pan – African – Congress إجتماعه الخامس فى منشستر (أكتوبر 1945) بعد انتهاء الحرب ببضعة شهور، دعا المؤتمر إلى تنظيم الحركات الشعبية لمواجهة الاستعمار، ولقيت توصيات المؤتمر استجابة من الحركات السياسية فى المنطقة. لذلك لجأت السلطات الإمبريالية البريطانية إلى سلاح المناورات الدستورية. فصدر دستور جديد لساحل الذهب (1946)، نص على أن يضم المجلس التشريعى ثلاثين عضواً، يختار الحاكم 12 منهم من بين الموظفين الإنجليز، ويتم انتخاب الباقين من بين الوطنيين بطرق ملتوية بعيدة عن الديمقراطية، وتمتع الحاكم العام بحق الفيتو على قرارات المجلس.

ولكن رد الفعل من جانب الوطنيين فى ساحل الذهب كان حاسماً، فتكون "حزب ساحل الذهب الموحد" (1947) وطالب لأول مرة بالاستقلال التام. ولكن قيادة التنظيم الجديد كانت بيد الرأسماليين الأفارقة المشتغلين بتجارة التصدير والذين ارتبطت مصالحهم بالاستعمار بصورة أو بأخرى، ولذلك خشيت القيادة نتائج تحرك الجماهير، وسعت إلى الوصول إلى تسوية مع الإنجليز على أساس إدخال تعديلات على الدستور لتوسيع حجم المشاركة الأفريقية فى السلطة، وإضفاء مسحة من الديمقراطية على أسلوب الحكم.

ولكن الوضع السياسى كان متوتراً، فبعد الحرب تضاعفت تكاليف المعيشة، ولم يعد باستطاعة الكادحين من الأفارقة مواصلة العيش بأجورهم الهزيلة، فقامت موجة عارمة من الإضرابات بلغ عددها 39 إضراباً فى عام واحد (أبريل 1947 – مارس 1948) وشارك المثقفون والبرجوازية الوطنية فى هذا السخط الشعبى، واستخدم الوطنيون سلاح المقاطعة ضد الواردات الأجنبية إعتباراً من يناير 1948. وعندما نظم المحاربون السابقون مظاهرة سلمية إتجهت إلى قصر الحاكم العام لتقديم مطالب الشعب، واجه البوليس هذه المظاهرة السلمية بالرصاص.

ومرة أخرى، لجأت السلطات الاستعمارية إلى أسلوب المناورات الدستورية حتى تضعف الحركة الوطنية فى ساحل الذهب فشكلت لجنة لتعديل الدستور اختارت جميع أعضائها من الأفارقة، وتولى رئاستها أحد القضاة. وأخذ أنصار الإنجليز يروجون الدعاية للسياسة الجديدة، فأصدر الدكتور دانكوا – أحد قادة حزب ساحل الذهب الموحد – كتيباً بعنوان "الصداقة والإمبراطورية" طالب فيه بالتراجع عن فكرة الاستقلال لأن بريطانيا غيرت من موقفها تجاه المستعمرات.

وأدى انحراف قيادة حزب ساحل الذهب الموحد عن الخط الوطنى إلى حدوث انشقاق بين صفوفه، فأسس الدكتور كوامى نكروما – الذى كان سكرتيراً لحزب ساحل الذهب الموحد – حزباً جديداً بإسم "حزب الشعب" (يونيو 1949)، ولم يتضمن برنامج الحزب الجديد المطالبة بالاستقلال فحسب، بل طالب بإلغاء الاستعمار وكل أشكال القهر والاستغلال الرأسمالى والعنصرية. وقد نال هذا الحزب تأييد العمال والتنظيمات العمالية.

وعندما نشرت اللجنة المشكلة لتعديل الدستور تقريرها الذى نص على بقاء الإدارة الاستعمارية، دعا حزب الشعب إلى عقد اجتماع لجمعيته تمثل كل التنظيمات السياسية الشعبية عرفت بإسم "الجمعية النيابية لساحل الذهب" ضمت ممثلين لأكثر من 500 منظمة سياسية وشعبية، ووضعت تعديلاً للدستور قدمته لرجال الإدارة الاستعمارية ولوزارة المستعمرات، ولكن مشروع هذه الجمعية الشعبية رفض، مما دفع حزب الشعب إلى دعوة المواطنين إلى إعلان العصيان المدنى (8 يناير 1950) ومقاطعة البضائع البريطانية، فاعتقلت السلطات البريطانية قادة الحزب والتنظيمات الشعبية المؤيدة له، وكان كوامى نكروما فى مقدمة المعتقلين.

غير أن إجراءات القمع التى اتخذت ضد حزب الشعب زادت من إلتفاف الجماهير حوله، وعندما عقد الحزب مؤتمره الثانى (أغسطس 1950) كان عدد أعضائه قد بلغ 45 ألفاً، وتم اختيار علم وطنى فى هذا الإجتماع.

وبدأ العمل بالدستور المعدل بعد أن شذبته وزارة المستعمرات وأجريت الإنتخابات لعضوية الجمعية التشريعية (فبراير 1951)، حيث نجح أعضاء حزب الشعب على رأسهم نكروما الذى كان لا يزال معتقلاً، فاضطرت السلطات البريطانية إلى إطلاق سراحه. وعندما أدخل نظام الوزارة تطبيقاً للدستور أصبح نكروما رئيساً للوزراء (5 مارس 1952)، ولكن ذلك لم يعن نهاية الاستعمار البريطانى، فقد ظل الحاكم العام البريطانى يزاول مهام منصبه، مسلحاً بحق الفيتو على قرارات الجمعية التشريعية. ولكن نكروما تابع النضال من أجل الاستقلال من ورائه غالبية الشعب.

وفى مايو 1953، طلبت الجمعية التشريعية من الحكومة البريطانية تقديم مشروع قانون إلى البرلمان البريطانى لإعلان ساحل الذهب دولة ذات سيادة فى إطار الكومنولث، وأيدت الجماهير هذا الطلب. ولكن بقايا القيادات القبلية وخاصة الاشانتى والإنفصاليين حاولوا شق وحدة الشعب بإثارة مسألة المستقبل السياسى للبلاد وطالبوا بإقامة دولة على أساس فيدرالى، وأوفد هؤلاء ممثلين عنهم إلى لندن لإقناع الحكومة البريطانية بالتريث فى منح الاستقلال لبلادهم.

وحاولت الحكومة البريطانية الاستفادة من الخلافات والتخلص من منح الاستقلال للبلاد، فطلبت إجراء الإنتخابات لعضوية الجمعية التشريعية قبل موعدها على أمل أن تكسب العناصر المعارضة لحزب الشعب أغلبية المقاعد داخل الجمعية. ولكن عندما أجريت الإنتخابات (يوليو 1956) أعادت الجماهير إنتخاب ممثلى حزب الشعب، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى الاستسلام.

وأبلغت الحكومة البريطانية الجمعية التشريعية فى اجتماعها المنعقد فى 18 سبتمبر 1956 قرارها بمنح الاستقلال لساحل الذهب مع ضم الجزء الغربى من توجو إليه ليصبح إسم الدولة الجديدة "غانا"، وذلك نزولاً على إرادة الشعب، واختير 6 مارس 1957 موعداً لإعلان الاستقلال. وبذلك بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الإقليم.

أما عن نيجيريا، فقد ظل المجلس الوطنى لنيجيريا والكمرون يقود النضال ضد الاستعمار، ولم تجد بريطانيا مفراً من إدخال تعديل دستورى زيد بمقتضاه حجم تمثيل الوطنيين الأفارقة فى المجلس التشريعى (ديسمبر 1944)، وشكلت إدارات للحكم المحلى تمتعت بقدر من الحرية فى تصريف أمور المناطق التى أقيمت فيها، مع الإحتفاظ بالصلاحيات غير المحدودة التى تمتع بها الحاكم العام البريطانى. وكان من أبرز ملامح هذا الدستور تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم إدارية، وبذلك تحقق بريطانيا بذر بذور الإقليمية وتمزيق الصف الوطنى.

وبإعلان مشروع الدستور، بدأ المجلس الوطنى لنيجيريا والكمرون ينظم النضال ضده من خلال مظاهرات الإحتجاج وإرسال وفد إلى لندن برئاسة ازيكوى لعرض مطالب شعب نيجيريا على الحكومة البريطانية، واكتتب سكان 153 مدينة وقرية نيجيرية لتغطية نفقات سفر الوفد، غير أن حكومة العمال فى بريطانيا رفضت استقبال الوفد.

وبدأ تطبيق الدستور مع استهلال عام 1947، واستخدمت بريطانيا كل السبل لضرب الحركة الوطنية من العنف والإرهاب إلى اللعب بأوراق النعرات القبلية بين الابيو واليوروبا والهوسه، فأكدت لزعماء تلك الجمعيات القبلية أن انسحاب بريطانيا "قبل الأوان" لابد أن تتبعه "فوضى" و"حرب تعصبية" كذلك استخدمت مختلف الوسائل لشق وحدة الطبقة

العاملة، وبث الفرقة بين صفوف النقابات العمالية، وحققت نجاحاً فى هذا الصدد عندما انسحب "مؤتمر النقابات العمالية"، وهو اتحاد ضم معظم النقابات، من عضوية المجلس الوطنى لنيجيريا والكمرون.

ورغم كل تلك المحاولات، لم تجد بريطانيا مفراً من تقديم التنازلات للحركة الوطنية النيجيرية بعد حادث اينوجو (18 نوفمبر 1949) حيث أضرب عمال التعدين فى اينوجو وتدخلت الشرطة لفض الإضراب، وأسفر التدخل عن مصرع وإصابة أكثر من أربعين عاملاً، وعندما انتشرت أنباء تلك المذبحة بين المواطنين حدثت إشتباكات بين الجماهير والشرطة فى الكثير من المدن النيجيرية، ولم يكن ثمة مفراً من أن تحاول الإدارة الاستعمارية تهدئة سخط الجماهير النيجيرية.

فدعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر عام فى ابيادان للنظر فى تعديل الدستور (يناير 1950)، وحرصت السلطات البريطانية على أن يكون معظم الأعضاء الوطنيين فى المؤتمر من القيادات القبلية التقليدية وأصحاب المصالح التجارية المرتبطون بالاستعمار، واستفادت السلطات البريطانية من التناقضات القائمة بين ممثلى الشمال والغرب من ناحية، وممثلى المجلس الوطنى لنيجيريا والكمرون من ناحية أخرى. فبينما كان ممثلو الشمال والغرب يرون تقسيم نيجيريا، كان ممثلو المجلس الوطنى يتمسكون بوحدتها ووقفت بريطانيا فى المؤتمر موقف المؤيد للمطالب الإنفصالية، ولعبت – فى نفس الوقت – دور الحكم بين الطرفين، الذى يجب أن يأخذ فى الإعتبار إرادة "الأغلبية". ومهما كان الأمر، فقد كان المؤتمر – فى حد ذاته – تسليماً من بريطانيا بحق النيجيريين فى تقرير الدستور الخاص بهم.

وبدأ العمل بالدستور الجديد فى يونيو 1951، الذى زاد بمقتضاه تمثيل الأفارقة فى مؤسسات الحكومة المركزية التى تهيمن على الحكومات الإقليمية، وأقيم مجلس للنواب، كبديل عن المجلس التشريعى، كهيئة تشريعية مركزية، ضم فى عضويته ستة أعضاء بحكم مناصبهم الرسمية (من الإنجليز) و136 عضواً منتخبون بالإقتراع العام وتعين الحكومة ما لا يزيد عن ستة منهم، وشكلت مجالس تنفيذية فى كل إقليم من الأقاليم الثلاثة (الشمال والجنوب والغرب) لتتولى مهام الإدارة على رأس كل منها نائب للحاكم العام. واحتفظ الحاكم

العام ونوابه لأنفسهم بحق اعتماد قرارات هذه المجالس حتى تصبح سارية المفعول، وبذلك كان باستطاعتهم تعطيل أى قرار لا يتفق مع مصالح بريطانيا.

وبعد انفضاض مؤتمر ايبادان بوقت قصير شكل أصحاب المصالح التجارية من النيجيريين فى الغرب "حزب مجموعة العمل" كما تشكل "حزب الشعب الشمالى" ليعبر عن مصالح القيادات القبلية والإقطاعية فى الشمال، وتولى رئاسته أحمد بيللو، وازدادت بذلك التناقضات عمقاً بين الأحزاب السياسية النيجيرية، لاختلاف المنطلقات الإجتماعية التى أفرزتها. وحاول الإنجليز الاستفادة من تلك التناقضات، بتعميق شقة الخلاف بين هذه الإتجاهات وبعضها البعض، ولكن الشعار الذى رفعه المجلس الوطنى لنيجيريا (بلد واحد، دستور واحد، مصير واحد) لقى شعبية كبيرة، وبرزت الدعوى إلى توحيد النضال من أجل الاستقلال.

وكعادة الحكومة البريطانية فى مرحلة احتضار الاستعمار، حاولت إخماد الحركة الوطنية النيجيرية عن طريق استخدام المناورات السياسية. فعقدت مؤتمراً دستورياً آخر فى 1953 – 1954، لوضع دستور جديد أصبحت بمقتضاه نيجيريا إتحاداً فيدرالياً يضم ثلاثة أقاليم بالإضافة إلى لاجوس التى اعتبرت أرضاً فيدرالية وشكل مجلس وزارى إتحادى وثلاثة مجالس وزارية إقليمية مع إقامة هيئة تشريعية مركزية وثلاث هيئات إقليمية.

وبدأ العمل بالدستور فى أول أكتوبر 1954، وأجريت أول انتخابات برلمانية فى تاريخ نيجيريا عند نهاية العام ذاته. وحقق المجلس الوطنى لنيجيريا والكمرون إنتصاراً ساحقاً فى الجنوب والغرب، وأصبح من حقه أن يشترك بست مقاعد فى الوزارة المركزية وحقق المؤتمر الشعبى الشمالى إنتصاراً فى الشمال، وبذلك اشترك فى الوزارة المركزية بأربعة مقاعد.

وعندما عقد المؤتمر الدستورى الثالث (1957 – 1958)، أصرت جميع الأحزاب السياسية النيجيرية وممثلى الأقاليم الثلاثة، على طلب الاستقلال التام. وعبثاً حاولت بريطانيا المراوغة والتلكؤ حتى اضطرت إلى منح نيجيريا الاستقلال فى أول أكتوبر 1960، وهى نفس السنة التى استقلت فيها سيراليون، أما استقلال جامبيا البريطانية فتأخر حتى 1965. وبذلك دخل غرب أفريقيا مرحلة جديدة من التاريخ.

شرق القارة

علا مد الحركة الوطنية فى شرق أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، وحمى وطيسها فى كينيا على وجه الخصوص، حيث تغير إسم الجمعية الكينية الأفريقية وهو التنظيم السياسى الذى قاد النضال ضد الاستعمار منذ 1944 فأصبح يعرف بإسم "الإتحاد الكينى الأفريقى" إعتباراً من 1946، وعلى نقيض المنظمات السياسية التى ظهرت قبل الحرب وعكست الروح القبلية، كان الإتحاد الكينى الأفريقى جبهة وطنية ضمت ممثلين لمختلف عناصر الشعب الكينى (الكيكويو، والكامبا، والليو، وغيرهم). كما ضمت ممثلين للبرجوازية الوطنية والمثقفين والفلاحين والعمال. ووجه الإتحاد جهود الشعب الكينى نحو النضال من أجل الأرض والإصلاحات الديمقراطية، وضد التفرقة العنصرية، فكسب بذلك شعبية كبيرة، حيث بلغ عدد أعضائه فى 1952 نحو مائة ألف عضو، وبلغ عدد فروعه خمسون فرعاً إنتشرت فى جميع أنحاء كينيا.

ووقف إلى جانب الإتحاد الكينى "مؤتمر نقابات العمال" الذى كان بمثابة اتحاد لنقابات العمال تأسس فى 1949، وضم فى عضويته العمال الأفارقة والهنود لأول مرة فى تاريخ البلاد. وقد نظم المؤتمر عدداً من الإضرابات تدخلت ضدها الإدارة الاستعمارية بالقوة وألقت القبض على قادة المؤتمر وعطلت أعماله، ثم اتجهت بعد ذلك إلى الإتحاد الكينى الأفريقى الذى كان يقود نضال الفلاحين من أجل الأرض.

وإزاء هذا الضغط الذى مارسه الاستعمار ضد القوى الوطنية إنفجرت ثورة كينيا الموجهة ضد الاستعمار التى عرفت بإسم "ثورة ماوماو" والتى لجأ الثوار فيها إلى الكفاح المسلح كرد فعل للإرهاب والعنصرية اللذان كانا الطابع المميز للاستعمار البريطانى فى كينيا ولممارسات المستوطنين البيض، واضطرت الإدارة الاستعمارية البريطانية إلى إعلان حالة الطوارئ فى البلاد (20 أكتوبر 1952)، وألقت القبض على نحو 90 من القادة الوطنيين البارزين وعلى رأسهم جومو كنياتا، وفى يونيو 1953 إعتبرت الإدارة الاستعمارية الإتحاد الكينى الأفريقى منظمة خارجة على القانون.

واستمرت الحرب ضد الثوار فى كينيا نحو أربع سنوات، استخدمت فيها المدفعية وقاذفات القنابل، مما دفع الأفارقة إلى اللجوء إلى الغابات والجبال، وشن حرب عصابات – لا هوادة

فيها – على الإنجليز. ولكن القوى المتصارعة لم تكن متكافئة، فقدر عدد ضحايا الحرب من الأفارقة عام 1955 بأحد عشر ألفاً من القتلى، و62 ألفاً من المعتقلين. ورغم هزيمة الثوار فإن حركتهم تركت أثراً بالغاً فى شرق أفريقيا، وهزت أركان الاستعمار البريطانى فى الإقليم. ولا أدل على ذلك من أن بريطانيا إضطرت أثناء ثورة الماوماو إلى استخدام أسلوب المناورات الدستورية الذى اتبعته فى غرب القارة من قبل، فصدر دستور عام 1954 الذى زاد من عدد المقاعد المخصصة للأفارقة فى المجلس التشريعى، ولكن ظل الوطنيون محرومين من ممارسة حق الإنتخاب، فكانت الإدارة البريطانية تتولى تعيين ممثلى الأفارقة فى المجلس.

وعندما لم يؤت الإصلاح الدستورى أكله، أدخل الإنجليز تعديلاً على النظام الدستورى منح الأفارقة بمقتضاه حق الإنتخاب (1956) لشغل المقاعد المخصصة لهم فى المجلس التشريعى وعددها ثمانية مقاعد. وما كادت تجرى الإنتخابات (1957)، ويتم انتخاب ممثلى الشعب الأفريقى، حتى طالب هؤلاء بزيادة المقاعد المخصصة للأفارقة فى المجلس التشريعى، وإطلاق سراح الزعيم الوطنى جومو كينياتا، ولكن الموقف عاد إلى التوتر بعد مقتل أحد عشر من المعتقلين بأحد المعسكرات (مارس 1959) مما أدى إلى انفجار الموقف، وقيام موجة جديدة من المظاهرات. وأيد الرأى العام العالمى – وخاصة فى آسيا وأفريقيا – مطالب ثوار كينيا، مما اضطر السلطات البريطانية إلى إطلاق سراح كينياتا وإلغاء حالة الطوارئ (يناير 1960).

وأمام الضغط الشعبى، سمحت السلطات البريطانية بالعمل السياسى الأفريقى، فتأسس عام 1960 حزبان سياسيان هما: "الإتحاد الوطنى الكينى الأفريقى" و"الإتحاد الديمقراطى الكينى الأفريقى"، ورغم أن الحزبان طالبا بالاستقلال إلا أنهما إختلفا فى أسلوب العمل لتحقيق هذه الغاية. فبينما كان الإتحاد الوطنى الكينى الأفريقى يطالب بالاستقلال الفورى وإقامة حكومة مركزية فى البلاد، ويدين الجهود البريطانية الرامية إلى تقسيم البلاد وإثارة النعرات القبلية، كان قادة الإتحاد الديمقراطى الكينى الأفريقى يعكسون الإتجاهات الإنفصالية القبلية ويطالبون بإقامة دولة فيدرالية.

وكما حدث فى غرب أفريقيا، دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر دستورى فى لندن (14 فبراير – 6 أبريل 1962) للنظر فى إدخال تعديلات على نظام الحكم فى كينيا. وأسفر المؤتمر عن إجراء التعديلات، فتشكلت حكومة ائتلافية حصل الأفارقة على غالبية مقاعدها (14 من 16 مقعداً) ووزعت مقاعد الأفارقة بين الحزبين (7 مقاعد لكل حزب)، وتولى الحاكم البريطانى رئاسة الحكومة وأسندت وزارتا الدفاع والعدل إلى إثنين من المستوطنين الإنجليز. ونظراً لضآلة المكاسب التى حققها الأفارقة، استمر النضال من أجل الاستقلال، وإقامة حكومة وطنية، وأيدت الدول الأفريقية حديثة العهد بالاستقلال المطالب الوطنية لشعب كينيا.

وفى مايو 1963، أجريت الإنتخابات لشغل مقاعد المجالس التشريعية المركزية والمحلية، فاز فيها الإتحاد الوطنى بأغلبية كبيرة، وبدأ تطبيق الدستور الذى منح كينيا الحكم الذاتى فى أول يونيو 1963، فأصبح جومو كينياتا أول رئيس للوزراء. ثم عقد مؤتمر دستورى آخر فى لندن (25 سبتمبر – 19 أكتوبر 1963) أصر فيه حزب الإتحاد الديمقراطى على تقسيم البلاد إلى سبعة أقاليم، وأيدت بريطانيا الإقتراح، ولكن الشعب الكينى رفض الفكرة رفضاً تاماً، مما دعم موقف حزب الإتحاد الوطنى وجعله ينجح فى انتزاع قرار من المؤتمر بإقامة دولة واحدة ذات سلطة مركزية فى كينيا.

وتوج كفاح شعب كينيا من أجل الاستغلال الذى استمر عدة سنوات، بإعلان اسنقلال البلاد فى 12 ديسمبر 1963.

أما عن الحركة الوطنية فى تنجانيقا، فقد نشطت بعد الحرب الثانية، وكانت قيادتها بيد المثقفين والبرجوازية الوطنية وقاعدتها جماهير الشعب الأفريقى من العمال والفلاحين. ودعت "جمعية تنجانيقا الأفريقية" إلى تحويل المجلس التشريعى إلى جمعية وطنية مع زيادة حجم تمثيل الأفارقة فيها، لوضع حد للتفرقة العنصرية وتحسين نظام التعليم. وكانت الجمعية نواة لتنظيم سياسى أكبر حجماً تأسس فى 1954 هو "إتحاد تنجانيقا الوطنى الأفريقى"، وكان الاستقلال المطلب الرئيسى له، وبلغ عدد أعضائه فى 1960 ثمانمائة ألف عضو، ولعب دوراً بارزاً فى النضال من أجل الاستقلال الذى أعلن فى ديسمبر 1961.

وفى أوغندة لعب "المؤتمر االأوغندى الوطنى" نفس الدور فى قيادة الحركة الوطنية، حيث وجه نضال الشعب ضد مشروع اتحاد شرق أفريقيا الذى روجت له بريطانيا عام 1953. ولكن حدث إنقسام فى صفوف المؤتمر بسبب الخلاف بين المعتدلين والمتطرفين من الوطنيين، شكل الجناح اليمينى – على أثره – الحزب التقدمى (1955) والحزب الديمقراطى (1956) ومثل الأول المصالح الإقطاعية وجانب من البرجوازية الوطنية، أما الحزب الآخر فمثل القطاع الكاثوليكى من البرجوازية الوطنية، وفى مارس 1960 أسس الجناح اليسارى فى المؤتمر الأوغندى حزباً سياسياً بإسم "مؤتمر شعب أوغندة"، وما لبث الحزب الأخير أن أمسك بزمام قيادة العمل الوطنى، حتى أعلن استقلال البلاد فى 9 أكتوبر 1962.

أما عن الحركة الوطنية فى زنجبار فقد إتخذت مساراً مختلفاً بسبب تنوع أجناس السكان، وما ترتب عليه من تضارب فى المصالح بينها، فكان لكل منها تنظيمها السياسى ومطالبها الخاصة. وكون العرب "حزب زنجبار الوطنى" (1955) الذى مثل مصالح الإقطاعيين والتجار، وكسب تأييد الفلاحين من العرب بلجوئه إلى إثارة النعرات القبلية. وكان الحزب يسعى لإيجاد تسوية مع الإنجليز تبقى على وضع السلطنة العربية وتعطى البلاد قدراً من الاستقلال.

ولكن الحزب الأفريقى – الشيرازى (تأسس 1957) كان أكثر ثورية وعداء للاستعمار، وضم السكان الذين إنحدروا من أصول فارسية وأفريقية ومعظمهم من العمال والفلاحين والمثقفين. وكان يطالب بإلغاء النظام الاستعمارى وإعادة بناء النظام الإجتماعى فى زنجبار.

وظهر حزبان آخران فى زنجبار هما "حزب شعب زنجبار وبمبا" (1961) و"حزب الأمة" (1962)، وتكون الأول بجهود المعتدلين الذين انشقوا من الحزب الأفريقى الشيرازى أما الآخر فضم الجناح اليسارى الذى انشق عن الحزب الوطنى. وقد تحقق الاستقلال على مرحلتين، تحقق فى الأول الاستقلال الذاتى (يوليو 1963)، ثم الاستقلال التام (10 ديسمبر 1963) وبعد استقلال زنجبار ظلت – شأنها فى ذلك شأن أوغنده وكينيا – ضمن دول الكومنولث البريطانى.

وسط القارة

كانت الحرب العالمية الثانية، بما تطلبته من تجنيد للأفارقة واشتراكهم فى العمليات العسكرية، وما تطلبته من تطوير للصناعة نتيجة ظروف الحرب، وتوقف الواردات الأوروبية، والتوسع النسبى فى استخدام الأفارقة فى المصانع، كان ذلك كله سبباً فى بعث الوعى السياسى والوطنى بين أبناء وسط أفريقيا (نياسا لاند والروديسيتين الشمالية والجنوبية) فإزدادت مقاومة السكان الأفارقة للاستعمار خلال الحرب، واتخذت تلك المقاومة صورة احتلال الفلاحين للأراضى الخالية، وإضراب عمال الصناعة إحتجاجاً على سوء أحوالهم وضآلة أجورهم، وتكوين النقابات العمالية والتنظيمات السياسية.

وعندما وضعت الحرب أوزارها، حاولت بريطانيا أن تقيم اتحاداً من البلاد الثلاثة كوسيلة لتحقيق الاستغلال الأقصى للموارد الطبيعية والبشرية فى الإقليم، ولتجميع جهود المستوطنين البيض لمواجهة الحركة الأفريقية، حتى تظل بريطانيا تلعب دور الحكم بين السكان الأفارقة والمستوطنين البيض، وكان من الطبيعى أن يرحب البيض بمشروع الإتحاد، ولكن الوطنيين الأفارقة إعتبروا المشروع إعتداء على حقوقهم، لأنه يضعهم تحت رحمة البيض فى روديسيا الجنوبية، الذين – كانوا ولا زالوا – من غلاة العنصريين، والذين سينشرون الإجراءات الخاصة بالتفرقة العنصرية فى حالة قيام الإتحاد. فأوفد المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية وفداً إلى وزارة المستعمرات بلندن للإحتجاج على مشروع الإتحاد (1949) ولكن الحكومة البريطانية تجاهلت إحتجاجات الوطنيين الأفارقة، واستمرت فى الإجراءات الخاصة بإقامة الإتحاد، فأجرت استفتاء بين السكان البيض فى روديسيا الشمالية ونياسا لاند جاءت نتيجته مؤيدة للمشروع، كما أيد المجلس التشريعى فى البلدين (وغالبية أعضاؤه من البيض) مشروع الإتحاد، ثم صدق البرلمان الإنجليزى على المشروع. وبدأ العمل بدستور إتحاد روديسيا ونياسا لاند إعتباراً من 3 سبتمبر 1953. ولم يكن الإتحاد كامل السيادة، غير أنه كان أرقى مستوى من وضع المستعمرات وأصبح عضواً فى الكومنولث البريطانى ورغم أن الدستور تضمن مواداً تشير إلى ضرورة تعاون الأجناس المتنوعة مع بعضها البعض، وعن "المشاركة"، إلا أن القوانين الخاصة بالتفرقة العنصرية ظلت سارية المفعول، ولم يخصص للسكان الأفارقة سوى أقل من 20% من مقاعد "الجمعية الفيدرالية" رغم أن تعدادهم كان

سبعة ملايين نسمة بينما كان تعداد البيض 300 ألف نسمة، يحتلون ما يزيد عن 80% من المقاعد.

ونص دستور الإتحاد على أن تكفل جميع الحقوق للسكان "المتحضرين"، واعتبر متحضراً كل من كان دخله 300 جنيهاً إسترلينياً فى السنة وحصل على التعليم لمدة ثمانية سنوات دراسية، أو كان دخله 480 جنيهاً سنوياً وحصل على تعليم إبتدائى، أو كان دخله 720 جنيهاً سنوياً دون أن يحصل قدراً من التعليم. وبذلك لم يتمتع سوى 420 أفريقياً انطبقت عليهم تلك الشروط (عام 1953) فى روديسيا الجنوبية، وثلاثة أفراد فى روديسيا الشمالية، ولم يتمتع أحد من الأفارقة بحق الإنتخاب فى نياسا لاند، وفى 1957 صدر قانون حظر تعيين السود فى الوظائف المدنية الذى حرم على الأفارقة تولى الوظائف الحكومية، حتى أقلها شأناً (محصل بالسكك الحديدية مثلاً).

ومع اتساع المعارضة الأفريقية لحكومة الإتحاد، إتجهت الأخيرة إلى الاستعانة بحكومة جنوب أفريقيا وبالبرتغاليين من أجل كبح جماح الحركة الوطنية الأفريقية التى جعلت حل الإتحاد فى مقدمة مطالبها، وحرمت سلطات الإتحاد الإجتماعات السياسية (1959) واستخدم البوليس القنابل المسيلة للدموع والأسلحة النارية لتفريق الإجتماعات والمظاهرات الأفريقية، واستجاب الأفارقة لهذا التحدى، فقطعوا الطرق وخطوط البرق، وحتلوا مطاراً فى نياسا لاند، مما دفع حكومة الإتحاد إلى إعلان حالة الطوارئ وشن حملة تأديب واسعة ضد الأفارقة راح ضحيتها 120 قتيلاً و1400 جريحاً، وإلقاء القبض على قيادات الحركة الوطنية. وعندما أصدرت حكومة الإتحاد قراراً بعدم مشروعية "المجالس الوطنية الأفريقية" – وهم الإسم الذى حملته التنظيمات السياسية الثلاثة المعادية للاستعمار – أسس باند الزعيم الوطنى لنياسا لاند "حزب مؤتمر مالاوى"، كما أسس كنيث كاوندا الزعيم الوطنى لروديسيا الشمالية "مؤتمر زامبيا الوطنى" (1960)، وما كادت حكومة الإتحاد تلقى القبض عليهما، حتى قامت موجة من مظاهرات الإحتجاج، إصطدم فيها الأهالى بالبوليس.

وعندما عقد مؤتمر فى لندن (ديسمبر 1960) لتعديل دستور الإتحاد، طالب المستوطنون البيض بإعلان الإتحاد دولة ذات سيادة، ومنحه الاستقلال التام، على حين طالب الأفارقة بفك عرى الإتحاد، وعندما لم يولهم أحد إلتفاتاً انسحبوا من الإجتماع مما أحرج بريطانيا

وجعلها تقرر إيفاد لجنة إلى الإتحاد لبحث مطالب الأهالى. وبعد ثلاث شهور قدمت اللجنة تقريراً مفاده عدم موافقة الأهالى الأفارقة على الإتحاد.

وحتى تجد بريطانيا مخرجاً للأزمة عقدت مؤتمراً دستورياً فى شلالات فيكتوريا (28 يونيو – 3 يوليو 1963) إنتهى إلى قرار بحل الإتحاد (ديسمبر). وتتابعت الأحداث سراعاً نتيجة للتطورات على الصعيدين الدولى والأفريقى فحصلت روديسيا الشمالية على استقلالها (24 أكتوبر 1974) وأصبحت تعرف بإسم "زامبيا"، وكانت نياسالاند قد سبقتها على طريق الاستقلال (5 يوليو 1964) وأصبحت الدولة الأفريقية الجديدة تعرف بإسم "مالاوى".

جنوب القارة

يعنينا فى هذا المقام المحميات الثلاث بتشوانالاند وليسوتو وسوازيلاند التى ارتبطت إقتصادياً باتحاد جنوب أفريقيا. وقد ارتفع المد الوطنى فى تلك المحميات بعد الحرب العالمية الثانية وتولت قيادة الحركة الوطنية فى سوازيلاند "الجمعية التقدمية"، حيث ازداد السخط على الإدارة الاستعمارية، ولم يخفف منه صدور بعض الإصلاحات (1950) التى حدت من السلطات المطلقة لشيوخ العشائر الأفريقية. إذ كان المزارعون البيض المرتبطون بإتحاد جنوب أفريقيا يسيطرون على اقتصاديات البلاد، كما كانت لهم الكلمة العليا فى بلاط الملك سوبهوزا الثانى، وقام تحالف بين الأرستقراطية الأفريقية فى سوازى وبين المزارعين البيض، لعب هذا التحالف دوراً فى عرقلة تطور البلاد.

وفى بتشوانا، لعب الجنود الأفارقة الذين عادوا من الحرب دوراً بارزاً فى مناهضة الاستعمار ومؤيديه من زعماء القبائل الأفريقية. وقد انفجر النضال ضد الاستعمار من خلال الصراع على رئاسة قبائل بامنجواتو Bamangwato الأفريقية إذ كان الإنجليز واتحاد جنوب أفريقيا يناصرون عميلاً استعمارياً، بينما كان الشعب يريد وريثاً شاباً للمنصب تلقى علومه فى لندن وتزوج فتاة إنجليزية، ولذلك حرم من دخول أراضى بتشوانا، لخروجه على قوانين التفرقة العنصرية. وأعلن الوطنيون الأفارقة العصيان المدنى، ورفضوا الاعتراف بالرؤساء الذين نصبتهم الإدارة الاستعمارية. وحتى تضع السلطات البريطانية حد للإضطرابات سمحت لذلك الشاب "سيرتس" بالعودة إلى بلاده (1956).

أما فى باسوتو، فقد كانت الحركة الوطنية أكثر نضجاً، إذ رفع السكان منذ 1946 مطالبهم الخاصة بالحكم الذاتى، وتحديد سلطة رؤساء القبائل. وحتى تمتص الحكومة البريطانية السخط الشعبى، شكلت لجنة برئاسة مور (1954) وضعت توصيات كانت بعيدة عن تحقيق الأمانى الوطنية للسكان فرفضوها رفضاً تاماً. ولم تجد الإدارة الاستعمارية مفراً من التسليم بمنح باسوتو للاستقلال الذاتى، ولكنها ماطلت فى تحقيق ذلك، فلم يصدر دستور باسوتو إلا فى 1958 ولم تجر الإنتخابات الخاصة بمجلس باسوتولاند إلا فى 1960، وهو مجلس استشارى تشريعى يعاون المعتمد البريطانى فى إدارة الإقليم، ينتخب السكان نصف أعضائه بالإقتراع العام، ويعين المعتمد البريطانى بقية الأعضاء.

وبحلول عام 1960 أصبحت أيام الاستعمار فى المحميات الثلاث أياماً معدودة. ففى ذلك العام إنسحب إتحاد جنوب أفريقيا من الكومنولث البريطانى، وتحول إلى جمهورية مستقلة، وبذلك فقد ادعاءاته القانونية فى تلك الممتلكات البريطانية، وانصرفت جمهورية جنوب أفريقيا إلى تدعيم نظامها السياسى، مما دفع الحكومة البريطانية إلى محاولة زرع بعض المصالح الإقتصادية البريطانية فى المحميات الثلاث تمهيداً لمنحها الاستقلال. فأرسلت لجنة متخصصة إلى المحميات وضعت توصيات (1960) خاصة بتطوير اقتصاديات البلاد، وبدأت الدراسات الخاصة بإنشاء مشروعات صناعية فى باسوتو وبتشوانا، وحدثت تطورات هامة فى إقتصاديات سوازى فى النصف الأول من الستينات، ونشطت الإحتكارات الأجنبية – وفى مقدمتها جنوب أفريقيا – فى توجيه استثماراتها إلى الإقليم، وتم مد خط حديدى لربط الإقليم بساحل موزمبيق، وبدأ استخراج الحديد.

وفى 30 سبتمبر 1966 حصلت بتشوانا على استقلالها، وأصبحت تعرف بإسم "جمهورية بوتسوانا"، ولحقت بها باسوتو (فى 4 أكتوبر) وأصبحت تعرف بإسم "مملكة ليسوتو"، واستقلت سوازيلاند فى سبتمبر 1968. ونظراً لقيام عصب الحياة الإقتصادية فى البلاد الثلاث على استثمارات جنوب أفريقيا، فقد ظلت تحتفظ بروابطها الإقتصادية مع جنوب أفريقيا رغم ما واجهته من نقد فى الداخل وعلى الساحة الأفريقية.

* * *

لقد وضعت أفريقيا أقدامها على طريق الاستقلال منذ نهاية الحرب الأولى، وساعد على ذلك التطورات التى لحقت بإقتصاديات المستعمرات الأفريقية خلال الحرب، فقد إضطرت الإدارة الاستعمارية أن تدخل الصناعة فى المستعمرات لتسد حاجة جيوشها فى القارة، ولتحاول تحقيق قدر من الإكتفاء الذاتى للتغلب على الظروف التى أوجدتها الحرب، غير أن تطوير اقتصاديات المستعمرات أدى إلى حدوث تغيرات إجتماعية هامة لم يكن باستطاعة الاستعمار أن يحول دون قيامها، فظهرت طبقة برجوازية وطنية لم تعد تكتفى بدور الشريك الأصغر الذى رسمه لها الاستعمار، وتطلعت إلى لعب دور أكبر فى أمور بلادها، وإذا كان الاستعمار يقف حجر عثرة فى طريقها، فليذهب – إذن – إلى الجحيم. وهكذا تصدت البورجوازية الوطنية لقيادة العمل الوطنى.

كذلك ساعدت التطورات الإقتصادية على خلق طبقة عاملة أفريقية، أصبحت – إلى جانب الفلاحين – قاعدة للحركة الوطنية. وكان عداء الكادحين للاستعمار أكثر شراسة، فقد عانوا من استغلال المؤسسات الإحتكارية الاستعمارية التى كانت تستنزف موارد البلاد ولا تترك لهم إلا الفتات.

ولكن الإمبريالية لم تستسلم للمد الوطنى دون مقاومة، فلجأ إلى استخدام مختلف الأسلحة، إبتداء من شق الصف الوطنى عن طريق الفئات الإجتماعية الأفريقية التى استفادت من وجوده كالزعامات القبلية، وما عرف بالنخبة الممتازة من أبناء البلاد الذين تلقوا ثقافتهم فى المدارس الاستعمارية فى المستعمرات وأوروبا، واللجوء إلى المناورات السياسية بمنح المستعمرات نظماً للحكم تحقق قدراً من المشاركة الضئيلة فى السلطة، وانتهاء باستخدام القوة والبطش والعنف ضد القوى الوطنية.

ولكن سرعان ما تجد الإمبريالية أن من مصلحتها أن تعلن نهاية مرحلتها الاستعمارية، بمنح المستعمرات استقلالها طالما أن ذلك لا يضيرها، فقد أصبحت أعباء حكم المستعمرات مكلفة مالياً بسبب المقاومة الوطنية، على حين لا تستطيع المستعمرات بعد حصولها على استقلالها أن تضر كثيراً بالمصالح الإمبريالية، فقد ارتبطت إقتصادياً كبلاد منتجة للمواد الخام الأولية، باقتصاديات الدول الأوروبية الصناعية، كما أن الاستثمارات التى تعمل فى

حقل إنتاج المواد الأولية فى أفريقيا، استثمارات أوروبية، وتحديد أسعار المواد الخام إنما يتم فى غرب التجارة الأوروبية.

فلا بأس من منح الاستقلال لشعوب المستعمرات الأفريقية طالما أن ذلك لن يضير الاستقلال الإمبريالى فى شئ، ولكن إذا اتجه الحكم الوطنى إلى انتهاج سياسة إقتصادية وطنية تمس المصالح الإمبريالية، -عندئذ تعود الإمبريالية إلى التدخل بصورة غير مباشرة- فتؤلب حلفائها التقليديين من أبناء البلاد ضد الحكم الوطنى، وتدبر مخابراتها الإنقلابات العسكرية، لتضع فى مقاعد السلطة العناصر التى تحرس مصالحها.. ولعل الإنقلابات العسكرية التى أطاحت بالحكم الوطنى فى غانا والكونغو وغيرهما من بلدان أفريقيا، تقدم لنا الدليل على هذا التحول فى أسلوب السيطرة الإمبريالية، أنه استعمار من لون جديد، لا يهتم بإحتلال الأرض، وإنما يسيطر على إقتصاديات البلاد، وبالتالى يتحكم فى حياتها، ويهيمن على صناع القرار السياسى فيها.

الفصل السابع
الاستقلال

كان هناك أربع بلاد أفريقية مستقلة فى عام 1945 من بين الوحدات الإدارية الخمسين – عندئذ – وعندما حل عام 1964 بلغ عدد الوحدات الإدارية المستقلة بالقارة 37 دولة. وفى بداية الفترة كان هناك نحو الخمسين مليوناً من الأفارقة يعيشون فى ظل حكومات وطنية وفى نهايتها بلغ عدد من يتمتعون بالحكم الوطنى 230 مليوناً. وفى عام 1945 كانت الإمبريالية تبسط حكمها على 45 وحدة إدارية أفريقية وحوالى 180 مليون أفريقياً، وبحلول عام 1964 هبط الرقمان إلى 13 وحدة، وأقل من عشرين مليوناً.

وتعكس هذه الأرقام ضراوة مرحلة التحرر التى استغرقت عشرين عاماً، والتى نجح الأفارقة خلالها فى وضع نهاية للحكم الإمبريالى فى ربوع القارة. وساعدت عوامل بعينها على تحقيق هذا النجاح منها ضعف الدول الاستعمارية فى فترة ما بعد الحرب، وتأثير الجماعات القومية المناوئة للاستعمار فى أوروبا، والدعاية المناوئة للاستعمار التى بثتها الدول الشيوعية، وما خلفته الحرب من آثار على المجتمعات الأفريقية أشرنا إليها فيما سبق، وشعور الأفارقة بالإنتماء إلى أوطان خلقتها الوحدات الاستعمارية الإدارية من قبل رغم فقدانها التجانس البشرى وانتمائها إلى مجموعات قبلية ولغوية مختلفة، إلا أن شعوب تلك الوحدات الإدارية الاستعمارية تعودت على الحياة فى مجتمع واحد يقوم على مصالح إقتصادية وروابط إجتماعية معينة، أوجدت نوعاً من الإحساس بالإنتماء، سرعان ما قوى من خلال الشعور المشترك بالضعف والظلم والاستعباد والإضطهاد، فوقف أبناء الوطن الواحد صفاً واحداً فى مواجهة الإمبريالية عدوهم المشترك.

وبتفاعل هذه العوامل جميعاً، استطاعت الشعوب الأفريقية أن تضع نهاية قرن من الاستعمار الأوروبى للقارة السوداء، وأطلقوا العنان لشعار "أفريقيا للأفريقيين"، واحتل الأفارقة المواقع الإدارية فى الحكم بعد أن كانت وقفاً على البيض الغرباء.

لقد كانت الثورة الأفريقية – إذاً – ثورة تحرر وطنى معادية للاستعمار تدعو للأفرقة أكثر من كونها ثورة قومية أو اجتماعية أو اقتصادية. وكان معظم الأفارقة أكثر إدراكاً للولاء

المحلى منهم للولاء القومى، فلم تتأثر عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم الإجتماعية بالوضع الجديد للدولة بعد الاستقلال، لأن الثورة الأفريقية كانت ثورة سياسية أساساً، فلم تكن لها رؤية خاصة لما بعد التحرر، ولم يكن طريق الاستقلال واضح المعالم، ومن ثم كان أسلوب التجربة والخطأ هو الأسلوب الغالب على الإدارة فى مرحلة الاستقلال، وكان على الكيانات الأفريقية المستقلة أن تعوض ما تعانيه من نقص فى الكفايات الإدارية عن طريق الإهتمام بالتعليم الأفريقى.

أضف إلى ذلك أن الصفوة السياسية التى أمسكت بزمام قيادة الثورة الأفريقية كانت من بورجوازية المدن، ولهذا حرصت – بعد الاستقلال – على بناء واجهات حضارية غربية الطابع، فاهتمت بالمدن وأهملت الريف إهمالاً كاد يكون تاماً، فاتسعت الفوارق بين الأنماط الإجتماعية فى الريف والحضر، وترك ذلك آثار سلبية على التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى تلك البلاد.

وكان الهدف المشترك للقيادات السياسية الأفريقية التى قادت المعركة ضد الحكم الاستعمارى تحقيق المساواة. فالصفوة الأفريقية أخذت مبادئها السياسية الأساسية عن الدول الاستعمارية، ثم استخدمت تلك المبادئ ضد الحكام الاستعماريين. فأخذت عن الفرنسيين مبادئ الحرية والإخاء والمساواة، وأخذت عن الإنجليز مبدأ المشاركة فى الحكومة النيابية على قدم المساواة. ولكن هذه المبادئ كانت سياسية أساساً، خلبت لب من كانوا يناضلون ضد التفرقة العنصرية التى أبعدت الأفارقة عن مقاعد الحكم فى بلادهم فكانت أداتهم فى تحريك الجماهير ضد الحكم الأجنبى، ولكن تلك المبادئ كانت على صلة هامشية بمبدأ الإصلاح الإجتماعى ولذلك كان تكوين القادة الأفارقة يفتقر إلى هذا الجانب الهام.

ولكن شعور المساواة الذى أثار الدعوى القومية الأفريقية قاد بعض القادة الذين يتمتعون ببعد النظر إلى القيام بمحاولات لربط الدعوى القومية بالمساواة الإجتماعية، فكتب ليوبولد سنجور عن التنمية فوصفها بأنها تعنى "التعاون الإشتراكى وليس الجماعى"، وتحدث نكروما عن خلق "دولة الرخاء التى تقوم على مبادئ الإشتراكية الأفريقية".

وعشية الاستقلال، ركزت الزعامات الأفريقية على التنمية الصناعية وربطت مفهوم الاستقلال السياسى بالإكتفاء الذاتى الإقتصادى، ومن ثم أهملوا الإصلاح الزراعى، وظنوا أن الإهتمام بالتنمية الزراعية يبقى على الدور الثانوى لبلادهم فى الإقتصاد العالمى. ولما كانت أغلبية السكان تتركز فى الريف، لم تحظ الجماهير العريضة بسياسات تنشلنا من ثلاثى الجوع والفقر والمرض التى أعقبت الاستقلال.

ورغم إهمال الحكم الوطنى للريف وأهله، لم يتمرد سكان الريف على أوضاعهم التعسة إلا نادراً، عندما كانت بعض فصائل المعارضة السياسية تحرك عوامل السخط بينهم، ولكن المتاعب التى عانى منها الحكم الوطنى جاءت – فى الغالب – من جانب العمال وخاصة أن نقابات العمال لعبت دوراً هاماً فى الحركة الوطنية فتوفرت لها الخبرة النضالية من ناحية، وحركتها تفاقم أزمة البطالة وقلة الأجور من ناحية أخرى وذلك بسبب الضائقة الإقتصادية التى عانت منها البلاد الأفريقية فى أعقاب الاستقلال.

ولكن أهم ما ترتب على الاستقلال من مشاكل ذلك التناقض بين الاستقلال السياسى والتعبية الإقتصادية، فعلى حين ملك الأفارقة زمام السلطة السياسية. كانت موارد بلادهم الإقتصادية خاضعة للإحتكارات العالمية التى راحت تتحكم فى الإنتاج وفى الأسعار العالمية للسلع الأفريقية، وكانت – ولا تزال – فى موقع يسمح لها بتوجيه أقسى الضربات للإقتصاد الوطنى الأفريقى وتملك القدرة على خلق الأزمات الخانقة له. وترك ذلك آثاراً سلبية على سياسات الدول الأفريقية المستقلة تمثلت فى إعاقة مشروعات التنمية الأفريقية، والعلاقة التجارية غير المتكافئة بين أفريقيا والدول الإمبريالية، وتراكم الفقر وصعوبة حل المشاكل الإجتماعية المترتبة عليه. وكان لذلك كله أثره فى إشاعة جو من عدم الاستقرار السياسى فى الدول الأفريقية المستقلة.

وعانت أفريقيا المستقلة من الآثار السلبية للحدود السياسية التى وضعتها الدول الاستعمارية من قبل، فمنذ اقتسام أفريقيا بين القوى الإمبريالية، رسمت الحدود السياسية للمستعمرات لتخدم الأهداف الاستعمارية لتلك الدول، ثم أصبحت – فيما بعد – حدوداً سياسية للدول الأفريقية المستقلة. وبغض النظر عن الدول الأفريقية الصغرى، هناك وحدات سياسية خلقها الاستعمار حافلة بالتناقضات داخلها مثل نيجيريا وزائير والسودان وتنزانيا. وزاد الطين بلة

أن الإمبريالية خلقت هذه الوحدات مفككة الأوصال، فالإتصالات تكاد تكون مقطوعة بينها وبين بعضها البعض، ورغم وقوع تلك الوحدات السياسية بجوار بعضهاالبعض، إلا أنها تتصل ببعضها البعض من خلال عاصمة الدول المستعمرة، وعندما مدت الخطوط الحديدية داخل المستعمرات، لم يتم الربط بين الخطوط الحديدية فى وحدة سياسية وتلك التى تجاورها، فخلف هذا صعوبات جمة أمام الدول الأفريقية المستقلة فيما يتعلق بالإتصالات والتبادل التجارى بين الدول المتجاورة وهو ما يبدو واضحاً فى غرب أفريقيا على وجه الخصوص. فضلاً عما سببته تلك الحدود – التى لم يراع فى رسمها العامل السكانى – من مشاكل بين الدول الأفريقية المستقلة حديثاً وبعضها البعض، وصلت إلى حد الصدام المسلح، وإلى اشتعال نيران الحروب الأهلية داخل البلد الواحد على نحو ما سنرى.

القبلية والقومية

كان هذا التكوين السياسى الغريب للدول الأفريقية مجال صراع بين الشعور بالإنتماء للوطن، الذى يمكن أن نسميه جوازاً بالإنتماء "القومى"، والشعور بالإنتماء إلى القبلية أو الجماعة التى تتحدث لغة معينة، وكانت القبلية تعلو دائماً على القومية، مما أدى إلى جعل المصالح الإقليمية والمحلية ترجح كفة المصالح القومية، وهدد أمن واستقرار الدول الأفريقية الجديدة، ودفع تلك الدول إلى اتباع أساليب القمع فى مواجهة تلك الظاهرة فتباينت ردود الفعل لهذا الأسلوب تباين النجاح والفشل.

ولعل الصراع المزمن فى زائير يقدم نموذجاً فذاً لهذه الظاهرة، فبعدما أجبرت كاتانجا على العودة إلى حظيرة الوطن عام 1963، وانسحبت قوات الأمم المتحدة من هناك، عجز الجيش الكنغولى عن السيطرة على تلك البلاد المترامية الأطراف، واعتمدت الحكومات التى نصبها الرئيس كازافوبو على المعونة الإقتصادية والعسكرية للدول الغربية وخاصة أمريكا، بينما قدمت الدول الشيوعية العون لأتباع الزعيم لومومبا الذى راح ضحية الصراع الداخلى. وبحلول عام 1964، إنتشرت الثورة فى معظم الأقاليم الشرقية للكونغو، وظهر تشومبى على مسرح الأحداث ليكون حكومة إنفصالية مستخدماً الجند المرتزقة البيض كأداة لتحقيق هذه الغاية. ولكن تشومبى لم يستطع أن يكتسب شعبية، وعملت الدول الأفريقية على اسقاطه، وبعد مناورات قامت بها جماعة من العسكريين بقيادة الجنرال موبوتو، وصل الأخير إلى

السلطة بعد الإطاحة بالرئيس كازافوبو وبنهاية الستينات استطاع موبوتو أن يعيد الاستقرار إلى زائير بفضل المساعدات الأمريكية الضخمة التى تدفقت عليه.

وفى رواندا استعرت الحرب الأهلية بين الباتوتسى والباهوتو عشية الاستقلال. وبحلول عام 1964، قتل عشرات الألوف من المواطنين، ولجأ نحو 100 ألف باتوتسى إلى أوغندا وتنجانيقا.

وفى السودان، سرعان ما توتر الموقف بين الشمال العربى والجنوب الزنجى بعد الاستقلال، واتخذ هذا التوتر شكل الحرب الأهلية المنظمة، التى زاد من اشتعالها حصول الجنوبيين على السلاح من إسرائيل. ولم تهدأ الأحوال إلا بعد منح الجنوب نوعاً من الحكم الذاتى، وإن كان نحو ربع المليون من اللاجئين الجنوبيين إلى أثيوبيا وتشاد وزائير وأوغندا لا زالوا يثيرون المتاعب للحكومة السودانية.

حكم الحزب الواحد والإشتراكية الأفريقية

وحتى تلك الحكومات الأفريقية التى لم تواجهها المشاكل الإنفصالية أدركت أن بقاء القبلية يشكل خطراً داهماً على وحدة الكيان المستقل، كما أدركوا ضرورة تلبية حاجات جماهير الشعب بإدخال تغييرات سريعة بعد الاستقلال. فالشعوب لم تكن لترضى بأن يعيش حكامهم السود بمعزل عن الحياة اليومية للجماهير كما كان يفعل حكامهم البيض من قبل. وتجلت مطامح الشعوب بين صفوف الشباب الذين أيدوا حكومات الاستقلال وضغطوا من أجل اتباع سياسات ترمى للقضاء على الفقر ومحاربة الجهل. وكان على الحكام الذين ينشدون البقاء فى السلطة تلبية هذه المطالب، وتوجيه الساسة الشبان لخدمة تلك الأهداف، وكانت الاستجابة لتلك الضغوط فى معظم الدول الأفريقية المستقلة تتخذ صورة تشكيل الحزب الواحد الذى يتبنى مطالب إشتراكية.

وتغيرت النظم السياسية التى أدخلتها كل من فرنسا وبريطانيا فى المستعمرات تغيراً جذرياً، خلال سنوات الاستقلال. واعتبرت أحزاب المعارضة أحزاباً مناهضة تضم عناصر بالغة الخطورة فتعرضت للتهديد والقمع، وانتهى الأمر بحلها. وكانت دول غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية فى طليعة الدول الأفريقية التى أخذت بنظام الحزب الواحد. وفيما عدا نيجيريا–

التى أخذت بنظام تعدد الأحزاب حتى مطلع 1966- سارت المستعمرات الإنجليزية السابقة فى غرب أفريقيا على نهج الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وفى غيبة المعارضة السياسية، أصبحت اجتماعات البرلمانات والهيئات التشريعية أقل أهمية مما كانت عليه من قبل، وتركزت السلطة فى أيدى رؤساء الدول والوزراء، وأصبح صنع القرار السياسى حكراً على مجالس الوزراء ولجان الحزب الواحد.

وسارت عملية تصفية المعارضة السياسية والبرلمانية جنباً إلى جنب مع تقوية سلطة الحكومة والحزب الحاكم، وهيمنتهما على الجهاز الإدارى والقضاء والقوات المسلحة والشرطة ونقابات العمال والصحافة. وساعد على ذلك أن الكوادر الإدارية والمهنية التى نمت فى ظل نظام تعدد الأحزاب كانت تنتمى إلى الصفوة القديمة التى تربت فى كمنف الاستعمار، وأصبحت فى عهد الاستقلال مرفوضة جماهيرياً لفقدان الثقة فيها وحلت محلها صفوة جديدة أختيرت من بين كوادر الحزب الواحد الذين أثبتوا ولاءهم للحزب من خلال ممارساتهم اليومية، واختيرت الكوادر الإدارية من بين شباب الحزب الواحد الذين خدموا كضباط فى القوات المسلحة، ووضع نقابات العمال تحت سيطرة الحكومة، وكذلك أجهزة الإعلام، واتسعت سلطة رؤساء الجمهوريات لتشمل حق الإعتقال دون محاكمة لكل من يجروء على معارضة النظام، وإقصاء القضاة عن مناصبهم إذا أصدروا أحكاماً تعارض الإتجاه السياسى للدولة.

وبرر الأخذ بنظام الحزب الواحد بأن تعدد الأحزاب يقترن بمجتمعات تطورت على نحو معين، يختلف تماماً عما كانت عليه الحال فى المجتمعات الأفريقية، وأن الحركات الوطنية الأفريقية قامت لمواجهة السيطرة الأجنبية، وسيطرة طبقة أفريقية معينة على سائر الطبقات، وأن الاستقلال يمثل نجاح الوطنيين فى تصفية تلك الطبقة، ومن ثم لا يكون هناك مبرر لتعدد الأحزاب، فبمجرد انتصار الحركة الوطنية يصبح إقامة اقتصاد وطنى هدفاً سامياً يجب أن يتفرغ الجمع له ومن ثم فليس هناك مجال للمعارضة وللسير على دروب شتى حتى لا تتفرق السبل بالدولة حديثة العهد بالاستقلال.

وأكد كل من نيريرى ونكروما أن النضال ضد الفقر شبيه بالحرب التى تقتضى تشكيل جبهة وطنية لخوض القتال تشارك فيها كل الإتجاهات السياسية، لتعمل كفريق واحد من أجل

كسب الحرب. ومن ثم يكون الحزب الواحد بمثابة جبهة وطنية. وأكد نيريرى أن هذا النظام يتفق مع التراث الأفريقى الذى يعطى الرؤساء حق تصريف أمور عشائرهم.

ولم تأخذ كل الدول الأفريقية ذات الحزب الواحد بالإشتراكية منهجاً للحياة، فكما هو الحال فى ساحل العاج، أختير الطريق الرأسمالى المدعم من فرنسا نهجاً سياسياً، بينما اعتبر معظم القادة الأفارقة هذا الإعتماد على نموذج سياسى واحد نوعاً من الاستعمار الجديد، وقبلوا بقدر محدود من المشاركة الرأسمالية فى بناء الإقتصاد الوطنى لبلادهم. فذهب نكروما إلى أن الرأسمالية تمثل نظاماً معقداً، يصعب على الدول المستقلة حديثاً الأخذ به، فهى فى حاجة إلى بناء مجتمع إشتراكى، لأن الدول الأفريقية المستقلة حديثاً تواجه مشكلة التعمير وإعادة البناء واستغلال الموارد القومية البشرية والطبيعية، ومن ثم تحتاج إلى بناء إقتصاد إشتراكى يؤمن للحكومة القدرة على إدارة الإقتصاد القومى، ويزعم أولئك القادة أن "الإشتراكية الأفريقية" ذات جذور ممتدة فى التراث القبلى الأفريقى.

حركة الوحدة الأفريقية

وكان الشغل الشاغل للدول الأفريقية المستقلة حديثاً نحو الشعور السلبى المعادى للاستعمار إلى شعور قومى إيجابى وكان هذا دافعاً لحركة الوحدة الأفريقية. ولكن حافز الوحدة بعد الاستقلال أصبح أقل أثراً منه فى مرحلة التحرر، فعلى حين كانت الدعوى للوحدة الأفريقية تعنى تقوية الجبهة المناهضة للاستعمار فى مرحلة التحرر، وتجعل الوحدة مفتاح نجاح هذه الحركة، قل الحماس للوحدة بعد الاستقلال. وعلى حين كان قادة المستعمرات يرحبون بدعوة نكروما إلى الوحدة قبل الاستقلال، أصبحوا – بعد الاستقلال – أقل حماساً لهذه الدعوة، ربما بسبب انشغالهم بمشاكل بلادهم وعزوفهم عن الدخول فى صراع حول زعامة القارة. وهكذا لم تلق دعوى نكروما تأييداً ذا بال لفكرة الوحدة الأفريقية فى مؤتمر أكرا المنعقد عام 1958، وفى المؤتمر الثانى الذى عقد فى أديس بابا – بعد ذلك بعامين – أشار المندوب النيجيرى إلى أنه إذا اعتبر أحد القادة الأفارقة نفسه المهدى المنتظر الذى جاء لقيادة أفريقيا، فإن فكرة الوحدة الأفريقية سوف تذهب أدراج الرياح.

واحتفظت معظم المستعمرات الفرنسية السابقة بروابط وثيقة مع فرنسا، وأصبحت شديدة الحذر من التورط فى المشكلات العالمية. وانضمت هذه الدول (مجموعة برازفيل) إلى أثيوبيا ونيجيريا والدول الأفريقية غير الإشتراكية لتكون مجموعة مونروفيا عام 1961. وأكدت دول هذه المجموعة ضرورة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأفريقية. وكادت المستعمرات الفرنسية السابقة التى خرجت على هذا الخط هى غينيا ومالى اللتان انضمتا إلى غانا وبلاد المغرب العربى لتكون مجموعة الدار البيضاء. وأدت أزمة الكونغو إلى اتساع شقة الخلاف بين المجموعتين، فعلى حين أيدت مجموعة مونروفيا جهود الأمم المتحدة والحكومات التى أقامها الرئيس كازافوبو، وقفت مجموعة الدار البيضاء وراء حزب لومومبا.

وفى عام 1958، أسست دول شرق أفريقيا منظمة إقليمية خاصة بها أطلقت عليها إسم "حركة تحرير شرق ووسط أفريقيا" وكانت تلك المنظمة هدفاً لهجوم نكروما الذى اعتبرها عقبة فى طريق تحقيق هدف الوحدة الأفريقية. وعلى كل ازدادت عزلة غانا – حتى داخل مجموعة الدار البيضاء – وكونت غانا وغينيا ومالى فى ديسمبر 1960 نواة اتحاد الدول الأفريقية.

ولكن فى عام 1962 أعادت حكومة مالى الإشتراكية إقامة روابط اقتصادية وثيقة مع فرنسا، وبدأت صراعها مع السنغال. وفى نفس السنة إلتقى سيكوتورى والجنرال ديجول وأشادا بالعلاقات الوثيقة بين غينيا وفرنسا منذ عام 1958، ووقعا إتفاقية معونة اقتصادية وفنية بين البلدين، وبذلك لم تعد غينيا تعتمد على معونة الدول الشيوعية وحدها. وأدى اعتراف نكروما بحكومة توجا التى استولت على السلطة بعد مقتل الرئيس اولمبيو فى يناير 1963، إلى تفكك عرى إتحاد الدول الأفريقية. وأخذ موديبوكيتا – رئيس مالى – وسيكوتورى – رئيس غينيا – يعملان مع قادة شرق أفريقيا من أجل توحيد المجموعتين، وكللت مساعيهما بالنجاح، فتأسست منظمة الوحدة الأفريقية فى أديس بابا (مايو 1963)، وإن كانت أمانة المنظمة ولجانها الإقتصادية والعسكرية أقل كثيراً من الوحدة السياسية التى كان يطمح إليها نكروما.

وكان هدف منظمة الوحدة الأفريقية – عند تأسيسها – العمل على مساعدة البلاد الأفريقية التى لا زالت تعيش تحت نير الاستعمار على التحرر. وشكلت لجنة فرعية لتحرير أفريقيا من تسع دول أفريقية اتخذت من دار السلام مقراً لها، ولكنها عجزت عن أن ترسم لنفسها خطاً محدداً، فحركات التحرر الوطنى فى المستعمرات البرتغالية وروديسيا وجنوب أفريقيا كانت منقسمة على نفسها، وكان كل فريق منها يسعى للحصول على تأييد منظمة الوحدة الأفريقية. وسرعان ما أدت المنازعات بين دول منظمة الوحدة الأفريقية إلى تحطيم آمال مؤسسيها، فأعيد تنظيم مؤسسة دول مونروفيا فى عام 1965، إنضمت إليها حكومة تشومبى (الكونغو).

وهكذا أصبحت فكرة الوحدة الأفريقية – بعد الحرب العالمية الثانية – تختلف تماماً عن تلك التى تحققت بعد الاستقلال، فقد كانت هناك صعوبات بالغة تحول دون تكون "دول أفريقية متحدة"، فى قارة ضخمة مترامية الأطراف تفتقر إلى المواصلات السهلة وتعانى من بعثرة السكان وتعدد النظم الإقتصادية فكان اهتمام القادة الأفارقة منصرفاً إلى دولهم، وتبنت منظمة الوحدة الأفريقية أفكار أبو بكر تفاوا باليوا التى ذهب فيها إلى أن الوحدة الأفريقية يجب أن ترتكز على سيادة كل بلاد أفريقيا مهما كان حجمها ومهما اختلف سكانها ومستواها الإجتماعى، بما يعنى أن وجود المنظمة لا يمس حقوق السيادة لكل دولة أفريقية على أراضيها، ولا ينقص من سلطة حكوماتها ولا يسمح بالتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأفريقية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- جلال يحيى: التنافس الدولى فى شرق أفريقية، القاهرة 1959.
- جمال حمدان: إستراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة 1968.
- جون جنتر: داخل أفريقيا، الجزء الأول، القاهرة 1957.
- راشد البراوى: الرق الحديث فى أفريقيا البرتغالية، القاهرة 1962.
- رجب حراز: التوسع الإيطالى فى شرق أفريقيا، القاهرة 1960.
- زاهر رياض: استعمار أفريقية، القاهرة 1965.
- زاهر رياض: استعمار القارة الأفريقية واستقلالها، القاهرة 1966.
- زاهر رياض: الشركات التجارية وأثرها فى استعمار أفريقية، مجلة نهضة أفريقيا، السنة الثانية، العدد 23، أكتوبر 1959.
- زاهر رياض: تاريخ أثيوبيا، القاهرة 1966.
- زاهر رياض: شمال أفريقيا فى العصر الحديث، القاهرة 1967.
- شوقى الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر، القاهرة 1958.
- شوقى الجمل: الوحدة الأفريقية ومراحل تطورها، القاهرة 1967.
- عبد الملك عودة: السياسة والحكم فى أفريقيا، القاهرة 1959.
- على إبراهيم عبده: المنافسة الدولية فى أعالى النيل 1880 – 1906، القاهرة 1958.
- محمد صفى الدين: أفريقيا بين الدول الأوروبية، القاهرة 1959.
- محمد عوض محمد: الاستعمار والمذاهب الاستعمارية، القاهرة 1957.
- محمد عوض محمد: نهر النيل، القاهرة 1962.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Angelino, Dekat: Colonial Policy, Vol. 1, Translated From The Dutch By Renier, G. J., Nitherlands 1931.
- Bovill, E. W.: The Golden Trade of The Moors, Oxford 1958.
- Burns, Sir Alan: History of Nigeria, London 1955.

- Burns, E.: British Imperialism in West Africa, London 1921.
- Compbell, Alexander: Empire in Africa, London 1944.
- Cohien, Andrew: British Policy in Changing Africa, London 1960.
- Crowder, Michael: The Story of Nigeria, London 1966.
- Dilly, M.: British Policy in Kenya Colony, 1937.
- Eliot, C. H.: The East Africa Protectorate, London 1905.
- Franck, Thomas: The Struggle for Power in Rhodesia & Nyasaland, London 1960.
- Gray, J. M.: History of the Gambia, 1940.
- Gray, John: History of Zanzibar from the Middle Ages to 1856, London 1962.
- Hoskins: British Routes to India, London 1928.
- Ingham, Kennith: A History of East Africa, London 1962.
- Mukleyee, R.: The Problem of Uganda, Berlin 1956.
- Niven, C.: A Short History of Negeria, London 1952.
- Trimingham, J. Spencer: A History of Islam in West Africa, London 1962.
- Ward: History of Ghana, London 1958.
- Wild, J.: The Story of Uganda Agreement, London 1957.